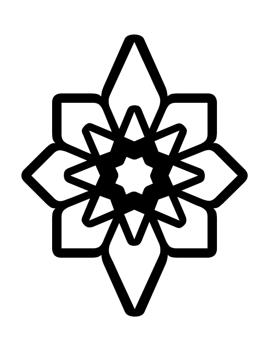
زَيْنُ الْوَدُوْدِ

فِيْ

شَرْحِ نَظْمِ الْمَقْصُوْدِ

فِيْ عِلْمِ الصَّرْفِ



جمع وترتيب وإعداد

محمد نفيس بن محمد فتح الرحمن

طالب الأزهر الشريف والمعهد الديني الأنوار-سارنج الإندونيسي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قدر على تصريف كل الأفعال والأحوال، والصلاة والسلام الأتمان على سيدنا محمد المنزه من النقص والإعلال، وعلى آله المقرونين بالطهر والجلال، وصحبه مصادر الحِكَم والعدل، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الأهوال، أما بعد،

فإن علم الصرف من أشرف العلوم العربية، وهو وسيلة من وسائل فهم العلوم، وبه تنكشف معاني درر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهما –كما لا شك فيه- مصدر كل العلوم والحكمة، فمعرفته واجبة علينا قبل أن نخوض دراسةَ القران الكريم والحديث الشريف.

فجئتُ بهذا الكُتَيِّب الذي يبحث في فن الصرف، وليس عملنا فيه إلا الجمع والترتيب والإعداد بقدر فهمي القصير ليكون هذا متمسَّكا به لمراجعتي لعلم الصرف، وكذلك التمرين والتدريب على نفسي لاستخراج ما درستُه من العلم القليل. وقد أخذْتُ معانيَه من كتاب "حل المعقود من نظم المقصود في علم الصرف" للشيخ عِلِّيش الأزهري،[1] وهو كتاب جليل ومصدر رئيسي لنا لفهم معاني "نظم المقصود" من حيث

[1] وهو الشيخ العلامة الأديب الفقيه النحوي محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي الأشعري الشاذلي الأزهري المغربي الأصل المصري مولدا وإقامة، ومن تصانيفه: حاشية على إيساغوجي في المنطق، وموصل الطلاب لمنح الوهاب في قواعد الإعراب والقول المنجي (حاشية على مولد البرزنجي)، وشرح العقائد الكبرى للسنوسي، وفتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك وغيرها، توفي بالقاهرة في ٩ ذي الحجة ١٢٩٩هـ - ١٨٨٢م، وضريخه الشريف بمسجد السادة المالكية بالقرافة أمام مسجد السيدة نفيسة –رضي الله عنها- بالقاهرة (انظر ملخَّص ترجمتِه في حل المعقود، اعتنى به وعلّق عليه أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٥ و٦). قلتُ: وقد زرت إلى ذلك المسجد، ولم أجد فيه إلا مَنْ اسمُه الشيخ حمزة عليش لا محمد عليش، وفيه الشيخ عبد الرحمن بن القاسم، والشيخ أشهب بن عبد العزيز والشيخ سليم البشري وغيرهم من السادة المالكية. ثم طلبت، وزرتُ إلى قَرَافة المجاورين (القرافة الكبرى) أمام مشيخة الأزهر، ووجدت القبرَ الشريفَ المكتوبَ فيه "مقام الشيخ محمد عليش الكبير شيخ السادة المالكية المتوفى ١٨٨٢ سنة ميلادية"، وهو بجوار قبر الشيخ عبد الله المنوفي، واعتقدت أنه صاحب "حل

تحليلُها، وأضَفْتُ إلي تلك المعاني ما هو شرح وتكملة لها من المعلومات من الكتب الأخرى. وسميته بـ"زَيْن الْوَدُوْدِ فِيْ شَرْحِ نَظْمِ الْمَقْصُوْدِ فِيْ عِلْمِ الصَّرْفِ" راجيا من الله الودود –تعالى- أن يَزِيْنَ ويحسّن أعمالي وقارئه بلطفه وتوفيقه.

واللهَ أسأل أن يُتَلَقَّى بالقبول وأن ينفع به، إنه أعظم مأمول وأكرم مسؤول.

وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ وسلم تسليما كثيرا، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

كتبه

الفقير

محمد نفيس بن محمد فتح الرحمن

المعقود". وهذا القبر موافق لما كتبه الشيخ أسامة السيد الأزهري من ترجمته (انظر "أسانيد المصريين" للشيخ أسامة السيد الأزهري، دار الفقيه، ط ١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، ص ٦٢٠ – ٦٣١).

نص "نظم المقصود في علم الصرف"

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٠١ يَقُـــــــــوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِيْ الْجَلاَلِ
مُــــــــــصَلِّيًا عَـلَى النَّـبِيْ وَالْآلِ

٠٢ عَبْدٌ أَسِـــــيْرُ رَحْمَـةِ الْكَرِيْـــــمِ
أَيْ أَحْــــــــمَدُ بْنُ عَابِـدِ الـرَّحِيْمِ

٠٣ فِــــعْلٌ ثُـــلَاثِيٌّ إِذَا يُجَـــــرَّدُ
أَبْـــــوَابُهُ سِـــــتٌّ كَمَـا سَتُــسْرَدُ

٠٤ فَــالْعَيْنُ إِنْ تُفْــتَحْ بِمَــاضٍ فَاكْــسِرِ
أَوْ ضُـــمَّ أَوْ فَــافْتَحْ لَهَــا فِيْ الْغَــابِرِ

٠٥ وَإِنْ تُضَـــمَّ فَاضْـــمُمَنْهَا فِيْـــهِ
أَوْ تَنْكَــسِرْ فَــافْتَحْ وَكَــسْرًا عِيْــهِ

٠٦ وَلَامٌ اوْ عَـــيْنٌ بِمَـــا قَـــدْ فُتِحَــا
حَلْـقِيْ سِـوَى ذَا بِالشُّـذُوْذِ اتَّضَـحَا

٠٧ ثُـــمَّ الرُّبَـــاعِيُّ بِبَـــابٍ واحـــدِ
وَالْحِـــقْ بِـــهِ سِـــتًّا بِغَـــيْرِ زَائِـــدِ

٠٨ فَوْعَـــلَ فَعْـــوَلَ كَـــذَاكَ فَيْعَـــلَ
فَعْيَـــلَ فَعْلَـــى وَكَـــذَاكَ فَعْلَـــلَا

٠٩ زَيْـــدُ الـــثُّلَاثِيْ أَرْبَـــعٌ مَـــعْ عَـــشْرِ
وَهْيَ لِأَقْسَـــامٍ ثَـــلاثٍ تَجْـــرِيْ

١٠ أَوَّلُهَـــا الرُّبَـــاعِ مِثْـــلُ أَكْـــرَمَ
وَفَعَّـــلَ وَفَـــاعَلَا كَخَاصَـــمَا

٠١١ وَاخْصُــصْ خُمَاسِــيًّا بِــذِي الْأَوْزَانِ
فَبَــــدْؤُهَا كَانْكَـــــسَرَ وَالثَّـــــانِيْ

٠١٢ افْتَعَـــلَ افْعَـــلَّ كَـــذَا تَفَعَّـــلَا
نَحْــــوُ تَعَلَّـــــمَ وَزِدْ تَفَـــاعَلَا

٠١٣ ثُــمَّ السُّــدَاسِي اسْــتَفْعَلَا وَافْعَــوْعَلَا
وَافْعَــوَّلَ افْعَنْلَــى يَلِيْــهِ افْعَــنْلَلَا

٠١٤ وَافْعَــالَ مَــا قَــدْ صَــاحَبَ اللَّامَــيْنِ
زَيْـــدُ الرُّبَـــاعِيِّ عَلَـــى نَـــوْعَيْنِ

٠١٥ ذِيْ سِـــتَّةٍ نَحْــوُ افْعَلَـــلَّ افْعَــنْلَلَا
ثُـــمَّ الخُمَـــاسِيْ وَزْنُـــهُ تفَعْلَـــلَا

بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ

٠١٦ وَمَصْــدَرٌ أَتَــى عَلَــى ضَرْبَــــيْنِ
مِــيْمِيْ وَغَــيْرِهِ عَلَــى قِسْـــمَيْنِ

٠١٧ مِـنْ ذِي الـثَّلَاثِ فَـالْزَمِ الَّـذِيْ سُـمِعْ
وَمَـــا عَـــدَاهُ فَالْقِيَـــاسَ تَتَّبِـــعْ

٠١٨ مِـيْمِي الـثَّلَاثِيْ إِنْ يَكُـنْ مِـنْ أَجْـوَفِ
صَـــحِيْحٍ اوْ مَهْمُـــوْزٍ اوْ مُضَـــعَّفِ

٠١٩ أَتَـــــى كَمَفْعَـــــلٍ بِفَتْحَتَــــيْنِ
وَشَـــذَّ مِنْـــهُ مَـــا بِكَـــسْرِ الْعَــيْنِ

٠٢٠ كَـــذَا سِـــمُ الزَّمَـــانِ وَالْمَكَـــانِ مِـــنْ
مُضَـــــارِعٍ إِلَّا بِكَســـــرِهَا يَــــبِنْ

٠٢١ وَافْــتَحْ لَهَــا مِــنْ نَــاقِصٍ وَمَــا قُــرِنْ
وَاعْكِــسْ بِمُعْتَــلٍّ كَمَفْــرُوْقٍ يَعِــنْ

٠٢٢ وَمَــا عَــدَا الــثُّلَاثِ كُــلاًّ اجْعَــلَا
مِثْــلَ مُضَــارِعٍ لَهَــا قَــدْ جُهِــلَا

٠٢٣ كَــذَا اسْــمُ مَفْعُــوْلٍ وَفَاعِــلٍ كُــسِرْ
عَيْنًــا وَأَوَّلٌ لَهَــا مِيْمًــا يَصِــرْ

٠٢٤ وَآخِــرَ الْمَــاضِي افْتَحَنْــهُ مُطْلَقَــا
وَضُــمَّ إِنْ بِــوَاوِ جَمْــعٍ اُلْحِقَــا

٠٢٥ وسَــكِّنِ انْ ضَــمِيْرَ رَفْــعٍ حُرِّكَــا
وَبَــدْءُ مَعْلُــوْمٍ بِفَــتْحٍ سُــلِكَا

٠٢٦ إِلَّا الْخُمَــاسِيْ وَالسُّــدَاسِيْ فَاكْسِــرَنْ
إِنْ بُــدِئَا بِهَمْــزِ وَصْــلٍ كَــامْتَحَنْ

٠٢٧ ثُبُوْتُهَــا فِيْ الِابْتِــدَا قَــدِ الْــتُزِمْ
كَحَــذْفِهَا فِيْ دَرْجِهَــا مَــعَ الْكَلِــمْ

٠٢٨ كَهَمْــزِ أَمْــرٍ لَهُمَــا وَمَصْــدَرِ
وَأَلْ وَأَيْمُــنِ وَهَمْــزِ كَــاجْهَرِ

٠٢٩ وَابْــنُمٍ ابْــنِ ابْنَــةٍ وَاثْنَــيْنِ
وَامْــرِئٍ امْــرَأَةٍ اثْنَتَــيْنِ

٠٣٠ كَذَا اسْمٌ اسْتٌ فِيْ الْجَمِيْعِ فَاكْسِرَنْ
لَهَــا سِــوَىٰ فِيْ اَيْمُــنِ أَلِ افْــتَحَنْ

٠٣١ وَأَمْــرُ ذِيْ ثَلَاثَــةٍ نَحْــوُ اقْــبُلَا
ضُــمَّ كَمَــا بِمَاضِــيَيْنِ جُهِــلَا

٠٣٢ وَبَــــدْءُ مَجْهُـــوْلٍ بِضَـــمٍّ حُتِمَـــا
كَكَسْـــرِ سَـــابِقِ الَّـــذِيْ قَـــدْ خَتَمَـــا

٠٣٣ مُضَـــارِعًا سِـــمْ بِحُـــرُوْفِ نَـــأْتِيْ
حَيْـــثُ لِمَشْـــهُوْرِ الْمَعَـــانِيْ تَـــأْتِيْ

٠٣٤ فَـــإِنْ بِمَعْلُـــوْمٍ فَفَتْحُهَـــا وَجَـــبْ
إِلَّا الرُّبَـــاعِيْ غَـــيْرُ ضَـــمٍّ مُجْتَنَـــبْ

٠٣٥ وَمَـــا قُبَيْـــلَ الْآخِـــرِ اكْـــسِرْ أَبَـــدَا
مِـــنَ الَّـــذِيْ عَلَـــى ثَلَاثَـــةٍ عَـــدَا

٠٣٦ فِيْمَـــا عَـــدَا مَـــا جَـــاءَ مِـــنْ تَفَعَّـــلَا
كَـــالْآتِيْ مِـــنْ تَفَاعَـــلَ اوْ تَفَعْلَـــلَا

٠٣٧ وَإِنْ بِمَجْهُـــوْلٍ فَضَـــمُّهَا لَـــزِمْ
كَفَـــتْحِ سَـــابِقِ الَّـــذِيْ بِـــهِ اخْتُـــتِمْ

٠٣٨ وآخِـــرٌ لَـــهُ بِمُقْتَـــضَى الْعَمَـــلْ
مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَـزْمٌ حَصَلْ

٠٣٩ أمـــرٌ وَنَـــهْيٌ إِنْ بِـــهِ لَامًـــا تَصِـــلْ
أَوْ لَا وَسَـــكِّنْ إِنْ يَصِـــحَّ كَلْتَمِـــلْ

٠٤٠ وَالْآخِـرَ احْـذِفْ إِنْ يُعَـلْ كـالنُّوْنِ فِيْ
أَمْثِلَـــةٍ وَنُـــوْنُ نِسْـــوَةٍ تَـــفِيْ

٠٤١ وَبَـــدْأَهُ احْـــذِفْ يَـــكُ أَمْـــرَ حَـــاضِرِ
وَهَمْـــزًا انْ سُـــكِّنَ تَـــالٍ صَـــيِّرِ

٠٤٢ أَوْ أَبْـــقِ إِنْ مُحَرَّكَـــا ثُـــمَّ الْـــتَزِمْ
بِنَـــاءَهُ مِثْـــلَ مُضَـــارِعٍ جُـــزِمْ

٤٣. كَفَاعِــلٍ جِئْ بِاسْــمِ فَاعِــلٍ كَمَــا
يُجَــاءُ مِــنْ عَلِــمَ أَوْ مِــنْ عَزَمَــا

٤٤. وَمَــاضٍ انْ بِضَــمٍّ عَــيْنٍ اسْــتَقَرْ
كَضَــخْمٍ اوْ ظَرِيْــفٍ إِلَّا مَــا نَــدَرْ

٤٥. وإِنْ بِكَــسْرٍ لَازِمًــا جَــا كَالْفَعِــلْ
وَالْأَفْعَـلِ الْفَعْـلَانِ وَاحْفَـظْ مَـا نُقِـلْ

٤٦. بِــوَزْنِ مَفْعُــوْلٍ كَــذَا فَعِيْــلُ
جَــاءَ اسْــمُ مَفْعُــوْلٍ كَــذَا قَتِيْــلُ

٤٧. لِكَــثْرَةٍ فَعَّــالٌ اوْ فَعُــوْلُ
فَعِــلٌ اوْ مِفْعَــالٌ اوْ فَعِيْــلُ

فَصْلٌ فِيْ تَصْرِيْفِ الصَّحِيْحِ

٤٨. ومَــاضٍ اوْ مُضَــارِعٌ تَصَــرَّفَا
لِأَوْجُــهٍ كَــالْأَمْرِ وَالــنَّهْيِ اعْرِفَــا

٤٩. ثَلَاثَــةٌ لِغَائِــبٍ كَالْغَائِبَــهْ
كَــذَا مُخَاطَــبٌ وَكَالْمُخَاطَبَــهْ

٥٠. ومُــتَكَلِّمٌ لَــهُ اثْنَــانِ هُمَــا
فِيْ غَــيْرِ أَمْــرٍ ثُــمَّ نَــهْيٍ عُلِمَــا

٥١. لِعَشْــرةٍ يُصَــرَّفُ اسْــمُ الْفَاعِــلِ
فَعَلَــةٍ وَفَــاعِلَيْنِ فَاعِــلِ

٥٢. وفَــاعِلِيْنَ فُعَّــلٍ فُعَّــالِ
وَفِيْهِمَــا اضْــمُمْ فَــا وَشُــدَّ التَّــالِيْ

٠٥٣ فَاعِلَـــــةٍ فَـــــاعِلَتَيْنِ فَـــــاعِلَا
تِ وَفَوَاعِـــــلَ كَمَــــا قَـــــدْ نُقِـــلَا

٠٥٤ ثُـــمَّ اسْـــمُ مَفْعُـــوْلٍ لِسَـــبْعٍ يَـــأْتِيْ
مَفْعُوْلَـــــةٍ وَثَـــــنِّ مَفْعُــــــوْلَاتِ

٠٥٥ كَـــذَاكَ مَفْعُـــوْلٌ مُثَنَّـــاهُ وَمَـــفْ
عُوْلُـــوْنَ ثُـــمَّ جَمْـعُ تَكْسِـيْرٍ يُضَـفْ

٠٥٦ وَنُـــوْنَ تَوْكِيْـدٍ بِـالْأَمْرِ الـنَّهْيِ صِـلْ
وَذَاتَ خِـفٍّ مَـعْ سُـكُوْنٍ لَا تَصِـلْ

فَصْلٌ فِيْ فَوَائِدَ

٠٥٧ بِـالْهَمْزِ وَالتَّضْـعِيْفِ عَـدٍّ مَـا لَـزِمْ
وَحَـــرْفِ جَـــرٍّ إِنْ ثُلَاثِيًّـــا وُسِـــمْ

٠٥٨ وَغَـــيْرَهُ عَـــدٍّ بِمَـــا تَـــأَخَّرَا
وَإِنْ حَـــذَفْتَهَا فَلَازِمًـــا يُـــرَىٰ

٠٥٩ لِصَـــادِرٍ مِـــنِ امْـــرَأَيْنِ فَـــاعَلَا
وَقَـــلَّ كَالْإِلٰـــهُ زَيْـــدًا قَـــاتَلَا

٠٦٠ وَلَهُمَـــــا أَوْ زَائِـــــدٍ تَفَـــــاعَلَا
وَقَـــدْ أَتَـــى لِغَـــيْرِ وَاقِـــعٍ جَـــلَا

٠٦١ وَابْـــدِلْ لِتَـــاءِ الِافْتِعَـــالِ طَـــاءً انْ
فَـــاءٌ مِـــنَ احْـــرُفٍ لِإِ طْبَـــاقٍ تَـــبِنْ

٠٦٢ كَمَـــا تَصِـــيْرُ دَالًا إِنْ زَايًـــا تَكُـــنْ
أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَالِازْدِجَـــارِ صُـــنْ

٠٦٣ وَإنْ تَكُــنْ فَــا الِافْتِعَــالِ يَــا سَــكَنْ
أَوْ وَاوًا اوْ ثَــا صَــيِّرَنْ تَــا وَادْغِمَــنْ

٠٦٤ وَاحْكُـمْ بِزَيْـدٍ مِـنْ أَوَيْسًـا هَـلْ تَـنَمْ
فَــوْقَ الــثُّلَاثِ إنْ بِـذِي الْمَـرَامُ تَـمْ

٠٦٥ وغَالِــبَ الرُّبَــاعِ عَــدٍّ مَــا عَــدَا
فَعْلَــلَ فَاعْكِسَــنْ كَــدَرْبَخَ اهْتَــدَىْ

٠٦٦ كُــلُّ الْخُمَــاسِيْ لَازِمٌ إلَّا افْتَعَــلْ
تَفَعَّــلَ اوْ تَفَــاعَلَا قَــدِ احْتَمَــلْ

٠٦٧ كَـذَا السُّـدَاسِيْ غَـيْرَ بَـابِ اسْـتَفْعَلَا
وَاسْرَنْـدَىْ وَاغْرَنْـدَىْ بِمَفْعُـوْلٍ صِـلَا

٠٦٨ لِهَمْــزِ إفْعَــالٍ مَعَــانٍ سَــبْعَهْ
تَعْدِيَــــةٌ صَــــيْرُوْرَةٌ وَكَــــثْرَهْ

٠٦٩ حَيْنُوْنَــــةٌ إزَالَــــةٌ وِجْــــدَانُ
كَــذَاكَ تَعْــرِيْضٌ فَــذَا الْبَيَــانُ

٠٧٠ لِسِــيْنِ الِاسْــتِفْعَالِ جَــا مَعَــانِيْ
لِطَلَــبٍ صَــيْرُوْرَةٍ وِجْــدَانِ

٠٧١ كَــذَا اعْتِقَــادٌ بَعْــدَهُ التَّسْــلِيْمُ
سُــؤَالُهُمْ كَاسْــتَخْبَرَ الْكَــرِيْمُ

٠٧٢ حُــرُوْفُ وَايْ هِيَ حُــرُوْفُ الْعِلَّــهْ
وَالْمَــدِّ ثُــمَّ اللِّــيْنِ وَالزِّيَــادَهْ

٠٧٣ فَـإنْ يَكُـنْ بِبَعْضِهَـا الْمَـاضِي افْتَـتَحْ
فَسَــمِّ مُعْــتَلًّا مِثَــالًا كَوَضَــحْ

٠٧٤ وَنَاقِصًــا قُــلْ كَغَــزَا إِنِ اخْتُــتِمْ
بِـــهِ، وَإِنْ بِجَوْفِـــهِ اجْوَفَـــا عُلِـــمْ

٠٧٥ وبِلَفِيْـــفٍ ذِي اقْـــتِرَانٍ سَـــمٍّ إِنْ
عَـــيْنٌ لَـــهُ مِنْهَـــا كَـــلَامٍ تَسْـــتَبِنْ

٠٧٦ وإِنْ تَكُـــــنْ فَـــــاءٌ لَـــــهُ وَلَامُ
فَـــذُو افْـــتِرَاقٍ كَـــوَفَى الْغُـــلَامُ

٠٧٧ وَادْغِـمْ لِمِـثْلَيْ نَحْـوِ يَـا زَيْـدُ اكْفُفَـا
فَكُـــفَّ قُـــلْ وَسَـــمِّهِ الْمُضَـــاعَفَا

٠٧٨ مَهْمُـوْزٌ الَّـذِيْ عَـلَى الْهَمْـزِ اشْـتَمَلْ
نَحْــوُ قَــرَا سَــأَلَ قَبْـلَ مَـا أَفَـلْ

٠٧٩ ثُـمَّ الصَّـحِيْحُ مَـا عَـدَا الَّـذِيْ ذُكِـرْ
كَـاغْفِرْ لَنَـا رَبِّيْ كَمَـنْ لَـهُ غُفِـرْ

بَابُ الْمُعْتَلَّاتِ وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوْزِ

٠٨٠ وَاوًا اوْ يَـــا حُرِّكَـــا اقْلِـــبْ أَلِفَـــا
مِـنْ بَعْـدِ فَـتْحٍ كَغَـزَا الَّـذِيْ كَفَـى

٠٨١ ثُـــمَّ غَـــزَوْا وَغَزَتَـــا كَـــذَا غَـــزَتْ
وَأَلِـــفٌ لِلسَّـــاكِنَيْنِ حُـــذِفَتْ

٠٨٢ وَالْقَلْـبُ فِيْ جَمْـعِ الْإِنَـاثِ مُنْـتَفِيْ
وَغَـــزَوَا كَـــذَا غَـــزَوْتُ فَـــاقْتَفِيْ

٠٨٣ وَانْسُـبْ لِأَجْـوَفَ كَقَـالَ كَـالَ مَـا
لِكَغَـــزَا ثُـــمَّ كَفَـــى قَـــدِ انْتَمَـــى

٠٨٤ كَغَزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ — كِلْنَ بِضَمٍّ فَا وَكَسْرِهَا رَوَوْا

٠٨٥ وَالْيَاءُ إِنْ مَا قَبْلَهَا قَدِ انْكَسَرْ — فَابْقِ مِثَالُهُ خَشِيْتَ لِلضَّرَرْ

٠٨٦ أَوْ ضُمَّ مَعْ سُكُوْنِها فَصَيِّرِ — وَاوًا فَقُلْ يُوْسِرُ فِيْ كَيُيْسِرِ

٠٨٧ وَوَاوٌ اثْرَ كَسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِرْ — يَاءً كَجِيْرَ بَعْدَ نَقْلٍ فِيْ جُوِرْ

٠٨٨ وَإِنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لَامُ كِلْمَهْ — كَذَا فَقُلْ غَبِيْ مِنَ الْغَبَاوَهْ

٠٨٩ حَرَكَةٌ لِيَا كَوَاوٍ إِنْ عَقِبْ — مَا صَحَّ سَاكِنًا فَنَقْلُهَا يَجِبْ

٠٩٠ مِثَالُ ذَا يَقُوْلُ أَوْ يَكِيْلُ ثُمْ — يَخَافُ وَالْأَلِفُ عَنْ وَاوٍ تَقُمْ

٠٩١ وَإِنْ هُمَا مُحَرَّكَيْنِ فِيْ طَرَفْ — مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُحَفْ

٠٩٢ نَحْوُ الَّذِيْ جَا مِنْ رَمَى أَوْ مِنْ عَفَا — أَوْ مِنْ خَشِيْ وَيَاءَ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا

٠٩٣ وَاحْذِفْهُمَا فِيْ جَمْعِهِ لَا التَّثْنِيَهْ — وَمَا كَتَغْزِيْنَ بِذَا مُسْتَوِيَهْ

٠٩٤ وَفِيْ اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلَا — بِأَلِفِ زيدٍ وَهَمْزٍ مَا تَلَا

٠٩٥ فِيْ نَـاقِصٍ قُـلْ غَـازٍ انْ لَـمْ يَنْتَصِـبْ
وَلَا بِـــأَلْ وَحَـــذْفُ يَائِـــهِ يَجِـــبْ

٠٩٦ وَكَمَقُـــوْلٍ اسْـــمَ مَفْعُـــوْلٍ خُـــذَا
بِالنَّقْـــلِ كَالْمَكِيْـلِ وَاكْسِـــرْ فَـــاءَ ذَا

٠٩٧ ومِـــثْلَي الْمَغْـــزُوِّ حَتْمًـــا أَدْغِمَـــا
كَـذَاكَ مَخْشِـيْ بَعْـدَ قَلْـبٍ قُـدِّمَا

٠٩٨ وَأَمْـرُ غَائِـبٍ أَتَـى مِـنْ أَجْـوَفِ
كَلِيَقُـــلْ وَأَصْـــلُهُ غُـــيْرُ خَـــفِيْ

٠٩٩ مُخَاطَـــبٌ مِنْـــهُ كَقُـــلْ بِالنَّقْـــلِ
وَحَـــذْفِ هَمْـــزِهِ وَعَـــيْنِ الْأَصْـــلِ

٠١٠٠ وَثَنِّـــهِ عَلَـــى كَقُـــوْلَا وَالْـــتَزِمْ
مِـنْ نَـاقِصٍ فِيْ ذَيْـنِ حَـذْفًا لِلْمُـتِمْ

٠١٠١ وَحَـذْفُ فَـا الْمُعْتَـلِّ فِيْ مُسْـتَقْبَلِ
وَأَمْـرٍ اوْ نَـهْيٍ مَتَـى تُعْلَـمْ جَـلِيْ

٠١٠٢ بِبَـابِ مَـا كَوَهَـبَ اوْ كَوَعَـدَا
وَرِثَ زِدْ وَقَـــلَّ مَـــا قَـــدْ وَرَدَا

٠١٠٣ ثُـمَّ اللَّفِيْـفُ لَا بِقَيْـدٍ قَـدْ حُكِـمْ
لِلَامِـــهِ بِمَـــا لِنَـــاقِصٍ عُلِـــمْ

٠١٠٤ وَكَالصَّـحِيْحِ احْكُـمْ لِعَـيْنِ مَـا قُـرِنْ
وَفَـــاءِ مَفْـــرُوْقٍ كَمُعْتَـــلٍّ رُكِـــنْ

٠١٠٥ وَأَمْـــرُ ذَا لِلْفَـــرْدِ قِـــهْ وَقِيْ قِيَـــا
لِاثْنَـــيْنِ قُـــوْا وَقِـــيْنَ لِلْجَمْـــعِ ائْتِيَـــا

١٠٦. وَمَــا كَمَــدٍّ مَصْــدَرًا أَوْ مَــدَّ مِــنْ
مُضَـــاعَفٍ فَهْـــوَ بِإِدْغَـــامٍ قَمِـــنْ

١٠٧. أَوْ كَمَـــدَدْنَ أَوْ مَـــدَدْنَا فَـــاظْهِرِ
وَفِيْ كَلَـــمْ يَمُـــدَّ جَـــوِّزْ كَـــافْرِرِ

١٠٨. مَهْمُـوْزٌ ابْـدِلْ هَمْـزَهُ مَتَـى سَكَنْ
بِمُقْتَضَـــى حَرَكَـــةٍ أَو اتْـــرُكَنْ

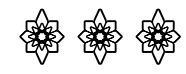
١٠٩. كَيَاكُـلُ ايْـذَنْ يُوْمِنُـوْا وَاتْـرُكْ مَتَـى
حَرَّكْتَـــهُ وَسَـــابِقٌ كَـــذَا أَتَـــى

١١٠. نَحْـوُ قَـرَا وَإِنْ يُحَـرَّكْ هُـوْ فقَـطْ
كَاسْأَلْ كَـذَا وَسَـلْ أَجِـزْ كَمَا انْضَـبَطْ

١١١. وَحَـذْفُ هَمْزِ خُـذْ وَمُرْ كُلْ لَا تَقِسْ
وَكَالصَّـــحِيْحِ غَـــيْرَهُ صَرِّفْ وَقِـــسْ

١١٢. قَـدْ تَـمَّ مَـا رُمْنَـا مِـنَ الْمَقْصُـوْدِ
فَاعْـذِرْ حَـدِيْثَ السِّـنِّ يَـا ذَا الْجُـوْدِ

١١٣. وَأَحْمَـــدُ اللهَ مُصَـــلِّيًا عَلَـــى
مُحَمَّـــدٍ وَآلِـــهِ وَمَـــنْ تَـــلَا



ترجمة ناظم "نظم المقصود في علم الصرف"

هو الشيخ العلامة الأديب النحوي: أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي الشافعي، ولد في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٣هـ – ١٨١٨م، وتوفي سنة ١٣٠٢هـ – ١٨٨٥م، أصله من بلدة طهطا من سوهاج بصعيد مصر،تعيّن كاتبا بمحكمة طهطا، ثم تعلم بالأزهر الشريف، واحترف التعليم، وانتقل إلى تحرير جريدة الوقائع المصرية إلى أن تُوُفِّيَ في رمضان بالقاهرة.

ومن مؤلفاته:

١. الأسئلة النحوية المفيدة والأجوبة العربية السديدة في النحو.

٢. النقطة الذهبية في علم العربية.

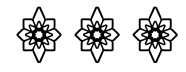
٣. نهاية القصد والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل في علم الكلام.

٤. وسيلة المجيز لمقصد المستجيز.

٥. نظم المقصود في علم الصرف.

٦. ديوان في المدائح النبوية، رتبه على الحروف.

٧. رسالة في العروض والقوافي.[١]



[١] أخذت ترجمته من كتاب "معجم المؤلفين" لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ببيروت، دار إحياء التراث العربي ببيروت، بدون التاريخ، ج ١ / ص ٢٧١، وكتاب "الأعلام" لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م، ج ١ / ص ١٤٩ و١٥٠.

المبادئ العشرة لعلم الصرف

فلا بد لنا طلبةَ العلم قبل الشروع في علم من العلوم من أن نعرف مقدمته لنكون على عِلْمٍ وبصيرةٍ فيه، وهذه المقدمة هي التي اشتهرت باسم "المبادئ العشرة"، فقد نظمها أبو العرفان محمد علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، فقال ببحر الرجز:

إن مبادي كلِّ فـــــــنٍّ عشْرةْ	**الحدُّ** و**الموضـــوعُ** ثم **الثمـــرةْ**
و**فـــضلُهُ** و**نِـــسبةٌ** و**الواضـــعْ**	و**الاسمُ** **الاستمدادُ** **حكمُ الشارعْ**
مسائلٌ والبعضُ بالبعض اكتفى	ومَنْ دَرَى الجمــــيعَ حازَ الشَّرَفَا

فأما المبادئ العشرة لعلم الصرف فهي فيما يلي:

الأول: حده وتعريفه

وهو لغة: التغيير، والانتقال، والتقليب، والتحويل من وجه إلى وجه، قال –تعالى-: "وتصريفِ الرياحِ آياتٌ لقومٍ يعقلون"[١] أي تقليبها، وتحويلها من حارة إلى باردة، من شَمالية إلى جنوبية.[٢]

واصطلاحا: قال الشيخ نووي الجاوي: "هو علم يبحث فيه عن أبنية الكَلِم وأحوالها صحةً واعتلالًا".

وهو علم يبحث فيه عن أحكام بِنْية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة، وزيادة، وصحة، وإعلال، وشبه ذلك، ويختص بالأسماء المعربة والأفعال المتصرفة. وأما الحروف بجميع أنواعها، والأسماء المبنية، والأفعال الجامدة، فليس للتصريف مبحث فيها.

---

[١] سورة الجاثية: ٥.

[٢] راجع التفسير الواضح لمحمد محمود حجازي الأزهري، دار الجيل الجديد - بيروت، ط ١٠، ١٤١٤هـ، ج ٣ / ص ٤٢٢.

الثاني: موضوعه

الكلمات العربية من الحيثية المذكورة في التعريف من حيث تلك الأحوال المذكورة لهذه الكلمات كالصحة، والإعلال، والأصالة، والزيادة، ونحوها.

الثالث: ثمرته وفائدته

معرفة أبنية وأصول الكلمات العربية لصون اللسان عن الوقوع في الخطإ مع مراعاة نظام الكتابة.

الرابع: نسبته

نسبة التباين والتخالف باعتبار المفهوم أي ليس متداخلا مع بقية الفنون، وهو من العلوم العربية.

الخامس: فضله

وهو من أهم العلوم العربية؛ لأنه اختص فضلُه في الحفاظ على حقائق لفظ، وكتابة المفردات اللغوية، والتي بمعرفتها على أسس صحيحة نتوصل إلى فهم الشريعة، وشؤونها المختلفة.

السادس: واضعه

أبو مسلم[1] معاذ بن مسلم الهَرّاء شيخ اللغة في زمانه الشيعي الكوفي النحوي أخذ عنه الكسائي (ت:١٨٧هـ)[2].

وهو يتكلم كثيرا من التصريف في صياغة المشتقات، وكيفياتها للتدريب على قواعد الإعلال، والإدغام، وما أشبه ذلك.

---

[1] هو أبو مسلم وقيل: أبو علي: معاذ بن مسلم الهراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية وهو من موالي محمد بن كعب القرظي، ولد أيام عبد الملك بن مروان، ونشأ بالكوفة، وكان مقرئا، وله روايات في القراءات، وصنف في النحو، وأملي فيه، وفي الصرف، ولكن الزمان لم يحفظ لنا من مصنفاته شيئا، وكان شيعيا مصادقا للكميت بن زيد وهو عم محمد بن سارة الرؤاسى أول مَنْ وضع نحو الكوفيين. (دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال لمحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع بالقاهرة، ٢٠٠٩م ، ص ١٠ و١١).

[2] وظن بعضهم أن واضعه معاذ بن جبل –رضي الله عنه- (٨٧هـ)، وهذا غير صواب. (راجع سبب وضع العربية للسيوطي، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة ببيروت/دمسق، ط ١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م، ص ٥٨-٦٢)

السابع: اسمه

علم الصرف، ويقال: علم التصريف.

الثامن: استمداده

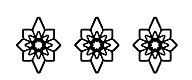
من الكتاب، والسنة، ومن فصيح كلام العرب.

التاسع: حكم الشارع فيه

فرض الكفاية، ويتعين فرضه على كل من تصدر للفتيا في الأحكام، ونحوها من الأمور الشرعية حتى يميز بين الخطإ، والصواب.

العاشر: مسائله

قضاياه المختلفة: مثل التثنية، والجمع، وأمور الصحة، والاعتلال، والزيادة، والإعلال، كقولك: كل واو أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وغير ذلك.[١]



[١] تَلَخَّصَتْ هذه المبادئُ العشرةُ من كتاب "كشف الغيوم عن رسالة مبادئ العلوم للشيخ نووي الجاوي" لمصطفى رضا الأزهري، دار الرافعي بالقاهرة، ط ٤، ٢٠٠٩م، ص ١٢٤-١٢٦، و"دروس التصريف" لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ص ٧-١١، و"عون المعبود في شرح نظم المقصود" لإبراهيم بن محمد السريحي، مكتبة أبي سهيل دار السلام بتَنْزانيا، ط ١، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م، ص٢٣-٢٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

٠١ يقول بعد حمدِ ذي الجلال

يقول (المصنِّف عبدٌ أسيرُ رحمة الكريم) بعد حمد الله صاحب الجلال

مصليا على النبي والآلِ

حالَ كونِه مصليا على محمد النبي وعلى آله

٠٢ عبدٌ أسيرُ[١] رحمةِ الكريم

عبد مأسور وملازم رحمة الله الكريم

أَيْ أحمدُ بْنُ عابدِ[٢] الرحيم

اسمه أحمد بن عبد الرحيم

المعنى: ابتدأ المصنف الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطَّهْطَاوِي ابتداءً حقيقيا بالبسملة؛ للاقتداء بالقران الكريم، وللتأسي بالسنة الفعلية،[٣] وللعمل بقوله –صلى الله عليه وسلم-: "كل أمرٍ ذي بالٍ[٤] لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع" وفي روايةٍ "فهو أبتر" وفي روايةٍ "فهو أجذم" أي مقطوع البركة، وكذلك ابتدأ ابتداء إضافيا بالحمدلة لما مر[٥]، قال –ﷺ-: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله..."[٦] وذلك حال كونه مصليا على سيدنا محمد النبي المصطفى وعلى آله الذين هم أمة الإجابة من المسلمين.

---

[١] (أسير): بفتح الهمزة وكسر السين المهملة فعيل بمعنى مفعول، جمعه أسرى وأسارى من الأسر بمعنى الشد أراد به لازم معناه أي ملازم (حل المعقود من نظم المقصود في علم الصرف للشيخ عليش، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١٥)

[٢] (عابد) الظاهر أن المراد عبد وزاد الألف للوزن.

[٣] وذلك حيث كان النبي –ﷺ- إذا كتب كتابا ما، قال بالبسملة كقوله –ﷺ-: "بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله إلى هرقل عظيم الروم"، كما في صحيح البخاري.

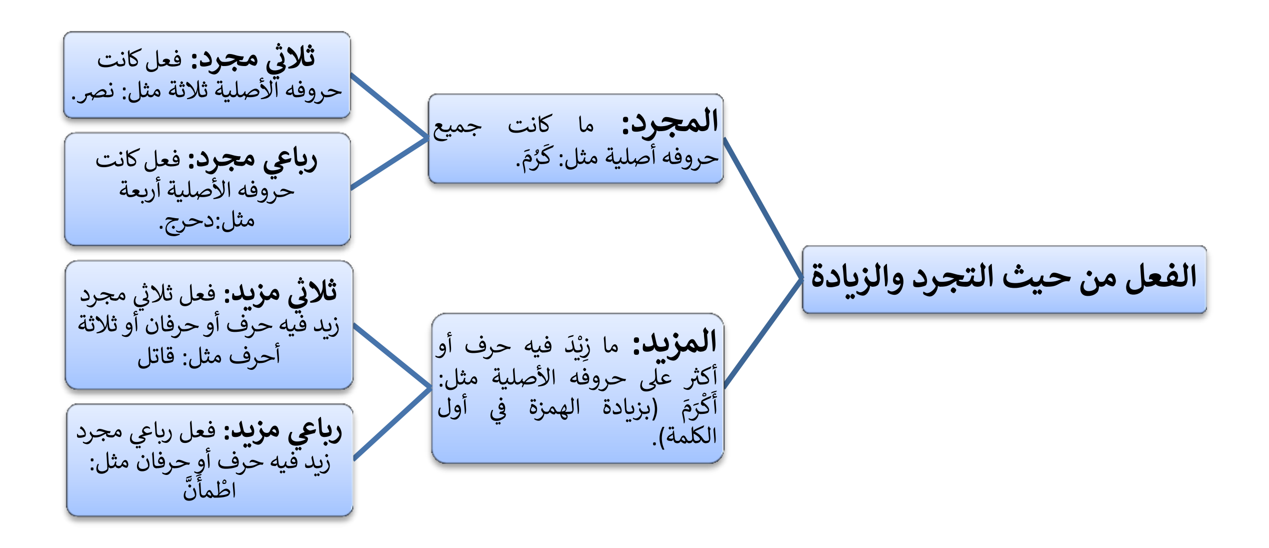
[٤] ومعنى ذي بال: صاحب حال يهتم به شرعا كتأليف الكتب النافعة (نيل الرجاء بشرح سفينة النجا للسيد أحمد بن عمر الشاطري العلوي، ضبطه، وعلق عليه علوي أبو بكر محمد السقاف، دار الكتب الإسلامية، ط ١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ص ٨).

[٥] وذلك حيث كان النبي –ﷺ- يفتتح خُطَبَه في خطبة النكاح ونحوها بـ"إن الحمد لله نحمده...".

[٦] رواه أبو داود وغيره بكلتي روايته وحسّنه ابن الصلاح وغيره (راجع حاشية على شرح السلم للملوي لمحمد بن علي الصبان، دار البصائر، ط ١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، ص ٢٧)

فصل المجرد والمزيد

بدأ الناظم بذكر أوزان الفعل من الفعل المجرد والمزيد.



فبدأ الناظم بالقسم الأول من الفعل المجرد وهو الثلاثي المجرد، فقال:

٠٣ فِعْلٌ ثُلاثيٌّ إذا يُجَرّدُ

فعل كانت حروفه الأصلية ثلاثة إذا جُرّد وخُلّي هذا الفعلُ من الحروف الزائدة

أبوابُه ست كما ستُسرَدُ

فأبواب وأقسام هذا الفعل ست كما ستُذكر هذه الأبوابُ متواليةً

المعنى: إن الفعل الثلاثي المجرّد باعتبار الماضي مع مضارعه فأبوابه ست كما ستذكر في كلامه متوالية، فقال:

٠٤ فالعينُ إنْ تُفتَحْ بماضٍ فاكْسِرِ

فعين الفعل إن كانت على حركة الفتحة في الفعل الماضي فاقرأ بالكسرة عينَ الفعل

أَوْ ضُمَّ أَوْ فافْتَحْ لها في الغَابِرِ

أو اقرأ بالضمة أو اقرأ بالفتحة لعين الفعل في الغابر (الفعل المضارع)

المعنى: أن عين الفعل إذا كانت مفتوحة في الماضي فهي في المضارع على ثلاثة أبواب:

الأول: "فَعَلَ-يَفْعِلُ" بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، نحو: "ضرَب-يضْرِب، وقى-يقِي".

الثاني: "فعَل-يفعُل" بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو: "نصر-ينصر، وعدا-يعدو".

الثالث: "فعَل-يفْعَل" بفتح العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو: "فتح-يفتح، ووهَل-يوهَل".

(زيادة): نُقِل عن الثعلبي[1] أنه إذا أشكل عليك فعلٌ، ولم تدر من أي باب هو، فاحمِلْه على "يفْعِل" بالكسر؛ فإنه أصل الباب.[2]

٠٥ وإنْ تُضَمَّ فاضْمُمَنْها فيه

وإن كانت عين الفعل على حركة الضمة في الماضي فاقرأ بالضمة عينَ الفعل في الغابر (الفعل المضارع)

أو تَنْكَسِرْ فافْتَحْ وكسْرًا عِيْهِ[3]

وإن كانت عين الفعل على حركة الكسرة في الماضي فاقرأ بالفتحة عينَ الفعل في المضارع

أو عِ (احفظْ) الكسرَ في عين مضارعه

المعنى: أن عين الفعل إذا كانت مضمومة في الماضي فهي في المضارع على باب واحد، وهو:

الرابع: "فعُل-يفعُل" بضم العين في الماضي مع ضمها في المضارع، نحو: كرُم-يكرُم، لؤُم-يلْؤُم".

وأن عين الفعل إذا كانت مكسورة في الماضي، فهي في المضارع على بابين وهما:

---

[1] الثعلبي: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الإمام الحافظ شيخ التفسير، وله كتاب "التفسير الكبير" و"العرائس في قصص الأنبياء، وهو بصير بالعربية (ت:٤٢٧هـ) (راجع سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج ١٧ / ٤٣٧)

[2] الإفادة التصريفية على الأمثلة التصريفية لبعض الأساتذة والطلبة بالمدرسة الغزالية الشافعية، المكتبة الأنوارية بسارانج-رمبانج، ص ١٨-١٩.

[3] (عيه) فعل أمر من وعى يعي بمعنى الحفظ والهاء للسكت.

الخامس: "فعِل-يفعَل" بكسر العين في الماضي مع فتحها في المضارع، نحو: "وجِل-يوجَل، وعلم-يعلم".

السادس: "فعِل-يفعِل" بكسر العين في الماضي مع كسرها في المضارع، نحو: "حسِب-يحسِب،[1] ورِث يرِث".

هذه الأبواب الستة يجمعها قولنا:

"فَتْحُ كَسْرٍ فَتْحُ ضَمٍّ فَتْحَتَانِ ۞ ضَمٌّ ضَمٍّ كَسْرُ فَتْحٍ كَسْرَتَانِ"

(شرط وزن "فعَل يفعَل" بفتح العين في الماضي والمضارع)

٠٦ ولامٌ أوْ عينٌ بما قد فُتِحَا

لامٌ أو عينٌ في فِعْلٍ قد فُتِح عينًا في ماضيه ومضارعه (فَعَلَ-يفعَل)

حَلْقِي سِوى ذا بالشُذوذِ اتَّضَحَا

هو من حروف الحلق (ح،خ،ع،غ،ء،هـ)،

وما سوى الذي عينه أو لامه حلقي -وهو على وزن "فَعَلَ-يفعَل"- اتضح وحُكِم عليه بالشذوذ (الخروج عن القياس)

المعنى: أن شرْطَ كونِ فتْحِ عينِ مضارعِ "فعَل" -بفتح العين- قياسًا أن يكون عينه أو لامه من حروف الحلق وهي الحاء والخاء والعين والغين والهمزة والهاء، مثل: "مدح-يمدَح، وسأل-يسأل". وما كان من هذا الباب (فعَل-يفعَل) وليست عينه ولا لامه حرفا حلقيًا فهو شاذٌّ يخرج عن القياس، مثل: "أبى-يأبَى، وسلى-يسلَى".

ثم شرع الناظم في القسم الثاني من الفعل المجرد، وهو الرباعي المجرد، فقال:

٠٧ ثم الرّباعيُّ ببابِ واحدِ

فعل كانت حروفه الأصلية أربعة يكون في باب واحد (فَعْلَلَ-يُفَعْلِلُ)

والْحِقْ بهِ ستًّا بغير زائدِ

وقِسْ وأَلْحِقْ بهذا الباب ستا من أبواب الثلاثي المجرد بغير باب زائد على هذه الست

المعنى: أن الفعل الرباعي المجرد يكون على باب واحد، وهو "فَعْلَلَ"، وجاء لازما مثل: "برهم-يبرهم،[1] ومتعديا، مثل: "دحرج-يدحرج، وبرهن-يبرهن"[2]. وقد أُلحِقَ بهذا

---

[1] وهو بمعنى التعداد والتقدير والإحصاء أو بمعنى الظن في قراءة من قرأ بكسر السين.

الباب ستةُ أبوابٍ فسُمّيَ هذا بالفعل الملحق بالرباعي، والإلحاق[3] هو جعْلُ مثالٍ مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامل معاملته في جميع تصاريفه[4]، مثل جعْلِ "شملل" مساويا لـ"دحرج" بزيادة اللام، فيعامل "شملل" معاملة "دحرج" في جميع تصاريفه من الماضي، والمضارع، وغيرهما، فيقال: "شملل يشَمْلِلُ شمْلَلَةً"، كما يقال: "دحرج يدحرج دحرجة" وتلك الستة كما قاله الناظم:

٠٨ فَوْعَلَ فَعْوَلَ كذاك فَيْعَلَ

وهذه الستة الملحقة بالرباعي هي وزن "فَوْعَلَ"، و"فَعْوَلَ" وكذلك (ومثل "فَعْوَلَ") "فَيْعَلَ"

فَعْيَلَ فَعْلَى وكذاك فَعْلَلا

و"فَعْيَلَ"، و"فَعْلَى" وكذاك (ومثل "فَعْلَى") "فَعْلَل"

المعنى: وهذه الستة من الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد بزيادة حرفٍ هي:

الأول: فَوْعَلَ، مثل: "حوقل-يُحَوْقِلُ-حَوْقَلَةً وحِيْقالًا" أي أسرع في المشي، فأصل مادته: "حقل" بمعنى السرعة في المشي.

الثاني: فَعْوَلَ، مثل: "جَهْوَرَ-يُجَهْوِرُ-جهْوَرَةً وجِهْوارًا" أي علا صوتُه، فأصل مادته: "جهر" بمعنى علو الصوت.

الثالث: فَيْعَلَ، مثل: "بيطر-يبيطر-بيطرة وبيطارًا" أي أصلح الدواب، فأصل مادته: "بطر" بمعنى الشق أي شقَّ حافرَها ليعالجها من دائها.

---

[1] (برهم): أدام النظر مع سكون الطرْف. (المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهر (إبراهيم مصطفى وآخرين)، دار الدعوة، بدون التاريخ، ج ١ / ص ٥٣).

[2] الفعل اللازم: هو ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، مثل: "جلس زيد"، والفعل المتعدي: هو ما جاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، مثل: "ضرب زيد عمرا"، وذلك كما سيذكر في شرح قول الناظم: "بالهمز والتضعيف عدِّ ما لَزِمْ ۞ وحرف جرٍّ إنْ ثلاثيا وُسِمْ".

[3] إن الزيادة التي للإلحاق الأكثرُ فيها ألّا تدل على معنًى تطَّرِدُ الزيادةُ لأجله (دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال لمحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع بالقاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٣٧).

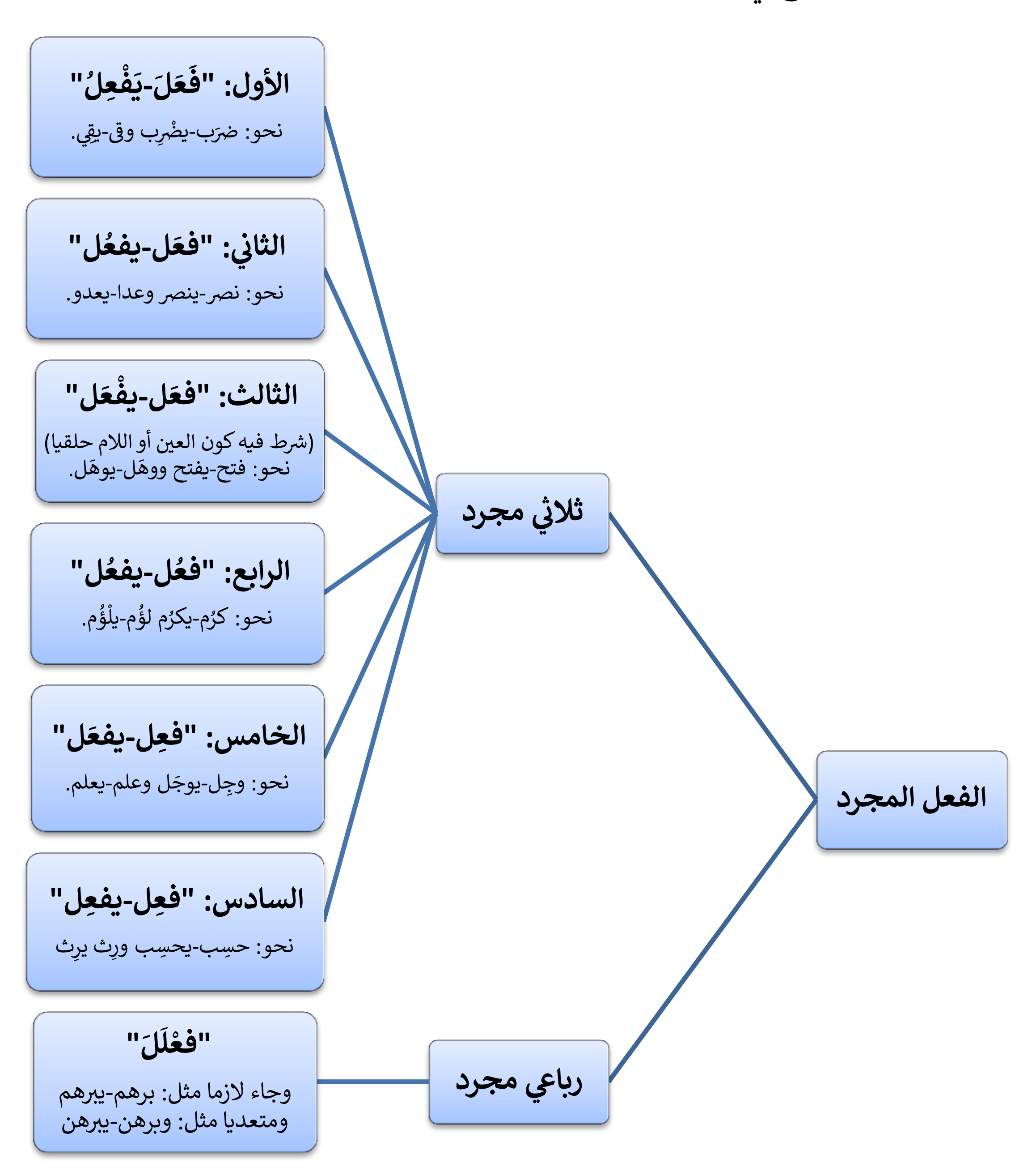
[4] ارجع "حل المعقود"، ص ٢٩.

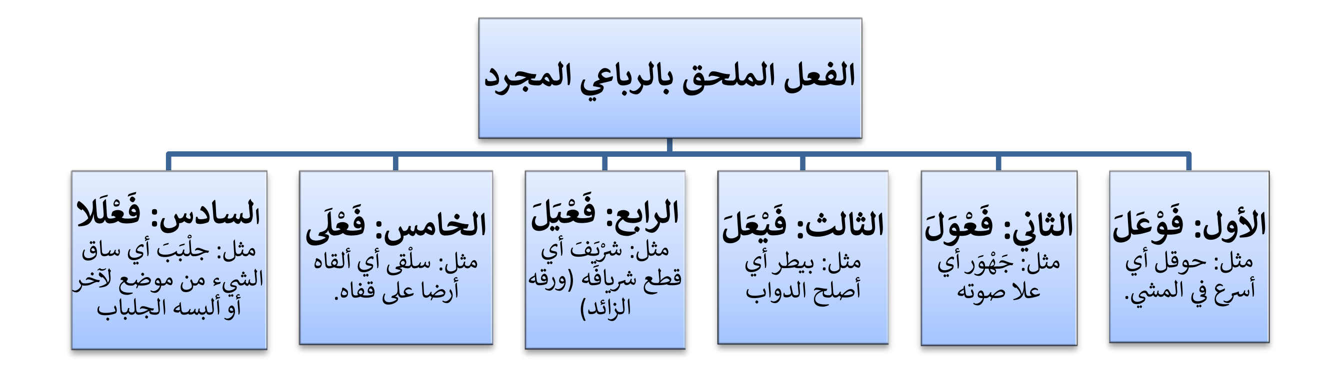
الرابع: فَعْيَلَ، مثل: "شَرْيَفَ-يُشَرْيِفُ-شَرْيَفَةً وشِرْيافًا" أي قطع شريافه (ورقه الزائد)، فأصل مادته" "شرف".

الخامس: فَعْلَى، مثل: "سلْقى-يُسَلْقِي-سلْقاةً وسِلْقاءً" أي صرعه وألقاه أرضا على قفاه، فأصل مادته: "سلق".

السادس: فَعْلَلَ، مثل: "جلْبَبَ-يُجَلْبِبُ-جلببة وجلبابا" أي ساق الشيء من موضع لآخر، أو ألبسه الجلباب، فأصل مادته" "جلب".

وبيان ذلك كله يجمع في الشجرة:





ثم شرع الناظم في القسم الثاني من أقسام الفعل من حيث التجرد والزيادة، وهو الفعل المزيد، وهو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية. وينقسم إلى قسمين: الثلاثي المزيد والرباعي المزيد، فالأول له أربعة عشر بابًا كما قاله الناظم:

٠٩ زَيْدُ الثُّلاثي أربعٌ معْ عشرِ

أبواب الثلاثي المزيد: أربعة مع عشر (١٤ بابا)

وهْيَ لِأقسامِ ثلاثِ تجري

هذه الأربعةَ عشَرَ بابا هي تجري وترجع إلى أقسامٍ ثلاثةٍ

المعنى: أن الثلاثي المزيد له أربعة عشر بابا وهذه الجملة ترجع إلى ثلاثة أقسام وهي كما قاله الناظم:

١٠ أوَّلُها الرُّباعِ مِثلُ أَكْرَمَ

أول الأقسام الثلاثة هو الرباعي (الذي صارت حروفه أربعة بزيادة حرف)، مثل: "أكرم" على وزن أَفْعَلَ

وفَعَّلَ وفَاعَلَا كخاصَما

و"فَعّلَ"، و"فَاعَلَ" كلفظ "خاصَمَ"

المعنى: الأول من الأقسام الثلاثة للثلاثي المزيد هو الرباعي الذي صارت حروفه أربعة بزيادة حرف واحد، وهذا القسم على ثلاثة أبواب:

الأول: "أَفْعَلَ"، مثل: "أكرم، وأدبر" بزيادة حرف واحد -وهو الهمزة- في أول الكلمة، أصلهما: "كرُم ودبر".

الثاني: "فَعَّلَ"، مثل: "قطّع، وعجّز" أي صار عجوزا بزيادة حرف واحد وهو بتشديد عين الفعل، أصلهما: "قطع وعجز".

الثالث: "فاعل"، مثل: "قاتل وعافى" بزيادة حرف واحد -وهو الألف- بعد فاء الفعل، أصلهما: "قتل وعفا".

١١. واخْصُصْ خُماسيًا بذي الأوزانِ

اقْصُرْ واخْصُصْ فعلا خماسيًّا (هو الذي صارت حروفه خمسةً بزيادة حرفين) بهذه الأوزان الخمسة التالية

فبَدْؤُها كانْكسرَ والثانيْ

فأول هذه الأوزان: مثلُ "انكسر" على وزن "انفعل"، والثاني من الأوزان الخمسة

١٢. افْتَعَلَ افْعَلَّ كذا تَفَعَّلا

هو وزن "افتعل"، والثالث وزن "افعلّ" وكذا (مثل "افعلّ") الرابع "تفعّل"

نحوُ تَعَلَّمَ وزِدْ تَفاعَلا

نحو "تعلم" وزدْ على الأبواب الأربعة المتقدمةِ الخامسَ وزنَ "تفاعل"

المعنى: الثاني من الأقسام الثلاثة للثلاثي المزيد هو الخماسي الذي صارت حروفه خمسة بزيادة حرفين، وهذا القسم على خمسة أبواب:

الأول: "انْفَعَلَ"، مثل: "انكسر، وانقطع" بزيادة حرفين –وهما همزة الوصل والنون- من أول الكلمة، أصلهما: "كسر، وقطع".

الثاني: "افتعل"، مثل: "اجتمع، واحتقر" بزيادة حرفين، وهما همزة الوصل في أول الكلمة والتاء بعد فاء الفعل، أصلهما: "جمع، وحقر".

الثالث: "افْعَلَّ"، مثل: "احمرّ، اعورّ" بزيادة حرفين وهما همزة الوصل في أول الكلمة وبتشديد لام الفعل، أصلهما: "حمِر، وعوِر".

الرابع: "تفَعَّلَ"، مثل: "تعلّم، وتَخَرَّجَ" بزيادة حرفين وهما التاء في أول الكلمة وبتشديد عين الفعل، أصلهما: "علم، وخرج".

الخامس: "تفاعل"، مثل: "تنازع، وتمارض" بزيادة حرفين وهما التاء في أول الكلمة والألف بعد فاء الفعل، أصلهما: "نزع، ومرِض".

١٣. ثمَّ السُّداسي اسْتَفْعَلا وافْعَوْعَلا

ثم الفعل السداسي (الذي صارت حروفه ستة بزيادة ثلاثة أحرف) هو وزن "استفعل"، و"افعوعل"

وافْعَوَّلَ افْعَنْلى يَلِيْهِ افْعَنْلَلا

و"افعوّل"، و"افعنلى"، ويلي (وزنَ "افعنلى") وزنُ "افعنلل"

١٤. وافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ اللّامَيْنِ

ووزن "افعالّ" وهو ما قد صاحَبَ اللامين

....

المعنى: الثالث من الأقسام الثلاثة للثلاثي المزيد هو السداسي الذي صارت حروفه ستة بزيادة ثلاثة أحرف، وهذا القسم على ستة أبواب:

الأول: "استفعل"، مثل: "استحجر، واستغفر" بزيادة ثلاثة أحرف وهي همزة الوصل والسين والتاء من أول الكلمة، أصلهما: "حجر، وغفر".

الثاني: "افْعَوْعَلَ"، مثل: "اخشوشن، واغدودن"[١] بزيادة ثلاثة أحرف، وهي همزة الوصل في أول الكلمة والواو بعد فاء الفعل وبتكرير عين الفعل بين الواو، أصلهما: "خشِن، وغدن".

الثالث: "افْعَوَّلَ"، مثل: "اجلوّذ، واعلوّط"[٢] بزيادة ثلاثة أحرف، وهي همزة الوصل في أول الكلمة والواوان بعد عين الفعل، أصلهما: "جلز، وعلط".

الرابع: "افْعَنْلى"، مثل: "اسلنقى"[٣] بزيادة ثلاثة أحرف، وهي همزة الوصل في أول الكلمة والنون بعد عين الفعل والألف اللينة بعد لام الفعل، أصله: "سلق".

[١] (اخشوشن االشيء): اشتدّ خشونته وهو للمبالغة (لسان العرب لابن منظور، دار صادر ببيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ، ج ١٣ / ص ١٤٠)، و(اغدودن النبت): اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة رِيِّه و(اغدودن الشعر): طال وتمّ (المرجع السابق، ج ١٣ / ص ٣١١).

[٢] (اجلوّذ): دام مع السرعة وهو في سير الإبل (المرجع السابق، ج ٣ / ص ٤٨٢)، (اعلوط بعيرَه اعلِوَّاطا): إذا تعلق بعنقه وعلاه (المرجع السابق، ج ٧ / ص ٣٥٥).

[٣] (اسلنقى): نام على ظهره، (المرجع السابق، ج ١٠ / ص ١٦٣).

الخامس: "افْعَنْلَلَ"، مثل: "اقعنسس"[1] بزيادة ثلاثة أحرف، وهي همزة الوصل في أول الكلمة والنون بعد عين الفعل وإحدى اللامين بعد النون، أصله: "قعس".[2]

السادس: "افْعَالَّ"، مثل: "احمارّ، واسوادّ" بزيادة ثلاثة أحرف، وهي همزة الوصل في أول الكلمة والألف بعد فاء الفعل وإحدى اللامين بعد الألف، أصلهما: "حمر، وسود".

ثم شرع الناظم في القسم الثاني من الفعل المزيد، وهو الرباعي المزيد، فقال:

١٤ . ...

زَيْدُ الرّباعيِّ على نوعينِ

الفعل الرباعي المزيد كائن على قسمين ويرجع إليهما

١٥ . ذي ستّةٍ نحوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَا

الأول: فعلٌ صاحِبُ ستةِ أحرفٍ بزيادة حرفين على حروفه الأصلية الأربعة (السداسي)، نحو: وزن "افعللّ"، ووزن "افعنلل"

ثمَّ الخُماسي وزْنُهُ تفَعْلَلَا

والثاني: الخماسي (الذي صارت حروفه خمسة بزيادة حرف واحد)، ووزنه "تفَعْلَلَ"

المعنى: أن الرباعي المزيد له ثلاثة أبواب، وهذه الأبواب ترجع إلى قسمين، وهما:

الأول: السداسي: ما زيد فيه بحرفين وله بابان:

١ . **"افْعَلَلَّ"** مثل: "اقشعرّ،[3] واطمأنّ" بزيادة حرفين، وهما همزة الوصل في أول الكلمة وبتشديد اللام الأخيرة، أصلهما: "قَشْعَرَ، وطَمْأَنَ".

٢ . **"افْعَنْلَلَ"** مثل: "احرنجم"[4] بزيادة حرفين، وهما همزة الوصل في أول الكلمة والنون بعد عين الفعل، أصله: "حرجم".

---

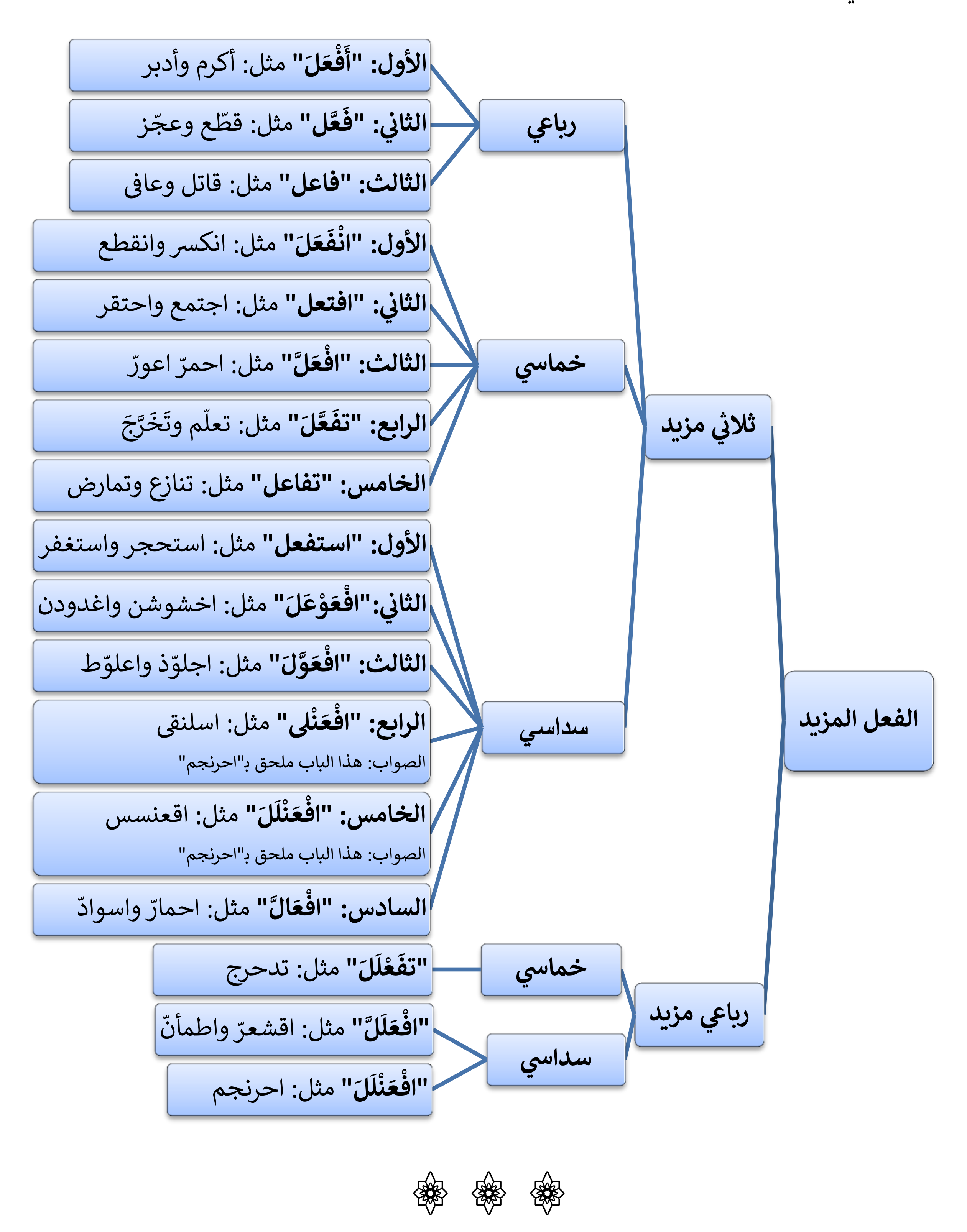
[1] (اقعنسس) دخل ظهره وخرج صدره (المعجم الوسيط، ج ٢ / ص ٧٤٩).

[2] الصواب: أن الباب الرابع والخامس ملحقان بـ(احرنجم) من مزيد الرباعي لصدق تعريف الملحق عليه، وذلك بدليل سقوطهما في كتب علم الصرف ودخولهما في أوزان الملحق بالرباعي المزيد بحرفين، مثل كتاب الأمثلة التصريفية ودروس التصريفية وغيرهما.

[3] (اقشعر بدنه): ارتعد، (اقشعر جلده): تقبَّضَ (قاموس المنور لأحمد ورصان منور، تحقيق: الشيخ علي معصوم، والشيخ زين العابدين منور، بوستاكا بروغيسيف، ط ٢، ١٩٩٧م، ص ١١٢٢).

[4] (احرنجم القوم والدواب): اجتمعت (المعجم الوسيط، ج ١ / ص ١٦٥).

الثاني: الخماسي: ما زيد فيه بحرف واحد وله باب واحد وهو **"تفَعْلَلَ"**، مثل: "تدحرج" بزيادة حرف واحد، وهو التاء في أول الكلمة، أصله "دحرج". وبيان ذلك كله يتلخص في هذه الشجرة:



❁ ❁ ❁

﴿باب المصدر وما يُشْتَقّ منه﴾

الاشتقاق هو أخذ كلمةٍ من أخرى بنوع تغيير مع التناسب في المعنى، سواء كان التغيير في الهيئة فقط، مثل: "نَصَرَ" من النصْر أو في الهيئة، والحروف، بالزيادة أو بالنقص، مثل فعل الأمر "عِدْ وانْصُرْ" من الوعْد و النصر. **والمشتقات** عشرة: وهي الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشَبَّهَة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، التي كلها مشتقة من المصدر. **والمشتق منه**[1] هو المصدر، وهو الاسم الدال على حدوث الفعل دون زمانه متضمنا أحرف فعله[2] لفظا، مثل: "علِمَ-عِلْمًا" أو تقديرًا، مثل: "قاتَلَ-قِتالًا"، فهو مخفّف القياس إذ أصله: "قيتالا"[3]، وهو قسمان: قِياسي وسَماعي.[4]

فشرع الناظم في بيان هذا الباب فقال:

٠١٦ ومصدرٌ أتى على ضربين

المصدر جاء على قسمين

ميميْ وغيرِه على قسمينِ

الأول مصدر ميمي، والثاني مصدر غير ميمي وهو على قسمين

المعنى: أن المصدر ينقسم إلى قسمين:

الأول: مصدر ميمي وهو ما كان أول حروفه ميما زائدة على نفس الكلمة، مثل: "مَنْصَر" وهو من المصادر القياسية.

[1] راجع الخلاف بين الأقوال حول أصل الاشتقاق في "دروس التصريف"، ص ١٦.

[2] بخلاف اسم المصدر وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث، ولم يساوه في اشتماله على جميع حروفه، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظا وتقديرا من غير عوض، وذلك مثل: "توضأ-وضوءا وتَكلّم-كلاما وأيسر-يُسرا". (جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية بصيدا-بيروت، ط ٢٨، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ج ١/ ص ١٧٦).

[3] الفلاح شرح المراح لابن كمال باشا، دار الكتب العلمية ببيروت-لبنان، بدون التاريخ، ص ١٦٠.

[4] عنوان الظرف في علم الصرف للشيخ هارون عبد الرزاق الأزهري المصري، دار الطلائع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٧ م، ص ١٢٠.

الثاني: مصدر غير ميمي وهو ما لم يكن أولُ حروفه كذلك، مثل: "نصْر"، وينقسم إلى قسمين:

١. **قياسي:** وهو ما يقاس غيره عليه.

٢. **سماعي:** وهو ما لا يقاس غيره عليه، بل يحفظ على ما سُمِعَ من العرب.

قال الناظم في بيان ذلك:

١٧. من ذي الثَلاثِ فالْزَمِ الذي سُمعْ

من الفعل صاحِب الأحرف الثلاث (الثلاثي المجرد) فالزمْ واحْفظْ المصدرَ الذي سُمع من العرب

(المصدر من الثلاثي المجرد سماعي)

وما عداهُ فالقياسَ تَتَّبِعْ

وأما الفعل الذي جاوز ذا الثلاث (الثلاثي) -رباعيا أو خماسيا أو سداسيا- فالقياس تتبع فيه يأيها الناظر

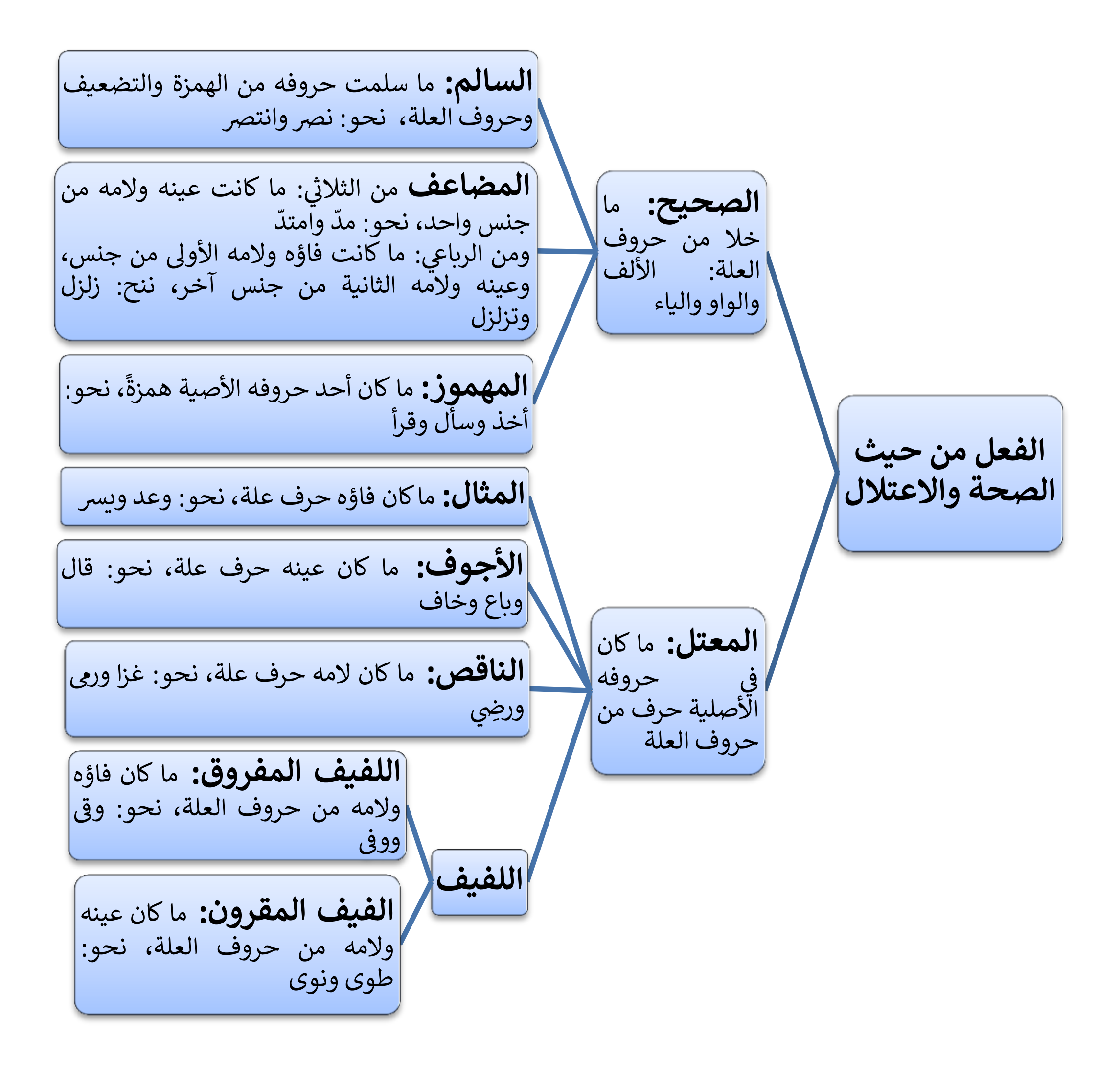
(المصدر من غير الثلاثي المجرد قياسي)

المعنى: أن المصدر من الفعل الثلاثي المجرد سماعي لكثرته حتى يتعذر ضبطه فلا توجد فيه قاعدة عامة ليقاس عليه.[1] وأما المصدر من الفعل عدا الفعل الثلاثي سواء كان رباعيا أو خماسيا أو سداسيا فهو قياسي لعدم تعذر ضبطه.

ثم شرع الناظم في ذكر المصدر الميمي من الفعل الثلاثي، لكن قبل الشروع في ذلك لا بد من معرفة أقسام الفعل من حيث الصحة والاعتلال لتوقف فهم ذلك عليه وهي:

---

[1] قيل إن مصدر الثلاثي لا يمكن تعداده إلا أنه يرتقي -على ما ذكر سيبويه- إلى اثنين وثلاثين بابا (حل المعقود، ص ٤٢).



فقال الناظم:

١٨. ميمي الثُّلاثي إنْ يكنْ مِنْ أجْوَفِ

المصدر الميمي من الثلاثي المجرد إن كان من الفعل الأجوف

صحيحٍ[١] اوْ مهموزٍ اوْ مُضَعَّفِ

أو من الفعل الصحيح، أو من الفعل المهموز، أو من الفعل المضعف

١٩. أتى كمَفْعَلٍ بفتْحتَيْنِ

جاء هذا المصدرُ كوزن "مَفعَل" بفتح الميم والعين

وشَذَّ مِنْهُ ما بِكَسْرِ العَينِ

وشذ (خرج عن القياس) من هذا المصدر ما بكسر عين فعله، مثل: "مرجِع"

[١] المراد بالصحيح هنا السالم وهو ما سلمت حروفه من حرف العلة والتضعيف والهمزة.

المعنى: أن المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد -إذا كان أجوف، مثل: "قال، وخاف"، أو صحيحا، مثل: "فتح"، أو مهموزًا، مثل: "أخذ وسأل وقرأ"، أو مضعّفا، مثل: "مدّ وحسّ وقرّ"- فهو على وزن "مَفْعَل" بفتح الميم والعين، مثل: "قال-مَقال"، و"فتح-مَفتَح"، و"أخذ-مأخذ"، و"مد-ممدّ". وشذَّ وخرج عن القياس الأفعالُ التي مصدرها على وزن "مفعِل" بكسر العين مع أن حقَّها كان على وزن "مفعَل" بفتح العين، مثل: "رجع-مرجِع"، و"صار-مصيرا"، و"بات-مبيتا".

(زيادة): أن المصدر الميمي من الثلاثي المجرد فهو بفتح العين مطلقا إلا من الفعل المثال الواوي فهو بكسر العين، مثل: "وعد-موعِد ووجل-موجِل ووجُه-موجِه".[١]

٢٠. كذا سِمُ الزمانِ والمكانِ مِنْ

كذا (مثل المصدر ميمي الثلاثي فيما ذكر) اسمُ الزمان واسم المكان

مضارِعٍ إلا بِكَسْرِها يَبِنْ

وكان المصدر الثلاثي واسم الزمان واسم المكان مأخوذةً من فعل مضارع،

إن يبن ويظهرْ مضارعُ اسمِ الزمان واسم المكان لا بكسر العين، بل بضمها أو بفتحها (أتى على وزن مفعَل)

المعنى: أن المصدر الميمي الثلاثي واسم الزمان والمكان مأخوذة من الفعل المضارع. واسم الزمان والمكان هو اسم مشتق يدل على زمان ومكان وقوع الفعل ومعناه.[٢] وهو مثل المصدر الميمي الثلاثي فيما ذُكِر من إتيانِه على وزن "مَفعَل" بفتح الميم والعين - مثل: "قال"، فاسم زمانه ومكانه: "مقال"، و"فتح"، فاسم زمانه ومكانه: "مفتَح"، و"أخذ"، فاسم زمانه ومكانه: "مأخذ"، و"مد"، فاسم زمانه ومكانه: "ممدّ"،- ومن شذوذِ ما أتى منه على وزن "مَفعِل" بكسر العين، مثل: مغرِب ومسجِد ومشرِق ومطلِع ومنسِك فهي كلها سماعية، وذلك بشرط ألا تكون عين الفعل في المضارع مكسورة بأن كانت مفتوحة أو مضمومة، فإذا كانت مكسورةً فاسم الزمان والمكان منه يأتي على وزن "مَفعِل"

[١] عنوان الظرف في علم الصرف ص ٣٨.

[٢] موسوعة النحو والصرف والإعراب للدكتور راميْل بَديع يعقوب، بدون الطبع والتاريخ، ص ٦٣و٧٦.

بفتح الميم وكسر العين، مثل: "ضرب يضرِب-مضرِب وعرض يعرِض-معرِض وجلس يجلس-مجلِس".

٠٢١ وافتَحْ لها من ناقصٍ وما قُرِنْ

واقرأ بالفتحة لعين "مَفعل" من الفعل الناقص، وفعل مقرونٌ عينُه ولامُه (الفعل اللفيف المقرون)

واعْكِسْ بمُعْتَلٍّ كمفروقٍ يعِنْ[١]

واعكس الحكمَ السابق في الناقص، والمقرون بفعل معتلّ الفاء (الفعل المثال)

كفعل لفيف مفروق يعنّ ويظهر (هذا المفروق)

فيكون المثال، واللفيف المفروق على وزن "مفعِل" بكسر العين

المعنى: أن المصدر الميمي الثلاثي وكذلك اسم الزمان والمكان من الفعل الناقص، مثل: "سرَى"، واللفيف المقرون، مثل: "شوَى"، يأتي على وزن "مَفعَل" بفتح الميم والعين، مثل: "مسرًى" من فعل ناقص "سرى يَسْرِي سِرايةً" و"مشْوًى" من فعل لفيف مقرون "شَوَى يَشْوِيْ شَيًّا".

وأما المصدر الميمي الثلاثي وكذلك اسم الزمان والمكان من معتلّ الفاء –وهو الفعل المثال[٢] -، مثل: "وعد، وولد"، والفعل اللفيف المفروق، مثل: "وفى، ولِيَ" فهي تأتي على وزن "مَفعِل" بكسر العين عكسَ الحكم السابق في الناقص، واللفيف المقرون، مثل: "موعِد"، و"مولِد" من معتل الفاء "وعد يعد عدةً" و"ولد يلِد وِلادةً"، ومثل: "موفي" و"مولي" من فعل لفيف مفروق "وفى يفِي وفاءً" و"ولِيَ يلِي وِلايةً".[٣]

---

[١] عنَّ يَعِنُّ ويَعُنُّ عَنًّا وعَنَنًا وعُنُوْنًا: إذا ظهر أمامك واعترض (القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، ص ١٢١٦).

[٢] المراد به المثال الواوي؛ لأن المثال اليائي قد يوجد فيه ما مصدرٌ ميميٌّ منه على وزن "مفعَل"، مثل:"ميَبَسا" من "يبس ييبسُ يبسا"، و"ميسرًا" من "يسر ييسِر ميسَرا". (راجع الأمثلة التصريفية للشيخ محمد معصوم بن علي، مكتبة الشيخ سالم بن سعد نبهان، بدون التاريخ، ص ٤ و٦.)

[٣] اختلفوا في المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الفعل اللفيف المفروق، فبعضهم حمله على المثال؛ لأنه كالمعتل فاؤه في كون أوله حرفَ علةٍ، فيأتي على وزن "مفعِل" بكسر العين كما اختاره الناظم، والبعض الآخر حمله على الناقص؛ لأنه كالمعتل لامه في كون آخره حرف علة، فيأتي على وزن "مفعَل" بفتح العين كما اختاره شارح المراح (راجع حل المعقود، ص ٥٣).

٢٢. وما عدا الثُّلاثِ كُلّاً اجْعَلا

والفعل الذي جاوز الفعلَ الثلاثيَّ فاجْعَلَنْ منه كلًّا من مصدر ميمي واسم الزمان والمكان

مثلَ مضارعٍ لها قدْ جُهِلا

شِبْهَ مضارعٍ كائن للمصدر الميمي واسم الزمان والمكان مبنيا للمجهول

٢٣. كذا اسْمُ مفْعولٍ وفاعلٍ كُسِرْ

كذا (مثل مصدر ميمي واسم الزمان والمكان فيما ذُكر) اسمُ مفعول

وكذلك اسمُ فاعل لكن كُسر (هذا اسم الفاعل)

عينًا وأَوَّلٌ لها ميمًا يصِرْ

عينًا، وحرف أول -لمصدر ميمي واسم الزمان والمكان واسم مفعول واسم فاعل- يصير ميما

المعنى: أن المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الفعل غير الثلاثي وكذلك اسم المفعول –وهو اسم مشتق من مضارع مبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه الفعل-[١] فهو يكونُ مثْلَ الفعلِ المضارع المبني للمجهول[٢] بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومةً وفتح ما قبل الآخر، مثل: "مكرَم"، و"منطلق"، و"مستفاد"، من فعل ثلاثي مزيد " أكرم يُكرِم إكراما"، و"انطلق ينطلق انطلاقا"، و"استفاد يستفيد استفادة"، ومثل: "مدحرج" من فعل رباعي مجرد "دحرج يدحرِج دحرجةً"،[٣] و"متدحرج"، و"محرنجم" من فعل رباعي مزيد "تدحرج يتدحرح تدَحْرُجًا"، و"احرنجم يحرنجم احرِنْجامًا".

وأما اسم الفاعل –وهو اسم مشتق من مضارع مبني للفاعل للدلالة على من حدث منه الفعل أو قام به ذلك الفعل-[٤] من غير الثلاثي فهو يكون مثلَ اسم المفعول لكن بكسر العين أي مثل الفعل المضارع المبني للمعلوم بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبله، مثل: "مكرِم، ومنطلِق، ومستفيد، ومدحرِج، ومُتَدَحْرِج، ومُحْرَنْجِم".

---

[١] راجع عنوان الظرف في علم الصرف، ص ٣٤.

[٢] وسمي أيضا بالفعل المبني للمفعول.

[٣] ومثل: "مدربج" أي لان بعد صعوبة من اللازم للمصدر والزمان والمكان و"مدربج به" للمفعول؛ لأنه لا يجيء اسم المفعول من اللازم إلا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثيا أو زائدا (حل المعقود، ص ٥٤ و٥٥).

[٤] راجع عنوان لظرف في علم الصرف ص ٣٣.

(بيان هيئة آخر الفعل الماضي)

٠٢٤ وآخِرَ الماضي افْتحَنْه مطلقًا

وافتحْ الحرف آخر الفعل الماضي أي افتحنْه مطلقا (الماضي مطلقا مبني على الفتح)

وضُمَّ إنْ بِواوِ جمْعٍ اُلْحِقَا

واقرأ الماضيَ بالضم إنْ أُلْحِقَ (هذا الماضي) بواو جمع (بالواو الدالة على جماعة الذكور)

المعنى: أن آخر الفعل الماضي مطلقا -سواء كان ثلاثيا أو غيره، لازما أو متعديا، صحيحا أو معتلا، مبنيا للمعلوم أو مبنيا للمجهول، للمؤنث أو للمذكر في الإفراد والتثنية، للغائب والغائبة- يكون مفتوحا، فالماضي هنا مبني على الفتح، مثل:"كرُم وأُفِيدَ وكرُمَتْ وكرُمَا وكرُمَتَا". ولكنه إن ألحقَ الماضي بواو الجمع كان مضموما، نحو:"ضربوا"[١].

(زيادة): هناك ما يمنع من العوارض عن كون آخر الماضي مبنيا على الفتح أو كونه مضموما بواو الجمع، وهو وجود سبب الإعلال في آخره، نحو "دعا، ورمى"، أو سبب الحذف، نحو: "دعَوْا، ورمَوا، ودعت، ورمت".[٢]

٠٢٥ وسَكِّنْ انْ[٣] ضميرَ رفعٍ حُرِّكا

واقرأ آخرَ الماضي بالسكون إنْ اتصل به ضميرُ رفعٍ متحركٌ

....

المعنى: الفعل الماضي إن اتصل به ضمير الرفع المتحرك سُكّنَ آخره[٤]، فضمير الرفع المتحرك هو الأول: تاءُ الفاعل، مثل: "ضربْت" بفتح التاء للمخاطب وبكسرها

---

[١] (نحو ضربوا) فالباء هي آخر الفعل، وحقها أن تُبْنى على الفتح، ولكن ضمت لمناسبة الواو (الكواكب الدرية على متممة الآجرومية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، مكتبة الهدْي بالقاهرة، ط٢، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٦م، ص ٣٢).

[٢] راجع حل المعقود، ص ٥٩.

[٣] إنْ حرف شرطٍ، فعله "كان" محذوفة مع اسمها، وخبرُها "ضمير رفع".

[٤] آخره تسكين بناءً على الأصح؛ لأنه الأصل في البناء، وقال ابن هشام في الأوضح: السكون فيه عارضٌ أوجبه كراهة العرب توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة (الكواكب الدرية، ص ٣٢).

للمخاطبة وبضمها للمتكلم وحده، ومثل: "ضربتما" للمخاطبَين أو للمخاطبتَين، ومثل: "ضربتم" للمخاطبِين، ومثل: "ضربْتُنّ" للمخاطبات، والثاني: "نا" الدالة على الفاعِلِيْنَ، مثل: "ضربْنا" للمتكلم مع الغير أو للمعَظِّم نفسَه، لا "نا" الدالة على المفعولِيْنَ، فهي ضمير النصب المتحرك، فيفتح آخرُ الماضي المتصل به، مثل: "ضربَنا زيدٌ"، والثالث: نونُ جمع النسوة، مثل: "ضربْن".

(بيان هيئة أول الفعل الماضي)

٠٢٥ ....

وبدءُ معلومٍ بفتحٍ سُلِكا

والحرف المبدوء به في الماضي المبني للمعلوم سُلِك بقراءة فتْحٍ له

٠٢٦ إلا الخماسِي والسداسِي فاكْسِرَنْ

إلا الماضي الخماسي والسداسي فاكسِرَنْ بدأَهما

إنْ بُدِئا بهمز وصْل كامْتَحَنْ

إن بدئ ذلك الخماسيُّ والسداسيُّ بهمزة وصل، كلفظ "امتحن"

المعنى: أن الفعل الماضي المبني للمعلوم[1] يكون الحرفُ الأولُ منه مفتوحا كما سبقت أمثلته إلا الماضي الخماسي والسداسي فيما هو مبدوءا بهمزة وصلٍ، فيكون الماضي مبدوءا بكسر همزة الوصل، وبسكون حرف بعدها، مثل: "امتحن، واستغفر، واطمأنّ".

(بيان همزة الوصل)

ثم استطرد الناظم الكلامَ على تعريف همزة الوصل وبيان مواضعها وبعض أحكامها فقال:

٠٢٧ ثبوتُها في الابتدا قد الْتُزِمْ

همزة الوصل: ثبوتُها نطقا في حال الابتداء قد الْتُزِمَ (هذا الثبوتُ)

[1] وسمي أيضا بالفعل المبني للفاعل

كحذفها في درْجها معَ الكلِمْ[1]

كحذفِ وسقوطِ همزةِ الوصل في حال توسطها ووصْلها مع الكلم السابق عليها في النطق

المعنى: أن الهمزة تنقسم إلى قسمين، وهما همزة الوصل، وهمزة القطع. فهمزة الوصل: هي همزة تثبت نطقا في حال الابتداء بها، وتُحذَف وتَسقُط في حال الدرج أي وسط الكلام. وإنما يؤتى بها للتوصل إلى الابتداء، والنطق بالساكن، فلذلك سميت بهذا الاسم. وأما همزة القطع فهي همزة تثبت نطقا في الابتداء والدرج.

ثم شرع الناظم في بيان مواضع همزة الوصل، فقال:

٠٢٨ كهمزِ أَمْرٍ لهما ومصدرِ

همزة الوصل: كهمز فعل أمر للخماسي والسداسي وكهمزة مصدر لهما

وألْ وأَيْمُنٍ وهمزِ كاجْهَرِ

وكهمزة "أل"، وهمزة "ايمن" المخصوص للقسم، وهمزة فعل أمر من ماض ثلاثي، مثل "اجهرْ"

٠٢٩ وابْنُمٍ ابْنٍ ابْنَةٍ واثْنَيْنِ

وكهمزة "ابْنُمٍ"، و"ابْنٍ"، و"ابْنَةٍ"، و"اثْنَيْنِ"

وامْرِئٍ امْرَأَةٍ اثْنَتَيْنِ

وكهمزة "امْرِئٍ"، و"امْرَأَةٍ"، و"اثْنَتَيْنِ"

٠٣٠ كذا اسمٌ استٌ[2] **.....**

كذا (مثلُ ما ذكر من ماضِيّ الخماسي والسداسي المبدوءين بالهمزة وغير ذلك) لفظ "اسم"، و"استٌ"

....

المعنى: أن همزة الوصل توجد في الأسماء، والأفعال، والحروف، وهي قسمان:

الأول: قياسية

---

[1] الكلم اسم جمع كلمة وهو قول مفرد (حل المعقود، ص ٦٠).

[2] قال ابن مالك –رحمه الله- في ألفيته في "فصل في زيادة همزة الوصل" بيت ٩٤١:

وفي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِــعْ ۞ واثْنينِ وامرِئٍ وتأنيثٍ تَــبِعْ

وايْمُـــنُ همزُ أَلْ كذا ويُــبْدَلُ ۞ مدًّا في الاستفهامِ أو يُسَهَّلُ

(انظر ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن مالك، دار السلام بالقاهرة، ط ٨، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م، ص ٢٠٩).

وهي تكون في كل ماض،[1] وأمر، ومصدر من الفعل الخماسي والسداسي، مثل: "انْفَتَحَ وانفتِحْ وانفِتاحٍ، واسْتَحْضَرَ واسْتَحْضِرْ واستحضار"، وفي كل فعل أمر من الثلاثي المجرد، مثل: "اجهَرْ"

الثاني: سماعية

تكون منحصرة في كلمات معينة، وهي ألْ بجميع أنواعها وايمن للقسم[2] وابنم[3] وابن وابنة واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة و واسم واست[4].

ومواضع كل من همزة الوصل وهمزة القطع تتلخص في الجدول:

المواضع	همزة الوصل	همزة القطع
في الأسماء	➢ **الأسماء العشرة:** اسم، واست، وابن، وابنة، وابنم، واثنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة، وايمن الله (ايم الله). ➢ **المصادر الخماسية،** مثل: "انكسار، واجتماع". ➢ **المصادر السداسية،** مثل: "استغفار".	**باقي الأسماء**

[1] كما سبق بيانه في قول الناظم: "إلا الخماسِي والسداسِي فاكْسِرَنْ إنْ بُدِئا بهمز وصْل كامْتَحَنْ".

[2] من العلماء من يجعل لفظ "ايمن" كلمة وضعت للقسم، ويجعل همزته همزةَ وصلٍ، ومنهم من يقول هو جمع يمين كأيمان، ويجعل همزته همزة قطع، تقول: "يا خالد أيمن الله لأفعلن كذا" بقطع الهمزة، ويقال في "أيمن الله": "أيم الله" أيضا بحذف النون (جامع الدروس العربية، ج ١ / ص ٢١١). وأما "ايمُن" المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين، وللقطع عند الكوفيين؛ لأنه عندهم جمعُ يمين، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ج ٤ / ص ٧٧).

[3] (ابنم) أصله: "ابن" زِيْدَت فيه الميم للمبالغة في معناه (راجع حل المعقود، ص ٦٢).

[4] (الاست) العجز وقد يراد بها حلقة الدبر(مؤنث)، وأصلها السِّتّة (ج) أستاه (المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهر (إبراهيم مصطفى وآخرين)، دار الدعوة، ج ١ / ص ٤١٦) وأما "است" فأصله سته لقولهم: ستيهة، وأستاه، وزيد أسته من عمرو، فحذفت اللام، وهي الهاء تشبيها بحرف العلة، وسكن أوله، وجيء بالهمزة لِما ذكر (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٤ / ص ٧٥).

في الأفعال	➢ **ماضي الخماسي والسداسي**، مثل: "اجتمع، واستغفر". ➢ **أمر الثلاثي والخماسي والسداسي**، مثل: "اكتبْ، واجتمعْ، واستغفرْ".	➢ **ماضي الثلاثي والرباعي**، مثل: "أكل، وأكرم". ➢ **أمر الرباعي**، مثل: "أَكْرِمْ". ➢ **كل الفعل المضارع**، مثل: "أكتبُ، وأُكْرِمُ، وأجتمعُ، وأستغفرُ".
في الحروف	➢ **أل بجميع أنواعها**، مثل: "الرجل".	**باقي الحروف**

٠٣٠ .... في الجميعِ فاكْسِرَنْ

فاقرأ بالكسرةِ في جميع ما ذكر من ماضِيِّ الخماسي والسداسي المبدوءين بالهمزة وغير ذلك

لها سِوى في اَيْمُنٍ ألِ افْتَحَنْ

لهمزة الوصل سوى ما في ايمن وألْ بل اقرأ بالفتحة همزةَ الوصل فيهما

٠٣١ وأمرُ ذي ثلاثةٍ نحو اقبُلا[1]

وفعل أمر ذي ثلاثة أحرف مضموم عينه، مثل: "اقبُلا"

ضُمَّ كما بماضيَين جُهِلا

اقرأ بالضمة همزةَ الوصل فيه كضم همزة الوصل في ماضيين (خماسي وسداسي) بُنِيا للمجهول

المعنى: أن همزة الوصل -التي ابتدئ بها- حكمُها: أنها مكسورة في جميع المواضع المذكورة إلا في كلمة "ايمن"، و"أل"، فهي فيهما مفتوحة،[2] وكذلك في فعل الأمر الثلاثي المضموم العين، فهمزته مضمونة، مثل: "اقْبُلا"، وفي الفعل الماضي المبني للمجهول الخماسي، مثل: "احْتُقِرَ"، والسداسي، مثل: "اسْتُخْرِجَ".

---

[1] وفي نسخة أخرى عبارةُ "اقتُلا" بالتاء المثناة فوق.

[2] وأما في "ايمن"؛ فلأنها جمع يمين وهمزته للقطع في أصل الوضع، ثم جعلت للوصل لكثرة استعمالها، فلا تكون مكسورةً نظرا لأصلها، أو تحركها بأخف الحركات -وهو الفتح- دفعا للثقل. واعلم أن فتحها في "أل" واجب، وفي ايمن راجح، ويجوز كسرها فيه (حل المعقود، ص ٦٥).

(الفعل الماضي)[1]

ثم شرع الناظم في بيان هيئة الفعل الماضي المبني للمجهول، فقال:

٠٣٢ وبدْءُ مجهولٍ بضمٍّ حُتِما

حرفٌ مبدوءٌ به في ماض مبني للمجهول حُتم وأُوجِب بحركة الضمة

ككسْرِ سابِقِ الذي قد خَتَمَا

ككسر حرفٍ سابقِ الحرف الذي قد خَتَمَ الماضيَ المجهولَ

المعنى: أن الفعل الماضي المبني للمجهول مطلقًا يُضَمّ أولُه وجوبًا، ويكسر الحرف الذي قبل آخره، سواء كان هذا الكسر لفظا، مثل: "فُتح"، أو تقديرا، مثل: "مُدَّ"، وذلك للفرق من الفعل الماضي المبني للمعلوم.[2]

(الفعل المضارع)[3]

ثم أخذ الناظم في بيان هيئة الفعل المضارع وبعض أحكامه، فقال:

٠٣٣ مضارِعًا سِمْ بحروفِ نَأتِي

سِمْ واجعلْ علامةً فعلا مضارعا بابتدائه بحرف من الأحرف المجموعة في "نأتي" (النون والهمزة والتاء والياء)

حيثُ لمشهور المعانِي تأتي

حيث تأتي هذه الأحرفُ (نأتي) للمعاني المشهورة

(النون للمتكلم مع الغير أو المعظم نفسه والهمزة للمتكلم وحده والتاء للخطاب أو للغائبة وللغائبتين والياء للغيبة)

---

[1] فالماضي ما دل على معنى في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي كجاء واجتهد وتعلم، وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، مثل: "كتبتْ" أو تاء الضمير، مثل: "كتبتَ، كتبتِ، كتبتما، كتبتم، كتبتُنّ، كتبتُ" (جامع الدروس، ج ١ / ص ٣٣).

[2] إذا كان الفعل المبني للمجهول مفتتحا بتاء المطاوعة ضُمَّ أوّلُه وثانيه، وذلك كقولك في "تَدَحْرَجَ": "تُدُحْرِجَ"، وفي "تَكَسَّر": "تُكُسِّرَ"، وفي "تَفاعَل": "تُفُوعِل"، وإذا كان مفتتحا بهمز وصلٍ ضُمَّ أوَّلُه وثالثُه، وذلك كقولك في "اسْتَحْلَى": "اسْتُحْلِيَ"، وفي "اقْتَدَرَ": "اقْتُدِرَ"، وفي "انْطَلَقَ": "انْطُلِقَ" (قواعد الصرف للقسم السادس الابتدائي بالمدرسة الغزالية الشافعية، سارنج – رمبانج، بدون الطبع وتاريخه، ص ٧ و٨).

[3] والمضارع ما دل على معنى في نفسه مقترنٍ بزمان يحتمل الحال والاستقبال، مثل: يجيء ويجتهد ويتعلم"، وعلامته أن يقبل "السين" أو "لم" أو "لن"، مثل: "سيقول، وسوف نجيء، لم أَكْسَل، لن أتأخر". (جامع الدروس ج ١ / ص ٣٣).

المعنى: أن من علامات الفعل المضارع التي يتميز بها من غيره أن تجيء أحرفُ "نأتي" في أوله،[1] وهي النون، والهمزة، والتاء، والياء، وكانت هذه الأحرف الأربعة تسمى بحروف المضارعة، ولها معانٍ مشهورة، وهي:

الأول: النون للمتكلم مع الغير كقول القوم: "نحن نعمل بأيدينا"، أو المعظم نفسه كقول رجل واحد: "نحن نعمل".

الثاني: الهمزة للمتكلم وحده كقول رجل واحد: "أنا أعمل".

الثالث: التاء للخطاب -سواء كان للمفرد، مثل: "أنتَ تعمل" للذكر، و"أنتِ تعملين" للأنثى، أو للمثَنّى، مثل: "أنتما تعملان" للذكر والأنثى أو للجمع، مثل: "أنتم تعملون" للذكور، و"أنتن تعملْن" للنساء- وكذلك للغائبة، مثل: "هي تعمل" وللغائبتين، مثل: "هما تعملان".

الرابع الياء للغيبة، سواء كان للمفرد، مثل: "هو يعمل" أو للمثنى، مثل: "هما يعملان" أو للجمع، مثل: "هم يعملون" للذكور، و"هن يعملْن" للنساء.

ويشترط في هذه الأحرف أن تكون زائدةً على الفعل الماضي، فيخرج بهذا الشرط كلُ فعلٍ ماضٍ مبدوءٍ بالنون، مثل: "نصر"، أو بالهمزة، مثل: "أَكْرَم" أو بالتاء، مثل: تَكَسَّرَ أو بالياء، مثل: "يسر"، فإنها ليست زائدة على الماضي.

ثم شرع الناظم في بيان هيئة بنية المضارع، فقال في بيان هيئة بنية المضارع المبني للمعلوم:

٠٣٤ فإنْ بمعلوم ففتحُها وَجَبْ

فإن كانت أحرف "نأتي" كائنةً بمضارع مبني للمعلوم ففتحُها وجب

إلا الرباعي غيرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ

إلا المعلوم الرباعي فغير حركة ضمةٍ فيه مجتنبٌ ومتروك (فتُضَمُّ أحرف نأتي في المضارع المبني للمعلوم الرباعي)

[1] وإنما زيدت في الأول دون الآخر؛ لئلا يلتبس بالماضي في نصر ونصرن ونصرت، وفي الياء لا التباس إلا أنه تبع أخواته طردا للباب على وتيرة واحدة (حل المعقود، ص ٦٨).

٠٣٥ وما قُبيْلَ الآخِرِ اكْسِرْ أبدا

الحرفَ الذي استقر قبل الحرف الآخر اقرأ بالكسرة أبدا

مِن الذي على ثَلَاثةٍ عَدا

وكان ما قبيل الآخر كائنا من المضارع المعلوم الذي عدا وجاوز على أحرف ثلاثة (رباعيا أو خماسيا أو سداسيا)

٠٣٦ فيما عدا ما جاء من تَفَعَّلَا

وهذا الحكم في كل فعل زادت حروفه على ثلاثة عدا (سوى) الفعل الذي جاء من باب "تفَعّلَ"

كالآتِي مِنْ تَفاعَل اوْ تفَعْلَلا

كالمضارع المعلوم الآتي من باب "تفاعل" أو من باب "تفعْلَل" (وما قبيل الآخر في هذه الأوزان الثلاثة مفتوح)

المعنى: أنه إذا كانت حروف المضارعة كائنة في الفعل المضارع المبني للمعلوم، فهي مفتوحة،[1] مثل: "يَحْسُن ويتحسن ويستحسن" إلا المعلوم الرباعي فتُضَمُّ حروفُ مضارعته، سواء كان رباعيا مجردا، مثل: "يُدَحْرِج"، أو ثلاثيا مزيدا بحرف واحد، مثل: "يُحسِن"، ويجتنب في ذلك غيرُ الضم من الفتح والكسر.

ويُكسَر الحرفُ الذي قبل الآخر في المضارع المعلوم الذي زادت حروفُ ماضيه على ثلاثة، سواء كان رباعيا ، مثل: "يدحرِج، ويُجْمِع"، أو خماسيا، مثل: "يجْتَمِع" أو سداسيا، مثل: "يستجمع" إلا ما جاء على وزن ما بُدِئ بتاء مزيدة، وهو وزن "تَفَعَّل" من الخماسي المزيد على الثلاثي، مثل: "يتكلّم"، ووزن "تَفَاعَل" من الخماسي المزيد على الثلاثي، مثل: "يتكالم"، ووزن "تفَعْلَلَ" من الخماسي المزيد على الرباعي، مثل: "يتدحرج"، فإنه يُفتَح ما قبل آخره في هذه الأوزان.

ثم شرع الناظم في بيان هيئة بنية المضارع المبني للمجهول، فقال:

٠٣٧ وإنْ بمجهولٍ فضَمُّها لَزِمْ

وإن كانت أحرف "نأتي" كائنةً بمضارع مبني للمجهول فضمها لزم ووجب

كفتْح سابقِ الذي به اخْتُتِمْ

كفتح حرفٍ سابقِ الحرف الذي اخْتُتِمَ هذا المجهولُ به

---

[1] وإنما فتحت تخفيفا، ولأن بتقدير الكسر يلتبس بلغة يِعلم وتعلم وأعلم ونعلم، وبتقدير الضم يلتبس بالمجهول، ولم يعكس لكثرة المعلوم بالنسبة إليه، فلم يعط أثقل الحركات، وهو الضم (حل المعقود ص ٦٩).

المعنى: أن الفعل المضارع مطلقا إن كان مبْنِيًّا للمجهول فإنه يُضَم أوَّلُه الذي هو من حروف المضارعة "نأتي"، ويفتح الحرفُ الذي قبل آخره وجوبًا فيهما، مثل: "يُحْسَن ويُتحسَّن، ويُستحسَن، ويُدَحْرَج، ويُتكلَّم، ويُتكالَم، ويُتدحرَج".

ثم شرع الناظم في بيان هيئة آخر المضارع مطلقا، فقال:

٠٣٨ وآخرٌ لهُ بمقْتَضَى العملْ

وحرفٌ آخِرٌ للمضارع معلوما أو مجهولا يكون بمقتضى عمل العوامل الداخلة عليه

مِنْ رَفْعٍ او نصْبٍ كذا جزْمٌ حَصَلْ

من إعراب رفع، أو إعراب نصب، ومثل هذا النصب إعرابُ جزمٍ حصل (هذا الجزم)

المعنى: أن أخِر الفعل المضارع مطلقا -سواء كان مبنيا للمعلوم، أو مبنيا للمجهول- يكون باعتبار عمل العوامل الداخلة عليه من رفع أو نصب أو جزم. وأما عامل رفع المضارع فهو ما يسمى بـ"عامل معنوي التجرد" أي خالٍ من العامل الناصب والجازم على الصحيح كما اختاره ابن مالك -رحمه الله- في ألفيته: "ارْفعْ مضارعا إذا يجرد ۞ من ناصب وجازم كتسعَدُ"،[١] مثل: "يفتحُ"، فإذا دخلت عليه النواصبُ نُصِب آخرُه، مثل: "لن يفتحَ"، أو الجوازمُ جُزِم آخره، مثل: "لم يفتحْ". وباقي الأحكام يذكر في علم النحو.

(فعل الأمر والنهي)

ثم شرع الناظم في بيان أبنية الأمر والنهي، فقال في بيان هيئة آخر الأمر والنهي:

٠٣٩ أمرٌ ونهْيٌ إنْ به لامًا تَصِلْ

المضارعُ أمر أو نهي إن تصِلْ "لامَ الأمر" بذلك المضارع

أو لا وسَكِّنْ إنْ يصحَّ كلْتَمِلْ

أو تصلْ به "لا الناهية"، واقرأ بالسكون آخرَ المضارع إنْ يصحَّ (إن يكن آخر المضارع حرفا صحيحا)، مثل: "لِتَمِلْ"

٠٤٠ والآخِرَ احْذِفْ إنْ يُعَلْ كالنونِ في

واحذِفْ الحرفَ الآخِرَ إنْ يعَلَّلْ ذلك الآخِرُ (إن يكنْ حرفَ علة) كحذف النون الكائنة في

---

[١] راجع شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ج ٤ / ص ٣.

أمثلةٍ ونونُ نسوةٍ تَفِيْ

الأمثلة الخمسة، ونون جمع النسوة تفي وتثبت ولا تحذف مع الجزم

المعنى: أن المضارع إن اتَّصلَ به لامُ الأمر فإنه يصير أمرًا، مثل: "لِيُنْفِقْ"، أو اتصل به لا الناهية فإنه يكون نهيًا، مثل: "لا تطْمَعْ". ويُسَكّنُ آخر المضارع لجزمه بلام الأمر، أو لا الناهية إنْ يكنْ حرفا صحيحا ليس ألفا ولا ياء ولا واوا، مثل: "لِتَمِلْ[1]، ولا تملْ" من فعل مضارع "تميل". ويُحذَف آخرُ المضارع إنْ يكن حرفَ علةٍ، مثل: "لِيخشَ ولا يخش" بحذف الألف، "ليرمِ ولا يرم" بحذف الياء، "ليغزُ ولا يغز" بحذف الواو. وكذلك تُحْذَف النونُ في الأوزان الخمسة التي تسمى بالأمثلة الخمسة،[2] وهي كل فعل اتصل به ألف تثنية، أو واو جمع، أو ياء المخاطبة، وهي وزن "يفعلان، وتفعلان" للتثنية و"يفعلون، وتفعلون" للجمع و"تفعلين" للمخاطبة، فتحذف النون فيها لجزمه بلام الأمر، أو لا الناهية، مثل: "ليعلما، لتعلما، ليعلموا، لتعلموا، لتعلمي" في الأمر، و"لا يعلما، لا تعلما، لا يعلموا، لا تعلموا، لا تعلمي" في النهي. وأما نون جمع النسوة فهي تثبت ولا تُحذَف فليست كنون الأمثلة الخمسة في الحذف، مثل: "ليعلمْنَ ولا يعلمْنَ هن" في الغائبات، و"لتعلمْن ولا تعلمْن أنتن" في الحاضرات.

ثم شرع الناظم في بيان هيئة أول الأمر الحاضر وحكم بناءه، فقال:

٠٤١ وبدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أمْرَ حاضِرِ[3]

احذِفْ حرفا مبدوءا به المضارع (احذفْ أولَ المضارع) يكنْ ذلك المضارعُ فعلَ أمرٍ حاضر

---

[1] (لتمل) أصله "تميل" مضارع "مال"، فلما جزمتْه لامُ الأمر التقى فيه ساكنان فحذفت الياء تخلصا من التقائهما. وفي الأشموني على الخلاصة: "وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم -يعني المبدوء بالنون، وبالهمز مبنيين للفاعل- جائز في السعة لكنه قليل ومنه: "قوموا فلِأُصلِّ لكم"، (ولْنَحْمِلْ خطاياكم) [العنكبوت: ١٢]، وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبي وأنس (فبذلك فلْتفْرَحوا) [يونس: ٥٨] وقوله –عليه الصلاة والسلام-: "لتأخذوا مصافكم"، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر، اهـ (حل المعقود، ص ٧٣).

[2] هذه التسمية عندي أحسن من أن تسمى بالأفعال الخمسة كما اشتهر في بعض كتب النحو؛ لأنه ليس المقصودُ بها الأفعال بذاتها، بل الأوزان الخمسة التي توزن عليها أفعال (راجع حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ج ١ / ص ١٤٥).

[3] والأمر هو ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، مثل: "جئْ، واجتهدْ، وتعلّمْ"، وعلامته أن يدل على الطلب بالصيغة مع قبوله ياء المؤنث المخاطبة، مثل: "اجتهدي" (جامع الدروس، ج ١ / ص ٣٣ و٣٤).

وهمزًا انْ سُكِّنَ تالٍ صَيِّرِ

صيّرْ واجعلْ بدأَه همزا إن سُكّنَ حرفٌ تالٍ لبدئه (حرف ثاني المضارع)

٠٤٢ أو أبْقِ إنْ مُحَرَّكا ثُمّ الْتَزِمْ

أو أبقِ تاليَ بدئه على حاله إن كان التالي محرّكًا، ثم التزمْ

بِناءَه مِثْلَ مضارِعٍ جُزِمْ

حكْمَ بناءِه شبْه مضارع مجزوم

المعنى: أن كيفية صَوْغِ بناء الأمر للحاضر أن يُحذَف من المضارع حرفُ المضارعة الذي هو بدؤه وأوله، ثم ينظر إلى الحرف التالي لحرف المضارعة، فإن كان الحرف التالي ساكنا أُتِي بهمزة الوصل في محل حرف المضارعة المحذوف لتعذر أو تعسر الابتداء بالساكن[١]، مثل: "يسكُن-اسكُنْ، ويجتهد-اجْتهِدْ، ويستسلم-استسلِمْ".

وإن كان الحرف التالي متحركا، بَقِيَ ذلك التالي على حاله، واكتُفِي بحذف حرف المضارعة، مثل: "يزلزل-زَلْزِلْ، ويتَزَلْزَل-تزلزَلْ".

ثم بعد حذْف حرف المضارعة والإتيان في موضعه بهمزة الوصل إن سُكِّن التالي أو إبقاء التالي على حاله إن كان محرَّكا، حُكِم على الأمر للحاضر بأنه يُبنى على ما يُجزَم به مضارعُه، فإن كان المضارع مجزوما بالسكون، مثل: "لم يسكنْ"، ففعْلُ الأمر منه مبني على السكون، مثل: "اسكنْ"، وإن كان المضارع مجزوما بحذف حرف العلة، مثل: "لم يدْرِ، ولم يدْعُ، ولم يخشَ"، ففعل الأمر منه مبني على حذف حرف العلة، وهو الياء، مثل: "ادْرِ"، والواو، مثل: "ادْعُ، واخشَ"، وإن كان المضارع مجزوما بحذف النون، مثل: "هما لم يسكنا، وأنتم لم تسكنوا، وأنتِ لم تَسْكُنِي"، ففعل الأمر مبني على حذف النون، مثل: "اسكنَا، واسكنوا، واسكني". وهذا هو القول الصحيح.[٢]

---

[١] أو لأن الهمزة عوض من حرف المضارعة فوضعت موضعه عند البعض (حل المعقود، ص ٧٥).

[٢] وهو كما ذهب إليه البصريون، وأما الكوفيون فيقولون: إنه معرب مجزوم (عون المعبود في شرح نظم المقصود لأبي عبد الرحمن إبراهيم بن محمد، مكتبة أبي سُهيل-تنزانيا، ط ١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، ص ٤٧)

(اسم الفاعل)[1]

ثم أخذ الناظم في بيان أبنية اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فقال:

٤٣. كفاعِلٍ جِئْ باسم فاعِلٍ[2] كما

جِئْ وائتِ باسم فاعل كوزن "فاعل"،

يُجاءُ مِنْ علِمَ أوْ مِنْ عَزَما

كما يجاء باسم فاعل من وزن "فعِل"، مثل: "علم" أو من وزن "فعَل"، مثل: "عزم"

المعنى: أن صيغة اسم الفاعل يكون من الفعل الثلاثي على وزن "فاعِل" غالبا[3] بشرط أن يكون ماضيه متعديا على وزن "فعِل" مكسور العين، مثل: "علِم-يعلم"، اسم فاعله: "عالم" أو أن يكون على وزن "فعَل" مفتوح العين مطلقا، سواء كان متعديا أو لازما، مثل: "عزَم-يعزِم"،[4] اسم فاعله: "عازم"، و"نصر-ينصُر"، اسم فاعله: "ناصر" و"فتح-يفتَح"، اسم فاعله: "فاتح".

طريق صوغه أن تحذف علامةُ الاستقبال من فعل مضارعه، وهي حرف المضارعة، فتزاد الألفُ لخفتها[5] بين العين والفاء عوضًا عن حرف المضارعة المحذوف.[6]

---

[1] هو صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل على جهة الحدوث (عون المعبود، ص ٤٨). تعريف موجز أنه ما دل على الحدث والحدوث وفاعله، فخرج بالحدوث نحو "أفضل" و"حسن"؛ فإنهما إنما يدلان على الثبوت، وخرج بذكر فاعله نحو: "مضروب"، و"قام" (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بدون التاريخ، ج ٣ / ص ١٨١).

[2] قلت: قد يعبّر باسم الفاعل عن الصفة المشبهة -كما في هذا المبحث - مع أن بينهما اختلاف في المفهوم؛ -توسُّعا في التعبير، أو تسهيلا للمبتدئين؛ لكونها شبه اسم الفاعل كأنهما شيء واحد- كما سيأتي بيان ذلك.

[3] وذلك؛ لأنه قد يكون على وزن "علم" أو "عزم" لكن اسم فاعله ليس على وزن "فاعل"، مثل: "حرَص-يحرص فهو حريص".

[4] في المصباح: عزم علم الشيء وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله وعزم وعزيمة وعزمة اجتهد وجّد في أمره (حل المعقود: ص ٧٧).

[5] وخفتها تكون بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد (المرجع السابق، ص ٧٧).

[6] كان الأصل أن تزيد العوض مقام المعوَّض، وهو الأول وإنما لم يعمل ذلك لوجود مانع، وهو أن الألف لو زيدت في الأول يصير مشابها بالمتكلم وماضي الأفعال، فزيدت في مكان أقرب إليه لأداء حق ما وجب لإمكانه ولم تزد فيما بين

ثم أخذ الناظم في بيان أبنية اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فقال:

٠٤٤ وماضٍ إنْ بضمٍّ عينٍ استقرْ

وفعل ماض إن استقرّ بضم عينه (فعُل)

كضَخْمٍ اوْ ظريفٍ إلا ما نَدَرْ

فاسم فاعله على وزن "فَعْلٍ" كلفظ "ضخم"

أو على وزن "فَعِيْل" كلفظ "ظريف" إلا ما ندر على غير وزن "فعْل" و"فعيل"

المعنى: أنه إن كان الماضي على وزن "فعُل" بضم العين، فاسم فاعله يكون على وزنين:

الأول: "فَعْلٌ"، مثل: "ضخْمٌ" من ماضي "ضخُم" بضم الخاء.

الثاني: "فَعِيْلٌ"، مثل: "ظريف" من ماضي "ظرُف" بضم الراء.

وأما الماضي على هذا الوزن "فعُل" بضم العين لكن اسم فاعله ليس على وزن "فعْلٌ" أو "فعيل" فهو نادر قليل، مثل: "طهُر، ونعُم"، اسم فاعلهما: "طاهر، وناعم"، ومثل: "جبُن، وشجُع"، اسم فاعلهما: "جُبان، وشُجاعٌ"، ومثل: "جنُبَ"، اسم فاعله: "جُنُبٌ"، ومثل: "عفُر"، اسم فاعله: "عِفْرٌ" أي شجاع ماكر، ومثل: "غمُر"، اسم فاعله: "غُمْرٌ" أي لم يجرّب الأمور، ومثل: "وضُؤَ"، اسم فاعله: "وضاء" أي وضيء، ومثل: "حصُر"، اسم فاعله: "حَصور" أي ضاق مجرى لبنها، ومثل: "خشُن"، اسم فاعله "خشِنٌ"، وقد يأتي اسم فاعله على وزن "أفعل"، مثل: "حرُش، وخطُب"، اسم فاعلهما: "أحرش، وأخطب" أي أحمر إلى الكدرة، أو على وزن "فَعَلٌ"، مثل: "حسُن، وبطُل"، اسم فاعلهما: "حسَنٌ، وبطَلٌ"[١]، قال ابن مالك في ألفيته:

و"فَعْلٌ" اولى و"فعيلٌ" بِ"فَعُلْ" ۞ كالضخم والجميل والفِعْلُ "جَمُلْ"

العين واللام ولا في الآخر لدفع الالتباس أيضا؛ لأن الآخر يلتبس بالتثنية وفيما بين العين واللام يصير مشابها مبالغةً؛ لأن الإعجام كثيرا ما يترك (حل المعقود ص ٧٧).

[١] راجع المرجع السابق ص ٧٨، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ٢ / ص ٢٤٣.

و "أَفْعَلٌ" فيــه قلـــيلٌ و"فَعَلْ"[1] ❁ ....

(زيادة) جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلا مثلَ ضاربٍ وقائمٍ، فإنه اسم فاعل.[2]

٤٥. وإنْ بِكسْرٍ لازمًا جا كالفَعِلْ

وإن كان الماضي بكسر العين حال كونه لازما، جاء اسمُ فاعله كـ"فَعِلٌ"

والأَفْعَلِ الفَعْلانِ واحفظْ ما نُقِلْ

وجاء أيضا كـ"أفعَل"، و"فعلان"،

واحفَظْ على هذه المنظومة ما نُقِلَ عن العرب من أبنية اسم فاعل المجرد الثلاثي المخالفة لما ذُكر،

مثل: "سلِمَ فهو سالم"

المعنى: أنه إن كان الماضي على وزن "فعِلَ" بكسر العين لازما، فاسم فاعله يكون على ما يلي:

الأول: "فَعِلٌ"، مثل: "زمِنَ، وأشِر، وبطِر، وفرِح، وحزِنَ"،[3] اسم فاعلها: "زمِنٌ، وأشِرٌ، وبطِرٌ، وفرِحٌ، وحزن"، ويدل هذا الوزن على عرض غالبا.

الثاني: "أفعَلُ"، مثل: "عوِرَ، وحمِر"، اسم فاعلهما: "أعوَرُ، وأحمر"، ويدل هذا الوزن على لون، أو عيب غالبا.

الثالث: "فَعْلان"، مثل: "عطِشَ، وشبِعَ"، اسم فاعلهما: "عطشَانُ، وشبْعانُ"، ويدل هذا الوزن على امتلاء، أو خلو غالبا.

وزِيْدَ على هذه ثلاثة الأوزان وزنٌ رابعٌ، وهو فعيل، مثل: "مرِض" اسم فاعله: "مريض".[4]

---

[1] راجع ألفية ابن مالك باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبَّهة بها، البيت رقم ٤٦٠ و٤٦١.

[2] الفرق بين اسم الفاعل، والصفة المشبهة أن اسم الفاعل اسم اشتق من المصدر لمن قام به الحدث على وجه الحدوث، وهو من اللازم، والمتعدي، والصفة المشبهة اسم اشتق منه لمن قام به على وجه الثبوث، فلا تشتق إلا من لازم (حل المعقود ص ٧٨).

[3] ذلك "زمِنَ يزمَن زمنا، وزُمْنةً"، و"أشِر يأشَر أَشَرًا"، و"بطِر يبطَر بَطَرًا"، و"فرِح يفرَح فرَحًا"، و"حزن يحزَن حزَنًا" (راجع قاموس المنوّر لأحمد ورصان منوّر)

[4] حل المعقود ص ٧٩.

وأما ما نُقِل عن العرب من أبنية اسم الفاعل من الثلاثي المجرد التي تُخالِف لِما سبق بيانه، فهو محفوظ ولا يقاسُ على الأوزان المذكورة؛ لخروجه عن القياس، مثل: "سلِمَ" اسم فاعله: "سالم".

(زيادة): وهذه الأوزان كلها تكون لاسم الفاعل من الثلاثي المجرد، وأما اسم الفاعل من غير الثلاثي فهو على وزن مضارعه مع إبدال حرف مضارعته ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، سواء كان ظاهرا، مثل: "يعظّم، ويجتنِب، ويستقبح، ويدحرج"، اسم فاعلها: "مُعظِّم، ومُجتنِب، ومُستقبِح، ومدحرج"، أو تقديرا، مثل: "يختار"، اسم فاعله: "مختار".[1]

(اسم المفعول)[2]

ثم شرع الناظم في بيان أبنية اسم المفعول، فقال:

٠٤٦ بوزن مفعولٍ كذا فعيلُ

بوزن "مفعول" وكذا (مثل "مفعول") وزنُ "فعيل"

جاء اسْمُ مفعولٍ كذا قتيل

جاء اسمُ مفعول، وكذا (مثلُ "فعيل") لفظُ "قتيل" (اسم مفعول من "قتل")

المعنى: أن اسم المفعول الثلاثي المجرد –سواء كانت عينُ ماضيه مضمومةً أو مفتوحةً أو مكسورةً- جاء على وزنين: قياسي، وهو وزن "مفعول"، وسماعي، وهو وزن "فعيل"[3].

---

[1] وهذا قد سبق بيانه في قول الناظم: ٠٢٢ "وما عـــدا الثلاثِ كُلّا اجْــعَلَا ۞ مثلَ مضارعٍ لها قد جُهِلا
٠٢٣ "كذا اسْمُ مفعولٍ وفاعلٍ كُسِرْ ۞ عينا وأولٌ لها ميمًا يــصِرْ

[2] واسم مفعول هو اسم اشتق من المصدر للدلالة على حدث معين وقع على ذات مبهمة (حل المعقود: ٨٠). وهو وصف يشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمجهول ليدل على من وقع عليه الفعل على وجه التجدد والحدوث (عون المعبود، ص ٥٠).

[3] الشافية الكافية لفهم الأمثلة التصريفية لمجلس الطلبة بالمدرسة الغزالية الشافعية بسارنج - رمبانج، بدون الطبع وتاريخه، ص ٨٢.

الأول: لفظ **"مفعول"**، مثل: "فتح-مفتوح".

وطريق صوغه أن يُحذَف حرفُ المضارعة من "يُفعَل" من الفعل المضارع المبني للمجهول[١]، ويؤتى في موضعه بميم مفتوحة[٢] لقرب الميم من الواو –التي هي من حروف العلة- في المخرج الشفوي، فيصير: "مَفْعَل"، ثم تضم العين،[٣] ثم يشبع ضمها لعدم وزن "مَفعُل" بضم العين بغير التاء،[٤] فتتولد منه الواو، فيصير: "مفعول".

هذا للفعل المتعدي، وإن كان الفعل لازما زيد له ما يتمم معناه من حرف جر، أو ظرف، مثل: "جلس-مجلوس عليه، أو مجلوس عنده".

الثاني: لفظ **"فعيل"**، مثل: "أسر-أسير"

وهذا الوزن مشترك بين اسم المفعول، واسم الفاعل، وطريقة الفرق بينهما أنه إن كان بمعنى مفعول استوى فيه المذكرُ والمؤنث[٥]، مثل: "رأيت رجلا قتيلا وامرأة قتيلا ومررت برجل جريح وبامرأة جريح"، بخلاف الوزن بمعنى فاعل، فإنه لم يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقا، مثل: رأيت رجلا كريما وامرأة كريمةً.[٦]

(زيادة): وهذان الوزنان يكونان لاسم المفعول من الثلاثي المجرد، وأما اسم المفعول من غير الثلاثي فهو على وزن مضارعه مع إبدال حرف مضارعته ميما مضمومة

---

[١] وذلك لمناسبة بينهما في الإسناد إلى مفعول ما لم يسمى فاعله (نائب الفاعل) (راجع شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، ص ٧٤).

[٢] وإنما لم يزد من حروف العلة؛ للتعذر، أما الألف؛ فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما الواو؛ فلعدم زيادته في الأول، وأما الياء؛ فلئلا يلتبس بالمضارع (الشافية الكافية لفهم الأمثلة التصريفية، ص ٨٢)، ويفتح الميم؛ لئلا يلتبس بمفعول باب "الإفعال"، ولم يكسر؛ لئلا يلتبس باسم الآلة (شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، ص ٧٤).

[٣] حتى لا يلتبس بالموضع أي من الثلاثي المفتوح العين، نحو: "منصَر"، ولو كسر لَالْتَبَسَ بالموضع من الثلاثي المكسور العين، نحو: "مضرِب"، ولو أسكن التقى الساكنان، فتعين الضم (المرجع السابق، ص ٧٤، والشافية الكافية، ص ٨٢).

[٤] وأما بالتاء مثل: "مَكْرُمَة" فكثير.

[٥] وذلك إن ذكر الموصوف فيه، وإلا فالتمييز بينهما بالتاء لازم خوف اللبس، نحو: مررت بقتيلِ فلانٍ وقتيلتِه (راجع الشافية الكافية، ص ٨٣).

[٦] انظر حل المعقود، ص ٨٠.

وفتح ما قبل الآخر، سواء كان ظاهرا، مثل: "يعظِّم، ويجتنَب، ويستقبَح، ويدحرَج" اسم مفعولها: "مُعظَّم، ومُجتنَب، ومُستقبَح، ومدحرَج"، أو تقديرا، مثل: "يختار"، اسم مفعوله: "مختار".[١]

(صِيَغ المبالغة)[٢]

ثم أخذ الناظم في بيان أوزان صيغ المبالغة، فقال:

٠٤٧ لكثرةٍ فعّالٌ اوْ فَعُولُ

لدلالة على كثرة وزنُ "فعال"، أو "فعول"،

فَعِلٌ اوْ مِفْعالٌ اوْ فَعيلُ

أو "فَعِلٌ"، أو "مفعال"، أو "فعيل"

المعنى: أن صيغة اسم الفاعل[٣] إذا أريد بها للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث حُوِّلتْ إلى أوزان خمسة مشهورة تسمى بصيغ المبالغة[٤] وهي فيما يلي:

الأول: "فَعَّالٌ"، مثل: "غفار، ووهاب" لكثير الغفران والهبة.

الثاني: "فَعولٌ"[٥]، مثل: "شكور، ورؤوف" لكثير الشكر والرأفة.

الثالث: "فَعِلٌ"، مثل: "حَذِرٌ، وفطِن" لكثير الحذر والفطنة.

---

[١] وهذا قد سبق بيانه في قول الناظم: ٠٢٢ "وما عـــدا الثلاثِ كُلّا اجْــعَلَا ۞ مثلَ مضارعٍ لها قد جُهِلا
٠٢٣ "كذا اسْمُ مفعولٍ وفاعلٍ كُــسِرْ ۞ عينا وأولٌ لها ميمًا يــصِرْ

[٢] وهي عبارة عن صيغ محوّلة عن اسم الفاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث (عون المعبود، ص ٥١).

[٣] وفي بعض كتب علم الصرف عبارة أخرى "صيغة (فاعل)" وهذا عندي لا يليق؛ لأنه قد وُجِدت صيغةُ المبالغة التي اسم فاعلها ليس على وزن "فاعل"، مثل: "مقدام"؛ فإن اسم فاعله على وزن "مُفعِل" من الثلاثي المزيد بحرف.

[٤] وصيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة، لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس، وأوزانها كلها سماعية فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه. (جامع الدروس، ج ١ / ص ١٩٣).

[٥] وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه إذا كان بمعنى فاعل يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالموصوف إذا ذُكر وإلّا فلا، ولا تدخله الهاء في المؤنث، نحو: مررت برجل شكور، وامرأة شكور بذكر الموصوف ونحو: مررت بشكور وشكور بدونه، الفارق بينهما الموصوف فقط، وإذا كان بمعنى مفعول يفرق بينهما، سواء ذُكِرَ الموصوفُ أو لا؛ لأن التاء تدخل مؤنثه، نحو: مررت بناقة حلوبة وبجمل غير حلوب بالموصوف ونحو: مررت بحلوبة وغير حلوب بدونه، فالفارق بينهما الموصوف والهاء (حل المعقود، ص ٨١).

الرابع: "مِفْعالٌ"[1]، مثل: "مِفْضال، والمقدام" لكثير الفضل والإقدام.

الخامس: "فَعِيل"، مثل: "عليم، وسميع"[2] لكثير العلم والسمع.

(زيادة): هناك ألفاظ للمبالغة قد سُمِعَتْ من العرب غير تلك الخمسة، منها: "فِعّيلٌ"، مثل: "صِدّيْق، وسِكِّير" لكثير الصدق، والسكْر، و"مِفْعِيلٌ"، مثل: "معطير، ومكثير" لكثير العطر، والإكثار في الكلام، و"فاعولٌ"، مثل: "فاروق" لكثير الفرق بين الأمرين وغير ذلك[3]. وقد أورد بعض العلماء لصيغ المبالغة أحد عشر وزنا،[4] وبعضٌ آخرُ رأي بأن أوزانها ترتقي إلى خمسة عشر وجها.[5]

(زيادة): لم يذكر الناظم هنا باقي المشتقات، وهو اسم التفضيل واسم الآلة، فأوردُ بيانهما فيما يلي:

١. اسم التفضيل[6]

وهو اسم مصوغ من مصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة. والقياس يأتي على وزن "أفعَلُ"، مثل: "زيد أعظم من عمرو"، و"هو أجمل منه".[7] وله شروط تالية:

---

[1] وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة، نحو: "مفتاح" اسم الآلة من "فتح"

[2] لأن اسم فاعلهما -قبل التحويل إلى صيغة المبالغة-: لفظُ "عالم، وسامع"، ولذلك كان لفظ "عظيم، وكريم، وما أشبه ذلك" ليس من صيغ المبالغة؛ لأنهما من أسماء الصفة المشبهة.

[3] راجع شَذَا العَرْف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي، تحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة ابن سينا بالقاهرة، ٢٠١٠م، ص ٦٢.

[4] راجع جامع الدروس ج ١ / ص ١٩٣.

[5] راجع حل المعقود ص ٨١ و ٨٢.

[6] وسمي به أيضا بأفعل التفضيل أي الاسم الذي على وزن "أفعل".

[7] ومثل: "خيرٌ، وشرٌّ، وحَبٌّ"، لكونها في الأصل على وزن "أخْيَر، وأشرر، وأحبب"، حففت بحذف همزتها لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالها بالهمز على الأصل، وهي بلفظ "الأَخْيَر، والأَشَرّ، أحبّ"، وقيل: حذفها ضرورة في الأَخِيْر أي "أحبّ" وفي الأولين؛ لأنهما لا فعل لهما ففيهما شذوذان؛ لأن من شروط اسم التفضيل أن يكون له فعل (راجع "شذا العرف"، ص ٦٥، و"شرح عنوان الظرف في علم الصرف" للشيخ محمد هارون وأبو الفضل محمد هارون، مكتبة النور الإسلامية، ط ١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م، ص ٣٦).

الأول: أن يكون له فعل، فلا يبنى مما لا فعل له، فلا يقال: "هو أرجل منك" من الرجولية.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيا، فلا يبنى من غير الثلاثي المجرد، وشذ قولُهم: "هو أعطاهم للدراهم" من "أعطى".

الثالث: أن يكون الفعل متصرفا، فلا يبنى من الجامد، مثل: "عسى، وليس".

الرابع: أن يكون قابلا للتفاوت والتفاضل، فلا يبنى مما لا يقبل المفاضلة، مثل: "مات، وفنِيَ".

الخامس: أن يكون الفعل تاما، فلا يبنى من فعل ناقص؛ لعدم دلالته على الحدث، مثل: "كان، وكاد، وأخواتها".

السادس: أن يكون الفعل مثبتا، فلا يبنى من فعل منفي؛ لئلا يلتبس بالمثبت، مثل: "ما ضرب زيد"

السابع: أن يكون الفعل مبنيا للمعلوم، فلا يبنى من فعل مبني للمجهول؛ لئلا يلتبس بالمعلوم، مثل: "نُصِر زيد".

الثامن: أن يكون الوصف منه على غير "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء"، فلا يبنى من هذه الصيغة؛ لشغلها بالوصف عن التفضيل، مثل ما يدل على لون، أو عيب، أو حلية، كـ" أسود، وأعور، وأكحل"؛ لأن مؤنثها: "سوداء، وعوراء، وكحلاء[١]".

وإذا أريد صوغُ اسم التفضيل مما لم يستوفِ الشروط ويمكن أن يُفضَل به[٢]، أُتِيَ بمصدره منصوبا على التمييز بعد "أشد"، أو "أكثر" ونحوهما، مثل: "هو أشد سوادًا، وأكثر إعطاءً للأموال منك".[١]

---

[١] (الكحلاء): الشديدة سوادِ العين أو التي كأنها مكحولة (المعجم الوسيط، ج ٢ / ص ٧٧٨).

[٢] فتقول في اسم التفضيل من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على "أفعل": "هو أشد، أو أعظم دحرجتَه، أو انطلاقه، أو حمرته"، وكذا المنفي، والمبني للمفعول، إلا أن مصدرهما يكون مؤوّلًا لا صريحًا، نحو: "هو أكثر أن لا يقوم"، و"هو أعظم ما ضُرب". وأما الفعل الناقص، فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، تقول: "هو أشد كونه جميلا"، أو "هو أكثر ما كان محسنًا"، وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه، فلا يفضل منهما ألبتة. (راجع شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٢ / ص ٢٧٠).

٠٢ اسم الآلة

وهو اسم مصوغ من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي[٢] غالبًا[٣] للدلالة على أداة يقع الفعلُ بواسطتها.

قال صاحب الوافية:

﴿وآلةُ الفعلِ على "مِفْعَلٍ" او ۞ "مِفْعالٍ" او "مِفْعَلَةٌ" كما رَوَوْا﴾

﴿وشَذَ مُسْعُطٌ مُدُقٌّ مُنْخُـــلُ ۞ مُكْحُـــلَةٌ ومُدْهُـــنٌ مُسْتَعْمَـــلُ﴾[٤]

لاسم الآلة ثلاثة أوزان، وهي:

الأول: "مِفْعَلٌ"، وهو الأصل[٥]، مثل: "مِبْرَدٌ، ومِقَصّ".

[١] تلخص بيان اسم التفضيل من كتاب "جامع الدروس"، ج ١ / ص ٦٥ و٦٦، و"شذا العرف"، ص ٦٥ و٦٦، و"شرح عنوان الظرف"، ص ٣٦ و٣٧. وهناك ثلاث حالات لاسم التفضيل: أن يكون مجردا من الإضافة وأل، مثل: "زيد أعلم منك"، وأن يكون فيه أل، مثل: "الزيدان الأفضلان"، وأن يكون مضافا، مثل: "الزيدان أفضل رجلين، والزيدان أعلما الناس أو أعلمهم"، راجع شروط كل منها بالتفصيل في شذا العرف، ص ٦٦ و٦٧.

[٢] واعلم أن اسم الآلة مختصّ بالثلاثي المجرد؛ إذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في "مِفعَل"، وأن اسم الآلة لا يبنى إلا من الأفعال المتعدية؛ لأن الآلة لا تكون إلا للأفعال المتعدية، ولا تكون للأفعال اللازمة كما دل عليه تعريفها؛ إذ لا مفعول للأفعال اللازمة، وإذا لم تكن الآلة إلا للأفعال المتعدية لم يجئ اسمها إلا من الأفعال المتعدية، (شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م، ص ٧٨).

[٣] والغالب كذلك، وقد يكونُ من غير الثلاثيّ المجرَّد. كالمِئْزَرِ والمِئْزَرة والمِئْزَار (من ائْتَزَرَ) ، والمِيضأة (من تَوَّضَّأ)، وقد يكون من الثلاثيّ المجرَّد اللازم كالمِعْرَج، والمِعراج (وهو السُّلَّم) من "عَرَجَ يَعرُجُ" (إذا ارتقى)، والمِصباح (من "صَبُحَ الوجهُ" إذا أشرَقَ وأنارَ)، والمِعزَف، والمِعْزَفةِ (وهي أداةُ اللهوِ كالعود والطُّنبور ونحوهما، والجمع "مَعازِف"، من "عَزَفَ يَعزِفُ" إذا غنّى، وكذلك إذا ضربَ بالمعازف)، وقد يكون من الأسماءِ الجامدةِ كالمِحْبرةِ (من الحِبر. ويجوزُ فيها فتح الميم)، والمِئْبَر من الإبرة، وهو بيتُها (راجع جامع الدروس، ج ١ / ص ٢٠٤ و٢٠٥).

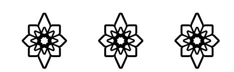
[٤] انظر الوافية نظم الشافية للنيساري، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مكتبة المكية بمكة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ج ٢ / ص ٢٨ و٢٩.

[٥] وهو كما في شرحان على مراح الأرواح؛ لكثرة استعمال هذه الصيغة، وما عداه متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم، ولذلك لم يذكر له مثالا، وقال صاحب المفتاح: وعندي أن مفعال هو الأصل، وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة أو بغير عوض كمثقب، لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرغ بالزيادة يشهدان للأول (راجع شرحان على مراح الأرواح، ص ٧٨ و٧٩).

الثاني: "مِفْعالٌ"، مثل: "مفتاح، ومقراض".

الثالث: "مِفْعَلَةٌ"، مثل: "مِمْسَحَةٌ، ومِلْعَقَةٌ".

وخرجت عن القياس وجاءت في كلام العرب أسماءٌ للآلات مشتقة من الفعل على غير الأوزان المذكورة شذوذا، وذلك مثل: "مُسْعُطٌ، ومُدُقٌّ[1]، ومُنْخُلُ، ومُكْحُلَةٌ، ومُدْهُنٌ".[2]



[1] وقد يقال: "المِسْعَط، والمِدَقّ" على القياس (جامع الدروس، ج ١ / ص ٢٠٥).

[2] تلخص بيان اسم الآلة من كتاب "الشافية في علم التصريف" لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مكتبة المكية بمكة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ج ١ / ص ٣١، و"جامع الدروس"، ج ١ / ص ٢٠٤-٢٠٦، و"شذا العرف"، ص ٧٠، و"عنوان الظرف"، ص ٣٩.

﴿فصل في تصريف الصحيح﴾[1]

شرع الناظم في بيان تصريف[2] الألفاظ الصحيحة من الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول.

(الأوزان للفعل الماضي والمضارع والأمر والنهي)

فشرع الناظم أوّلًا في بيان الأوجه التي يتصرف عليها الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، فقال:

٠٤٨ وماضٍ اوْ مضارعٌ تصَرّفا

وفعل ماض -معلوم أو مجهول- أو فعل مضارع -معلوم أو مجهول- يتصرف هذان الفعلان ويتنوع كل منهما

لأَوْجُهٍ كالأمرِ والنّهْيِ اعْرِفَا

لأوجه (١٤ وجها) كالأمر، والنهي في تصرفهما لأربعة عشر وجها، اعرفنْ هذه تصاريفَ الأفعال الأربعة

٠٤٩ ثلاثةٌ لغائبٍ كالغائبهْ

ثلاثة من الأوجه كائنة لفاعل غائب (مفرد ومثنى وجمع) كالفاعلة المؤنثة الغائبة (مفردة ومثناة ومجموعة)

كذا مُخاطَبٌ وكالمخاطبَهْ

كذا (مثل ما ذُكِر من الغائب والغائبة في ثلاثة أوجه لكل منهما) فاعلٌ مخاطبٌ مذكّرٌ (مفرد ومثنى وجمع) وكالفاعلة المخاطبة للمؤنثة (مفردة ومثناة ومجموعة)

٠٥٠ ومُتكلّمٌ له اثْنانِ هُما

وفاعلٌ متكلمٌ له اثنان من الأوجه (متكلم وحده ومتكلم مع الغير) وهما (الوجهان للمتكلم) كائنان

في غير أمرٍ ثم نهيٍ عُلِمَا

في غير الأمر، والنهي عُلِما أي المبنيان للمعلوم

المعنى: أن الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي -باعتبار تغيير ضمائرها- تتصرفُ إلى أوجُهٍ، وذلك أن الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي يأتي كلٌ منها على ثلاثة

---

[1] المراد بالصحيح هو السالم وهو ما ليس معتلا، ولا مضاعفا، ولا مهموزا.

[2] إن تصريف الألفاظ ينقسم إلى قسمين: الأول التصريف الاصطلاحي، وهو التصريف باعتبار تحويل الصيغ من الماضي إلى المضارع، ثم إلى المصدر، وهكذا حتى ينتهي إلى اسم الآلة، الثاني: التصريف اللغوي وهو التصريف باعتبار تحويل الضمائر في لفظ من الغائب إلى الغائبَين، ثم إلى الغائبِين، وهكذا حتى ينتهي إلى ضمير المتكلم مع الغير. وكان مبحثنا هنا التصريف اللغوي.

أوجه للغائب، وعلى ثلاثة أوجه للغائبة، وعلى ثلاثة أوجه للمخاطب، وعلى ثلاثة أوجه للمخاطبة، وعلى وجهين للمتكلم أي المتكلم وحده والمتكلم مع الغير، وهذان الوجهان للمتكلم يكونان في غير الأمر، والنهي المبنيان للمعلوم[١] وهو يشمل على الماضي معلوما أو مجهولا، والمضارعِ معلوما ومجهولا، والأمرِ مجهولا، والنهي مجهولا، وذلك فيما يلي:

الأول: للغائب، مثل:

الماضي	**المضارع**	**الأمر**	**النهي**
فتح للمفرد	يفتح للمفرد	ليفتحْ للمفرد	لا يفتحْ للمفرد
فتحا للمثنى	يفتحان[٢] للمثنى	ليفتحا للمثنى	لا يفتحا للمثنى
فتحوا[٣] للجمع	يفتحون للجمع	ليفتحوا للجمع	لا يفتحوا للجمع

الثاني: للغائبة، مثل:

الماضي	**المضارع**	**الأمر**	**النهي**
فتحَتْ[٤] للمفردة	تفتح[٥] للمفردة	لتفتحْ للمفردة	لا تفتحْ للمفردة
فتحَتَا[٦] للمثناة	تفتحان للمثناة	لتفتحا للمثناة	لا تفتحا للمثناة
فتحْنَ[٧] للمجموعة	يفتحْنَ للمجموعة	ليفتحْنَ للمجموعة	لايفتحْنَ للمجموعة

---

[١] وذلك لعدم وجودهما بالاستقراء (حل المعقود، ص ٨٥).

[٢] الألف هنا ضمير الفاعل للتثنية، والنون علامة الرفع.

[٣] الواو هنا ضمير للجمع، والألف فارقة بين واو الجمع وواو العطف، كما إذا قلنا: "القوم ذهبوا وفنوا".

[٤] التاء تاء التأنيث، وهو علامة التأنيث لا ضمير.

[٥] فاعله ضمير مستتر، تقديره هي.

[٦] التاء علامة التأنيث، والألف ضمير التثنية.

[٧] النون ضمير الإناث، وهو فاعله.

الثالث: للمخاطب، مثل:

النهي	**الأمر**	**المضارع**	**الماضي**
لا تفتحْ للمفرد	افتحْ للمفرد	تفتح للمفرد	فتحْتَ[١] للمفرد
لا تفتحا للمثنى	افتحا للمثنى	تفتحان[٣] للمثنى	فتحْتُما[٢] للمثنى
لا تفتحوا للجمع	افتحوا للجمع	تفتحون للجمع	فتحْتُمْ[٤] للجمع

الرابع: للمخاطبة، مثل:

النهي	**الأمر**	**المضارع**	**الماضي**
لا تفتحي للمفردة	افْتحِيْ للمفردة	تفتحين[٦] للمفردة	فتحْتِ[٥] للمفردة
لا تفتحا للمثناة	افْتحا للمثناة	تفتحان للمثناة	فتحْتما للمثناة
لا تفتحْن للمجموعة	**افْتحن** للمجموعة	**تفتحْنَ**[١] للمجموعة	**فتحْتُنَّ**[٧] للمجموعة

---

[١] التاء ضمير الفاعل للمخاطب.

[٢] التاء ضمير الفاعل، والميم حرف عماد زيدت فيه؛ لئلا يلتبس بألف الإشباع، والألف علامة التثنية، وإنما خصت الميم للزيادة؛ لأن تحته "أنتما"، وهو مضمر، ودخلت الميم في "أنتما"؛ لقربها إلى التاء في المخرج (الشافية الكافية، ص١٧).

[٣] الألف ضمير الفاعل للتثنية، والنون علامة الرفع.

[٤] التاء ضمير الفاعل، والميم حرف عماد، وإنما زيدت الميم فيه ليطرد بتثنيته، وأسكنت الميم؛ لأنه إنما ضَمُّوْها؛ لأجل الواو، ولما حذفت الواو بقيت على الأصل الذي هو السكون. واختلف العلماء في ضمير "فعلتم"، وقال بعضهم: إن الضمير محذوف، وهو الواو؛ لأن أصله: "فعلتموا"، فحذفت الواو؛ لأن الميم بمنزلة الاسم لهذا، لو دخل على المضارع يجعله اسما كمنصور، أصله: ينصر، ولأنه لا يوجد في آخر الاسم واو قبلها مضموم إلا "هو"، وبهذا القول كانت فائدة زيادة التاء للفرق بينه وبين الجمع الغائب؛ لأن الميم زيدت بعد زيادة التاء، وقال بعضهم: إن الضمير التاء، ومنهم أبو النحاء في حاشيته على الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية، وتبعه الشيخ محمد معصوم بن علي، وقال بعضهم: إن الضمير التاء مع الواو. (راجع الشافية الكافية، ص ١٨)

[٥] التاء ضمير الفاعل للمخاطبة.

[٦] الياء ضمير الفاعل للمخاطبة، والنون علامة الرفع.

[٧] التاء ضمير الفاعل، والنون علامة جمع المؤنث، وإنما شُدِّدت النون؛ لأن أصله: "فعلتُمْنَ" بالميم حملا على التثنية، فأدغمت الميم –بعد قلبها نونا- في النون؛ لقرب الميم من النون في المخرج. (الشافية الكافية، ص ١٨ و١٩).

الخامس: للمتكلم وحده، مثل:

الماضي	**المضارع**	**الأمر**	**النهي**
فتحْتُ[2]	أفتحُ	لأُفْتَحْ	لا أُفْتَحْ

السادس: للمتكلم مع الغير أو للمعظِّم نفسَه، مثل:

الماضي	**المضارع**	**الأمر**	**النهي**
فتحْنَا[3]	نفتحُ	لنُفْتَحْ	لا نُفْتَحْ[4]

(الأوزان لاسم الفاعل)

ثم أخذ الناظم في بيان الأوجه التي يتصرف عليها اسمُ الفاعل، فقال:

٥١. لِعَشْرةٍ يُصَرَّفُ اسْمُ الفاعلِ

يصرف اسمُ الفاعل لعشرة أوجُهٍ

فَعَلَةٍ وفَاعِلَيْنِ فَاعِلِ

وهذه العشرة وزن"فَعَلَة" جمع تكسير لفاعل المذكر، و"فاعِلَيْنِ" لمثنى فاعل المذكر، و"فاعل" للمفرد المذكر

٥٢. وفَاعِلِيْنَ فُعَّلٍ فُعّالِ

و"فاعِلِيْنَ" جمع مذكر سالم، و"فُعَّل" جمع تكسير مذكر، و"فُعَّال" جمع تكسير مذكر

وفيهما اضْمُمْ فا وشُدَّ التاليْ

واضْمُمْ في "فُعَّل" و"فُعَّال" الفاءَ، واقرأْ بالتشديد الحرفَ التاليَ للفاء (وهو العين) فيهما أيضا

---

[1] النون ضمير الفاعل للإناث.

[2] التاء ضمير الفاعل للمتكلم.

[3] "نا" ضمير الفاعل للمتكلم مع الغير أو للمعظم نفسه.

[4] وإنما لم يفرق بين المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع في المتكلم؛ لأن المتكلم يرى في أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث، مفرد أو مثنى أو مجموع، أو لأنه يعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث، مفرد أو مثنى أو مجموع، فلم يحتج إلى التفريق بين ذلك. ولا الْتِفَات إلى كون صوت مذكر كصوت مؤنث؛ لأنه نادر، والأحكام لا تبني على النوادر (راجع حل المعقود، ص ٨٤ و٨٥).

٥٣. فاعِلَةٍ فاعِلَتَيْنِ فاعِلا

و"فاعِلَة" للمفرد المؤنث، و"فاعِلتين" لمثنى المؤنث، و"فاعِلات" جمع مؤنث سالم،

تِ وفواعِلَ كما قد نُقِلا

و"فواعِلَ" جمع تكسير مؤنث كالتصريف الذي قد نُقِلَ عن العرب

المعنى: أن اسم الفاعل يتصرف إلى عشرة أوجُهٍ، وهي:

الأول: "فاعِلٌ" للمفرد المذكر، ضمائره: هو، أنتَ، أنا، مثل: "فاتح".

الثاني: "فاعلان" للمثنى المذكر، ضمائره: هما، أنتما، نحن، مثل: "فاتحان" في الرفع، و"فاتحَيْنِ" في النصب، والجر.

الثالث: "فاعلون" لجمع المذكر السالم، ضمائره: هم، أنتم، نحن، مثل:"فاتحون" في الرفع، و"فاتحِينَ" في النصب، والجر.

الرابع: "فُعّالٌ" لجمع التكسير المذكر، ضمائره: هم، أنتم، نحن، مثل:"فُتّاح".

الخامس: "فُعَّلٌ" لجمع التكسير المذكر[١]، ضمائره: هم، أنتم، نحن، مثل:"فُتَّحٌ".

السادس: "فَعَلَةٌ" لجمع التكسير المذكر، ضمائره: هم، أنتم، نحن، مثل:"فَتَحَة".[٢]

السابع: "فاعِلَةٌ" للمفرد المؤنث، ضمائره: هي، أنتِ، أنا، مثل: "فاتحة".

الثامن: "فاعِلتان" لمثنى المؤنث، ضمائره: هما، أنتما، نحن، مثل: "فاتحتان" في الرفع، و"فاتحتَينِ" في النصب، والجر.

التاسع: "فاعِلاتٌ" لجمع المؤنث السالم، ضمائره: هُنّ، أنْتُنَّ، نحن، مثل: "فاتحات".

---

[١] وفي "شذا العرف أنه وصف في وزن "فاعل" و"فاعلة" أيضا (راجع شذا العرف، ص ٨٥).

[٢] وهذه الأوزان الثلاثة (فُعَّال، وفُعَّل، وفَعَلَة) من جموع الكثرة، وهي ما تدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية بخلاف جموع القلة، وهي ما تدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا (راجع شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٤ / ص ١١٤)، فجمع القلة ما وقع للعدد القليل وهو من الثلاث إلى العشرة كأحمال، وجمع الكثرة ما تجاوز الثلاثة إلى ما لا نهاية له كحمول، فجمع القلة يبتدئ بالثلاثة وينتهي بالعشرة، وجمع الكثرة يبتدئ بالثلاثة ولا نهاية له إلا صيغة منتهى الجموع، فتبتدئ لأحد عشر. أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة منتهى الجموع، فهو يستعمل للقلة والكثرة (راجع "جامع الدروس"، ج ٢/ ص ٢٨).

العاشر: "فواعِلُ" لجمع التكسير المؤنث[1]، ضمائره: هُنّ، أَنْتُنَّ، نحن، مثل: "فواتِحُ".

(زيادة): هذه الأوزان للأفعال الصحيحة، وأما وزن "فَعَلة" في الأفعال المعتلة اللام فهو يحَوَّلُ إلى وزن "فُعَلَةٌ" بضم الفاء، مثل: "غُزاة، ورُواةٌ"[2] جمع تكسير من "غازٍ، وراوٍ".

(الأوزان لاسم المفعول)

شرع الناظم في بيان الأوجه التي يتصرف عليها اسم المفعول، فقال:

٥٤. ثُمَّ اسمُ مفعولٍ لسبْعٍ يأتي

ثم اسم مفعول يأتي لسبع من الأوجه

مفْعولةٍ وثَنِّ مفعولاتِ

الأول "مفعولة" للمفرد المؤنث، واجعلْ تثنيةً لـ"مفعولة" (الثاني "مفعولتان" لمثنى المؤنث) والثالث "مفعولات" لجمع المؤنث السالم

٥٥. كذاك مفعولٌ مُثَنّاهُ ومَفْ

كذاك (مثل ما ذكر من أوجه اسم مفعول) الرابعُ "مفعول" للمفرد المذكر والخامس مثناه ("مفعولان" للمثنى المذكر) والسادس "مفعولون" لجمع المذكر السالم

عُولونَ ثُمَّ جمْعُ تكسيرٍ يُضَفْ

ثمّ السابع جمع تكسير مذكر ("مفاعيل")، يضاف هذا السابع للأوجه الستة السابقة، فتكمل السبعة

المعنى: أن اسم المفعول يتصرف إلى سبعة أوجُهٍ، وهي:

الأول: "مفعولٌ" للمفرد المذكر، ضمائره: هو، أنتَ، أنا، مثل: "مفتوح".

الثاني: "مفعولان" للمثنى المذكر، ضمائره: هما، أنتما، نحن، مثل: "مفتوحَان" في الرفع، و"مفتوحَيْنِ" في النصب، والجر.

---

[1] وهو يسمى بصيغة منتهى الجموع أو الجمع المتناهي، وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثةٌ أَوْسَطُها ساكن، نحو "مساجد، ومصابيح" (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٣ / ص ٣٢٧).

[2] لفظ "غزاة، ورواة" أصله: "غُزَوَةٌ، ورُوَيَة" على وزن "فُعَلَةٌ"، أبدلت الواو والياء ألفا لتحركهما بعد فتحة متصلة في كلمتها، فصار: "غُزاة، ورُواة" (راجع "رياضة أفكار الرجال في أمثلة قواعد الإعلال" للمدرسة الغزالية الشافعية، سارنج-رمبانج، بدون الطبع وتاريخه، ج ٢ / ص ١٧٣).

الثالث: "مفعولون" لجمع المذكر السالم، ضمائره: هم، أنتم، نحن، مثل: "مفتوحون" في الرفع، و"مفتوحِيْنَ" في النصب، والجر.

الرابع: "مفاعيلُ" لجمع التكسير المذكر، ضمائره: هم، أنتم، نحن، مثل:"مفاتيح".

الخامس: "مفعولةٌ" للمفرد المؤنث، ضمائره: هي، أنتِ، أنا، مثل: "مفتوحة".

السادس: "مفتوحتان" لمثنى المؤنث، ضمائره: هما، أنتما، نحن، مثل: "مفتوحتان" في الرفع و"مفتوحتَينِ" في النصب والجر.

السابع: "مفعولاتٌ" لجمع المؤنث السالم، ضمائره: هُنّ، أنْتُنَّ، نحن، مثل: "مفتوحات".

(نون التوكيد)

ثم استطرد الناظم بعض أحكام نون التوكيد، فقال:

٠٥٦ ونونَ توكيدٍ بالأمر النَّهْيِ صِلْ

وصِلْ نون توكيد بالأمر والنهي -لغائب أو حاضر- مبنيين للمعلوم أو للمجهول

وذاتَ خِفٍّ معْ سكونٍ لا تَصِلْ

لا تصلْ نونَ توكيدٍ ذات خفةٍ (نون توكيد خفيفة) مع حركة سكون لآخر الأمر والنهي، نحو: "افتحا ولا تفتحا"

المعنى: أن نون التوكيد لا تدخل إلا على الأفعال لإفادة التوكيد والاستقبال، وهي تنقسم إلى قسمين وهما:

الأول: نون التوكيد الثقيلة، وهي المشددة، مثل: "افْتحَنَّ"

الثاني: نون التوكيد الخفيفة، وهي الساكنة، مثل: "افْتحَنْ"

وهما اجتمعتا في قوله –تعالى-: "لَيُسْجَنَنَّ وليكونًا[١] من الصاغرين" (سورة يوسف: ٣٢).

ونون التوكيد مطلقا -سواء كانت ثقيلة أو خفيفة- لها أحكام فيما يلي:

الأول: أن الفعل الماضي لا يؤكد بنون التوكيد مطلقا[١] لدلالته على الزمان الماضي مع أنها تخلص الفعلَ للمستقبل، فلا يقال: "فَتَحَنَّ وفَتحَنْ"

---

[١] ويجوز أن تكتب النون المخففة بالألف مع التنوين كما في الآية الكريمة (وهو مذهب الكوفيين)، فإن وقفتَ عليها وقفت بالألف. ويجوز أن تكتب النون، كما هو شائع، وهو مذهب البصريين (جامع الدروس ج ١ / ص ٨٨).

الثاني: أن فعل الأمر يجوز توكيده بنون التوكيد بدون شرط لدلالته على الطلب، والزمان المستقبل باعتبار إيقاع فعل من المأمور، مثل: "افتحنّ وافتحنْ"

الثالث: أن الفعل المضارع[2] يؤكد بنون التوكيد، وله في ذلك أحكام ثلاثة:

الأول: وجوب توكيده بها بشروط:

١. أن يكون مثبتا لا منفيا

٢. أن يكون دالا على الاستقبال

٣. أن يكون واقعا في جواب القسم

٤. أن يكون غير مفصول من لام جواب القسم بفاصل.

المثال: "واللهِ لَأجتهدَنّ في التعلم"

الثاني: جواز توكيده بها وذلك على القسمين:

١. كثُرَ توكيدُه في الأحوال الآتية:

- أن يقع المضارع بعد الطلب، سواء كان أمرا، مثل: "ليجتهدَن"، أو نهيا، مثل: "لا تكسلَن"، أو دعاءً، مثل: "لا يجعلنك الله راسبا"، أو استفهاما، مثل: "هل تجتهدنّ؟"، أو عرضا، مثل: "ألا تجتهدن"، أو تحضيضا، مثل: "هلّا تتركن الكسل"، أو تَرَجِّيًا، مثل:"لعلك تنجحن"، أو تَمَنِّيًا، مثل"ليتني أنجحن بلا اجتهاد"، فالمثالان الأولان كما قاله الناظم: "ونون توكين بالأمر النّهْي صل".[3]

[1] وقال بعضهم: "إن كان ماضيا لفظا مستقبلا معنى فقد يؤكد بهما على قلة، ومنه الحديث: "فإما أَدْرَكَنّ أحد منك الدجال" (جامع الدروس ج ١ / ص ٨٨).

[2] وإنما يعرب المضارع "إِنْ عَرِيَ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ" له، نحو: (لَيُسْجَنَ وَلَيَكُونَنْ} و"مِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ" من قولك: "النسوة يرعن" أي: يخفن "مَنْ فُتِنْ" فإن لم يعر منهما لم يعرب؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله من البناء، فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر، ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها، لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة، كما قاله في شرح الكافية. (شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج ١ / ص ٤٥-٤٦).

[3] ذلك كله يُجمَع في قول بعضهم: "مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لحَضِّهِمُ ۞ تمَنَّ وارْجُ كذاك النفيُ قد كمُلا". وهذه التسعة إلا الأخير تكون بمعنى الطلب؛ لأن الأمر طلب فعل شيء، والنهي طلب تركه، والدعاء طلب وسؤال شيء من الأدنى للأعلى، والاستفهام طلب الفهم، والعرض طلب الرغبة في فعل شيء أو تركه بالعطف والملاينة، والتحضيض

- أن يقع بعد "إما" الشرطية[1]، مثل: "فإمّا تجتهدَن تنجح"، وهذا التأكيد قريب من الواجب.

٢. قلّ توكيدُه في الأحوال التالية:

- أن يقع بعد لا النافية، مثل:"لا تنجحن في الامتحان".
- أن يقع بعد "ما" الزائدة، مثل قول الشاعر:

قليلا به **ما يحمِدَنَّك** وارث ۞ إذا نال مما كنتَ تجمع مغنما

- أن يقع شرطا بعد أداة شرطٍ غير "إنْ"[2]، مثل: "من يجتهدن ينجح"

الثالث: امتناع توكيده بها، وذلك في الأحوال التالية:

- أن لا يقع المضارع بعد ما ذكر بيانه في جواز التوكيد بها.
- أن يقع جوابا للقسم منفيا، سواء كان ملفوظا، مثل: "والله لا أكسل" أو مقدّرا، مثل: "والله أكْسلُ" أي لا أكسل.
- أن يكون دالا على زمان الحال، مثل: "والله لأجتهد الآن"
- أن يكون مفصولا من لام جواب القسم، مثل: "والله لسوف أجتهد".

ثم ذكر الناظم أن نون التوكيد الخفيفة لا يجوز وصْلُها بالفعل إذا كان آخره مع الساكن -وهو ضمير التثنية مثل: "افتحا"، و"لا تفتحا"-، فلا يقال: "افتحانْ"، و"لا تفتحانْ" ونون جمع النسوة، مثل: "افتحْنَ"، و"لا تفتحْنَ"، فلا يقال: "افتحْنَانْ"، و"لا تفتحْنان"[3] لالتقاء الساكنين على غير حده[1] ولم يجز حذف أحدهما.[2]

طلب الرغبة في فعل شيء أو تركه والتحريض عليه بالقوي، والتمني طلب ما لا مطمع في حصوله، والترجي طلب ما فيه مطمع في حصوله.

[1] و"إما " مركبة من "إن" الشرطية و"ما" للتوكيد زيدت عليها كما تزاد على غيرها من أدوات الشرط (جامع الدروس ج ٢ / ص ١٨٧).

[2] لأنه إذا وقع شرطا بعد "إنْ" فهو قريب من الواجب كما سبق.

[3] إذا أكّد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الإناث ونون التكيد بألفٍ كراهةَ توالي الأمثال، قال بعضهم: "وألفا زد قبلها مؤكِّدا ۞ فعلا إلى نون الإناث أُسندا". (قواعد الصرف للقسم السادس الابتدائي بالمدرسة الغزالية الشافعية بسارانج-رمبانج، بدون الطبع وتاريخه، ص ١٨).

مثال الفعل المضارع المبني للمعلوم والأمر المتصلان بنون التوكيد

المضارع والأمر المتصلان بالنون الثقيلة		المضارع والأمر المتصلان بالنون الخفيفة		
يفتحَنَّ	ليفتحَنَّ	يفتحَنْ	ليفتحَنْ	للمفرد المذكر الغائب
يفتحانِّ[3]	ليفتحانِّ	-	-	للمثنى المذكر الغائب
يفتحُنَّ	ليفتحُنَّ	يفتحُنْ	ليفتحُنْ	للجمع المذكر الغائب
تفتحَنَّ	لتفتحَنَّ	تفتحَنْ	لتفتحَنْ	للمفرد المؤنث الغائبة
تفتحانِّ	لتفتحانِّ	-	-	للمثنى المؤنث الغائبة
يفتحْنانِّ	ليفتحْنانِّ	-	-	للجمع المؤنث الغائبة
تفتحَنَّ	افتحَنَّ	تفتحَنْ	افتحَنْ	للمفرد المذكر المخاطب
تفتحانِّ	افتحانِّ	-	-	للمثنى المذكر المخاطب
تفتحُنَّ	افتحُنَّ	تفتحُنْ	افتحُنْ	للجمع المذكر المخاطب
تفتحِنَّ	افتحِنَّ	تفتحِنْ	افتحِنْ	للمفرد المؤنث المخاطبة
تفتحانِّ	افتحانِّ	-	-	للمثنى المؤنث المخاطبة
تفتحْنانِّ	افتحْنانِّ	-	-	للجمع المؤنث المخاطبة
أفتحَنَّ	-	أفتحَنْ	-	للمفرد المتكلم وحده مطلقا
نفتحَنَّ	-	نفتحَنْ	-	المتكلم مع الغير أو المعظم

[1] التقاء الساكنين على حده هو ما كان الساكن الأول فيه حرف مد والثاني مدغما، مثل: "لتفتحانّ و دابّة".

[2] راجع باقي الأحكام في جامع الدروس ج ١ / ص ٨٨.

[3] حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، وهو معرب وكذلك "يفتحُن"، و"تفتحانّ"، و"تفتحُنّ"، و"تفتحِنّ" -والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكّد بالنون بني؛ لتركبه معها، وما كان رفعه بنون الرفع إذا أكد بنون التوكيد لم يُبْنَ؛ لعدم تركبه معها (وهو المراد بـ"غير المباشر")؛ لأن العرب لم تركب "ثلاثة أشياء"-، ثم حذفت الواو في"يفتحُن"، و"تفتحُنّ" والياء في"تفتحِنّ"؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف، ولم تحذف الألف في "يفتحانِّ"، و"تفتحانّ"؛ لئلا يلتبس بفعل الواحد. (راجع شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج ١ / ص ٤٦).

﴿فصل في فوائد﴾

ثم شرع الناظم في بيان فوائد يتدرب بها المبتدئُ ويتذكر بها المنتهي، فقال:

٠٥٧ بالهمز والتضعيف عَدِّ ما لزِمْ

بالهمز والتضعيف (تشديد العين) اجْعَلْ متعديا، فعلا لازما

وحرفِ جرٍّ إنْ ثلاثيا وُسِمْ

وبحروف جر إن وُسم وعُلِمَ ذلك الفعلُ اللازمُ ثلاثيا

المعنى: أن الفعل من حيث التعدي واللزوم –وهو باعتبار معناه- ينقسم إلى قسمين:

٠١ الفعل المتعدي،[١] وهو ما يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، مثل: "فتح زيد البابَ"[٢].

وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يتعدى إلى مفعول واحد وهو كثير، مثل: "فهم زيد المسألةَ".

الثاني: ما يتعدى إلى مفعولين، إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر[٣]، مثل: "ظننت زيدا عالما"، وإما لا، مثل: "أعطى زيد عمرا درهما".

الثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى، مثل: أعلمْتُ زيدا عمرا عالما.

---

[١] ويسمى أيضا، "الفعل الواقع"؛ لوقوعه على المفعول به و"الفعل المجاوز" لمجاوزته الفاعلَ إلى المفعول به" (جامع الدروس، ج ١ / ص ٣٤).

[٢] وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر والظرف، نحو: "زيد ضربه عمرو"، بخلاف نحو: "تجملت تجملا يتجمله العلماء"، و"يوم الجمعة سِرْتُهُ"، فإن الهاء في المثال الأول تعود على المصدر، وفي الثاني تعود على الظرف ، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام، أي غير مقترن بحرف جر أو ظرف، نحو: "مضروب"، بخلاف اللازم، فيقترن باسم مفعوله بحرف جر أو ظرف، نحو: "مجلوس عليه، أو مجلوس عنده". (المرجع السابق، ج ١ / ص ٣٤ وشذا العرف في فن الصرف، ص ٤١).

[٣] وهو على قسمين: الأول: أفعال القلوب، وهي إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب، سواء كانت تفيد اليقين، مثل: "رأى وأخواتها"، أو تفيد الظن، مثل: "ظن وأخواتها"، والثاني: أفعال التحويل، وهي ما تكون بمعنى "صيّر"، مثل: "صّير، وجعل، ووهب، واتَّخذ، وغير ذلك" (راجع جامع الدروس ج ١ / ص ٣٥-٤٥).

٠٢ الفعل اللازم،[١] وهو ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، مثل: "جلس زيد".

الفعل الثلاثي المجرد اللازم –الذي لا يتعدى- إذا أريد أن يُجعَل متعديا إلى المفعول به، ففيه ثلاثة طرق[٢]، وهي:

الأول: زيادة الهمزة على باب "أفْعَلَ"[٣] لغير المطاوعة[٤]، مثل: "أكرم زيد ضيفَه" من ماض لازم "كرُم".

الثاني: التضعيف،[٥] وهو تشديد العين على باب "فعّل"، مثل: "حسّن زيد قراءته" من ماض لازم "حسُن".

الثالث: زيادة حرف الجر، مثل: "ذهبت بعلي" بمعنى "أذهبت عليا"، و"جلس زيد على الكرسي".

(زيادة): التعدية بالهمز والتضعيف تختص بالفعل الثلاثي المجرد اللازم، وأما التعدية بحرف الجر فهي تشترك بين الثُّلاثي وغيره، مثل: "أعرضَ زيد عن المسألة"، و"اعتمد زيد على أقوال العلماء"، ولذلك قال الناظم:

٠٥٨ وغيرَه عدِّ بما تأخّرا

الفعل اللازم غيرَ الثلاثي اجعلْ متعديا بما تأخر ذكره في البيت السابق (بحرف الجر)

---

[١] ويسمى أيضا "الفعل القاصر"؛ لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل. (جامع الدروس ج ١ / ص ٤٦).

[٢] هناك طرق أو أسباب التعدية الأخرى، ومنها: زيادة ألف المفاعلة، نحو: "جالس زيد العلماء"، ومنها زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: "استخرج زيد المال"، ومنها: حذف حرف الجر توسعا، نحو: "شهد الله أنه لا إله إلا الله". (راجع شذا العرف، ص ٤١ و ٤٢).

[٣] قيل: النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر-دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م، ص ٦٧٨)

[٤] بخلاف الهمزة التي تفيد المطاوعة، مثل: "أفطر الصائم" وهو مطاوعة لـ"فطّر". والمطاوعة: هي حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقا. (انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٢ / ص ١٢٩).

[٥] وَالنَّقْل بالتضعيف سَمَاعي فِي الْقَاصِر كَمَا مثلنَا، وَفِي الْمُتَعَدِّي لوَاحِد، نَحْو: "عَلمته الْحساب وفهمته الْمَسْأَلَة" وَلم يسمع فِي الْمُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ، وَزعم الحريري أنه يجوز فِي "علم" المتعدية لاثْنَيْنِ أَن ينْقل بالتضعيف إِلَى ثَلَاثَة وَلَا يشْهد لَهُ سَماع وَلَا قِيَاس، وَظَاهر قَول سِيبَوَيْهٍ أَنه سَمَاعي مُطلقًا، وَقيل قياسي فِي الْقَاصِر، والمتعدي إِلَى وَاحِد (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٦٨٠).

وإنْ حذفْتَها فلازِمًا يُرى

وإن حذفت أسباب التعدية الثلاثة يُرى ويُعلَم ذلك الفعلُ اللازم لازما (باقيا على لزومه الأصلي)

المعنى: أن الفعل اللازم غير الثلاثي يكون متعديا بما ذُكر آخرا في البيت السابق وهو حرف الجر، مثل: "انطلقتُ بزيدٍ". ثم ذكر الناظم أنه إذا حُذفت تلك أسبابُ التعدية الثلاثة كان الفعلُ اللازمُ –سواء كان ثلاثيا أو غيره- باقيا على لزومه الأصلي الذي ثبت قبل إلحاق الأسباب بذلك اللازم.

(زيادة): هناك الأسباب التي تجعل الفعل المتعدي لازما، ومنها: التضمين[1] لمعنى لازم، نحو قوله –تعالى-: "فلْيحْذرِ الذين يخالِفون عن أمره" {النور: ٦٣} ضُمّنت وأشْربَت كلمةُ "يخالفون" معنى كلمةِ "يَخرُجُون"، فصار لازما، ومنها: التحويل إلى "فَعُلَ" بضم العين لقصد المبالغة والتعجب، مثل: "ضرُب زيد" بمعنى "ما أضْرَبَه!"، فصار لازما، ومنها: غير ذلك.[2]

ثم شرع الناظم في بيان بعض الصيغ التي تدل على المشاركة في الفعل، فقال:

٥٩. لصادرٍ مِنِ امْرأينِ فاعَلا

لدلالة على حدث صادرٍ وحاصلٍ من امرأينِ فاعلَين، وزنُ "فاعَل"

وقلَّ كالإلهُ زيدا قاتَلا

وقلّ مثلُ لفظِ "الإلهُ قاتل زيدا" (استعمال وزن "فاعَلَ" في حدث وَقَعَ من واحد لا من اثنين)

٦٠. ولهما أو زائدٍ تَفاعَلا

لدلالة على حدث صادر من امرأين أو لزائد على امرأين (لدلالة على حدث صادر من ثلاثة فأكثر)، وزنُ "تَفاعَلَ"

وقد أتى لغير واقعٍ جَلا

وقد أتى وزن "تَفاعَل" لدلالة على حدث غير واقع في الخارج، جلاءً وإظهارا لوقوع ذلك الحدث الذي لم يقع

المعنى: أن وزن "فاعَل" يفيد ويُستعمل للدلالة على حدثٍ صادرٍ من اثنين غالبا، وهو الأصل. وهذه الفائدة تسمى بالمشاركة بين اثنين بأنْ يفعَلَ أحدُهما بالآخر مثلَ ما

---

[1] التضمين: هو أن تُشرب كلمةً متعديةً معنى كلمةٍ لازمةٍ لتصير مثلها (شذا العرف في فن الصرف، ص ٤٢).

[2] راجع باقي أسباب اللزوم في "حل المعقود"، ص ١٠٧ و١٠٨، و"شذا العرف في فن الصرف"، ص ٤٢، و"عون المعبود"، ص ٥٩.

فعله الآخرُ به، حتى يكون كل منهما فاعلا ومفعولا، مثل: "نَاضَلَ زيد عمرا" أي رمى زيد عمرا، ورمى عمرو زيدا، ومثل: "ضارب زيد عمرا" أي ضرب زيد عمرا، وضرب عمرو زيدا. ثم ذكر الناظم أنه قد يأتي وزنُ "فاعَل" على خلاف الأصل، مثل: "قاتل الله زيدا"؛[1] لأنه يستعمل في الحدث الذي صدر من واحد، ومثل: "عافاك الله، و عاقبت اللص".

وأما وزن "تفاعل" فهو يفيد ويستعمل للدلالة على حدث صادر من اثنين فأكثر وذلك للمشاركة بين اثنين فأكثر، مثل: "تصالح زيد وعمر"، و"تصالح القوم"، ويكون كل منهما أو منهم فاعلا في اللفظ ومفعولا في المعنى، لأن الأصل كان كلٌ منهما فَاعَلَ الآخرَ، ولذلك صار وزن "تفاعل" متعديا لمفعول واحد إذا كان وزن "فاعل" منه متعديا لمفعولين، مثل: "كاتم زيد عمرا سرا" فصار "تكاتم زيد وعمرو سرا"، أو صار وزن "تفاعل" لازما إذا كان "فاعل" منه متعديا لمفعول واحد، مثل: "ضارب زيد عمرا"، و"تضارب زيد وعمرو".

ثم ذكر الناظم أنه أتى وزنُ "تفاعل" للدلالة على حدث غير واقع في الخارج، ونفس الأمر، وهي تسمى بالتظاهر بغير الواقع أي إظهار ما ليس في الواقع، مثل: "تمارض وتناوم زيد" أي أظْهَرَ المرضَ والنوم وليس فيه مرضٌ ونومٌ.

ثم أخذ الناظم في بيان بعض قواعد الإبدال، فقال:

٦١. وابْدِلْ لِتاءِ الِافْتِعالِ طاءً انْ

وأبدِلْ تاءَ مادةِ "افتعال" طاءً إن تَبِنْ وتظهرْ

فاءٌ مِنَ احْرُفٍ لِإ طْباقٍ[2] تَبِنْ

فاءُ مادةِ "افتعال" كائنة من أحرف الإطباق الأربعة (ص،ض،ط،ظ)

٦٢. كَما تَصيرُ دالًا إنْ زايًا تَكُنْ

كأن تصير تاءُ "افتعال" دالًا إن تكنْ فاءُ "افتعال" حرفَ الزاي

---

[1] وذلك كما قاله –تعالى-: "قاتلهم الله أنّى يؤفكون" أي لعنهم وطردهم من رحمته (التفسير الواضح لمحمد محمود الحجازي، دار الجيل الجديد ببيروت، ط ١٠، ١٤١٣هـ، ج ٣ / ص ٦٧٨).

[2] الإطباق ضد البسط، سميت بها؛ لإطباق اللسان حال النطق بها على الحنك الأعلى (حل المعقود، ص ١١٠ و١١٢).

أو ذالًا اوْ دالًا كَالِازْدِجارِ صُنْ

أو تكن فاءُ "افتعال" ذالا أو دالا، مثل قولك: "ازدجار" (أصله ازتجار)،

صنْ واحفظْ من ازدجار النفس عن المنكرات

٦٣٠ وَإنْ تكُنْ فا الِافْتِعالِ يَا سَكَنْ

وإن تكن فاءُ "افتعال" ياءً ساكنةً

أَوْ واوًا اوْ ثَا صَيِّرَنْ تَا وادْغِمَنْ

أو تكن فاءُ "افتعال" واوا أو ثاء، صَيّرْ واجعلْ فاء "افتعال" تاءً ثم أدغمْ التاء المبدلة من فاء "افتعال" في تائه

المعنى: أنه إذا كانت فاء "افتعال" من أحرف الإطباق -وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء- أبدلت تاؤه طاءً وجوبا في جميع تصاريفه فرارا من ثقل اجتماع التاء مع أحرف الإطباق؛ لِما بينهما من تقارب المخرج، وتباين الصفة أو للعسر في النطق؛ لأن أحرف الإطباق من أحرف الاستعلاء،[١] والتاء من حروف الاستفال،[٢] فبينهما تباعد، فاختير حرفٌ يقارب أحرفَ الإطباق في المخرج بدلَ التاء، ويوافق ما قبلها في الصفة، وهذا الحرف هو الطاء، مثل: "اصطبر"، أصله: "اصتبر" من الصبر، و"اضطرب"، أصله: "اضترب" من الضرب،[٣] و"اطّهر"،[٤] أصله: "اطتهر" من الطهر، و"اظطلم"،[٥] أصله: "اظتلم" من الظلم.

---

[١] الاستعلاء لغة: العلو والارتفاع، واصطلاحا: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى، وحروفه سبعة يجمعها قولك: "خصَّ ضَغْطٍ قِظْ" أي الزمْ خصًّا منضغطا جريدُه بعضه بعضا، وأقمْ به زمن القيظِ، والحر الشديد، وسميت هذه الحروف مستعلية؛ لأن اللسان يعلو عند النطق بها إلى الحنك الأعلى (هداية القول المفيد في علم تجويد القران المجيد للشيخ محمد مكي نصر الجِرِيسي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط ٤، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ص ٧٠).

[٢] الاستفال لغة: الانخفاض، واصطلاحا: انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم، وحروفه ما عدا حروف الاستعلاء السبعة، وسميت هذه الحروف مستفلة؛ لأن اللسان لا يستعلي بها إلى الحنك الأعلى عن النطق بها كما يستعلي بالمستعلية (المرجع السابق، ص ٧١).

[٣] ولا يجوز في الفصيح الإدغام في المثالين، وجاء قليلا "اصّلح، واضّرب" بقلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغام (شذا العرف في فن الصرف، ص ١٢١).

[٤] وفي هذه الحالة يجب الإدغامُ؛ لاجتماع المثلين، وسكون أولهما. (المرجع السابق).

[٥] ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهارُ كلٍ منهما على الأصل (اظطلم) وإبدال الظاء المعجمة طاءً مهملة مع الإدغام، فتقول: "اطّلم" بالمهملة، وإبدال الطاء المهملة ظاءً، والإدغام أيضا، فتقول: "اظّلم" بالمعجمة (المرجع السابق).

ثم ذكر الناظم أنه إذا كانت فاءُ "افتعال" زايًا، أو ذالا، أو دالا أُبدِلتْ تاؤه دالًا في جميع تصاريفه؛ ليسهل التلفظ به؛ لأن التاء حرف مهموس،[١] وهذه الأحرف الثلاثة مجهورة،[٢] فأبدت التاء دالا؛ لتجانسهما في المخرج، وتوافق ما قبلها في الصفة، مثل: "ازدجر"، أصله: "ازتجر" من الزجر، و"اذدكر"،[٣] أصله: "اذتكر" من الذكر، و"ادّان"، أصله: "ادتان" من الدَين.

ثم ذكر الناظم أنه إذا كانت فاء "افتعال" ياءً ساكنةً، أو واوا، أو ثاء، فإنها تبدل تاءً وتدغم في تاء "افتعال" في جميع تصاريفه؛ لعسر النطق بحرف اللين الساكن –وهو الياء والواو- مع التاء؛ لما بينهما من تقارب المخرج، وتنافى الصفة؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة[٤]، مثل: "اتّسر"، أصله: "ايتسر"، و"اتّصل"،[٥] أصله: "اوتصل"، و"اتّغر"،[٦] أصله: "اثتغر".[٧]

---

[١] الهمس لغة: الخفاء، واصطلاحا: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعفه، وذلك من ضعف الاعتماد على مخرجه، وحروفه عشرة يجمعها قولك: "فحثه شخص سكت" (هداية القول المفيد، ص ٦٥).

[٢] الجهر لغة: الإعلان، والإظهار، وفي القول: إعلاء الصوت به، واصطلاحا: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوته، وذلك من قوة الاعتماد على مخرجه، وحروفه تسعة عشر حرفا جمعها بعضهم في كلمات، وهي "عظمَ وزنُ قارئٍ ذي غض جدّ طلبٍ" أي رجح ميزانُ قارئ ذي غض للبصر اجتهدَ في الطلب. (المرجع السابق، ص ٦٤ و٦٥).

[٣] يجوز فيه ثلاثة أوجه كما في "اظطلم"، فتقول: "اذدكر، وادّكر، واذّكر" (راجع شذا العرف في فن الصرف، ص ١٢١).

[٤] وهذا هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: "ايتصل" (الفعل الماضي)، وياتصل (الفعل المضارع)، فهو موتصل (راجع حل المعقود، ص ١١٥).

[٥] وقال بعض النحويين في باب "اتصل": الإبدال إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في "اتصال"، و"اتصل" وحمل المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول منه على المصدر، والماضي (المرجع السابق).

[٦] وأما إبدال الثاء تاءً، وكذلك عكسُه فهو؛ لاتحادهما في صفة الهمس (المرجع السابق). قال سيبويه: والبيان عندي جيد يعني الإظهار، فيقال: "اثترد" (شرح الأشموني، ج ٤ / ص ١٣٧).

[٧] قلبت الثاءُ المثلثة تاءً مثناة، وأدغمت في تاء الافتعال، ويجوز لك أن تقلب التاءُ المثناة ثاءً مثلثة؛ لاتحادهما في صفة الهمس، وتدغم التاء في التاء وجوبا (حل المعقود، ص ١١٥).

(فصل في حروف الزيادة)

ثم شرع الناظم في بيان حروف الزيادة، فقال:

٠٦٤ واحْكُمْ بزيدٍ مِنْ أُوَيسًا هل تَنَمْ

واحكمْ بزيادة على حرف كائن من أحرف عشرة مجموعة في قولك: "يا أويسا[١] هل تنم[٢]"

(ء، و، ي، س، ا، هـ، ل، ت، ن، م)

فَوقَ الثَّلاثِ إنْ بذي المرامُ تَمْ

كان ذلك الحرف فوق أحرف الأصول الثلاث، إنْ تمّ المرام (المعنى المقصود) بذي الأحرف الثلاث

المعنى: الزيادة هي أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها، مما يسقط في بعض التصاريف لغير علة تصريفية.[٣] وهي إما أن تكون لإفادة معنى، كأكرم لإفادة التعدية، وإما أن تكون لغير ذلك كغرض لفظي لإلحاق كلمة بأخرى ،كإلحاق "قرددٍ" -اسم جبل- بـ"جعفر".

إن حروف الزيادة عشرة وهي الهمزة، مثل: "أحمد، وأكرمَ"، والواو، مثل: "جوهرٍ، وحوقلَ"، والياء، مثل: "خُنْزُوَانِيَّة،[٤] ويدحرج"، والسين، مثل: "استحضار، واستغفر"، والألف، مثل: "احتقار، وتغافل"، والهاء، مثل: "أمهات، ويهريق"، واللام، مثل: "عبدلٍ، وذلك"، والتاء، مثل: "ملكوت، وتعاوَن"، والنون، مثل: "غضبان، وانطلق"، والميم، مثل: "مسجد، ومفتاح"، تجمعها قولك: "أويسا هل تنم"، وتجمعها أيضا قولك: "أمان وتسهيل"، أو "اليوم تنساه"، أو"هويت السمان"، أو"سألتمونيها"، والأخير هو المشهور.[٥]

---

[١] "أويسا" منادى من مفرد علم، فكان حقه البناء على الضم، ولكنه لما اضطرّ إلى تنوينه، نَصَبَه، وهو جائز كضمه، قال ابن مالك في الخلاصة، باب النداء بيت رقم ٥٨٢: "واضمم أو انصب واضطرارا نونا ۞ مما له استحقاق ضم بينا"، كقول الشاعر: "ضربت صدرها إليّ وقالت ۞ يا عديا لقد وقتك الأواقي"، وكقول الشاعر: "سلام الله يا مطرٌ عليها".

[٢] أصله تنام فلما سكنه للوقف حذف ألفه لالتقاء الساكنين.

[٣] فالواو من نحو "وعد، ووفى، ووق، وورث، وولي" أصلٌ مع كونها تسقط في المضارع، إذ تقول: "يعد، ويفي، ويرث، ويلي"؛ لكون سقوطها لعلة تصريفية هي وقوعها في المضارع بين الياء المفتوحة، والكسرة (راجع دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال لمحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع بالقاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٣).

[٤] الخنزوانية، والخنزوانة: الكبر، ومثله الخنزوان –بضم فسكون فضم- في الكل (المرجع السابق، ص ٣٩).

[٥] راجع المرجع السابق، ص ٣٥ و"حل المعقود"، ص ١١٧.

ولا يحكم على حرفٍ بزيادته إلا بشرطين، وهما:

الأول: أن يكون معه ثلاثة أحرف أصول فأكثر في كلمة بأن تكون تلك الكلمة رباعية اسما أو فعلا، أو خماسية اسما وفعلا، أو سداسية اسما أو فعلا، أو سباعية اسما.

الثاني: أن يتم المعنى المقصود بتلك الأحرف الأصول.

فثلاثة الأحرف الأصول مثلُ كلمة من الثلاثي المجرد كـ"ضرب"، وأما الأكثرُ من ثلاثة الأصول فهو مثلُ الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه، ولم يصلح أحدهما للسقوط كـ"سمسمٍ"، فإن المثالين حروفهما كلها أصلية؛ لعدم تمام الفائدة إذا سقط أحد منها، وحُكم عليه بأنه من أحرف الزيادة.

(زيادة): هناك أدلة يعرف بها زيادة الحرف، ومنها:

الأول: سقوطه من أصل الكلمة كسقوط ألف "ضارب"، وياء "بخيل"، وميم وواو "مفهوم" من أصلها، وهو مصدر "ضرْب"، و"بُخْل"، و"فَهْم".

الثاني: سقوطه من فرع الكلمة كسقوط ألف "كتاب"، وهمزة "أبْيَض"، و"أسود" من فروعها وهي جمعها على "كُتُب"، و"بِيْض"، و"سُوْد".

الثالث: كون الحرف دالًا على معنى، كأحرف المضارعة، وألف اسم الفاعل، وتاء التأنيث.[1]

وبهذا البيان يُعرَف أن الحرف الأصلي يلزم ولا يتغير في تصاريف الكلمة، وأما الحرف الزائد فهو يسقط في بعض تصاريفها، مثل: "فتحتْ" من الفعل الماضي للغائبة، فإنه إذا تصرف إلى "فتحْن" للغائبات سقطت التاء وحُكم عليها بزيادتها، وأما الحروف التي لا تتغير -وهي الفاء والتاء والحاء- فحكم عليها بأصليتها.

وأما الطريقة الخاصة لمعرفة كل حرف من حروف الزيادة فانظرْ في الكتب الأخرى،[1] فإنه يكفينا أن نمارس ونطّلع كل الأوزان ليكون ذلك ملكةً وطريقا لنا إلى معرفة حروف الزيادة.

---

[1] راجع باقي أدلة الزيادة في (حل المعقود، ص ١٢٥ و١٢٦)، و(شذا العرف، ص ١٠٧ و١٠٨)، و (دروس التصريف، ص ٣٩ و٤٠).

ثم شرع الناظم في بيان الحكم بالتعدي واللزوم على الرباعي، والخماسي، والسداسي، فقال:

٦٥. وغالِبَ الرُّباعِ عَدِّ ما عدا

واجعلْ متعديا، غالبَ وأكثرَ أفراد الفعل الرباعي مجردا أو ثلاثيا مزيدا بحرف (واحكمْ عليه بتعديته) ما عدا (إلّا)

فَعْلَلَ فَاعْكِسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى

ما كان على وزن "فعْلل"، فاعكسْ الحكم السابق (احكمْ عليه باللزوم)، مثل: "دربخ"[٢] أي "مَنْ دربخ اهتدى"

٦٦. كُلُّ الخُماسِي لازِمٌ إلّا افْتَعَلْ

كل أفراد الفعل الخماسي فعل لازم إلا ما كان على وزن "افتعل"

تَفَعَّلَ اوْ تَفاعَلَا قَدِ احْتَمَلْ

أو تفعّل أو تفاعل، فإن كلا من هذه الثلاثة قد احتمل واشترك بين التعدي واللزوم

٦٧. كذا السُّداسِي غيرَ بابِ اسْتَفْعَلَا

كذا (مثلُ الخماسي في اللزوم) السداسيُّ غير ما كان من باب "استفعل"

واسْرَنْدَى واغْزَنْدى بِمَفْعولٍ صِلَا

وباب "افعنلى" كاسرندى واغرندى، صلْ هذين المثالين بمفعول

المعنى: أن أكثر أوزان الرباعي[٣] -سواء كان مجردا، مثل: "زلزل"، أو ثلاثيا مزيدا بحرف واحد، مثل: "كسّر" كلها[٤] فعلٌ متعدٍ إلا ما كان على وزن "فعلل"، مثل: "دربخ"، و"برهم"،[٥] فإنه يكون فعلا لازما على عكس الحكم المتقدم، وهو المتعدي.

وأما أوزان الفعل الخماسي، مثل: "تزلزل، وانكسر" كلها فهي لازمة إلا ثلاثة الأوزان، فإنها مشتركة بين اللازم، والمتعدي، فلا تختص باللزوم، وهي:

---

[١] راجع (شذا العرف، ص ١٠٨ و١٠٩)، و(دروس التصريف، ص ٤٠-٤٩)، و(عون المعبود، ص ٦٢ و٦٣)، و(حل المعقود، ص ١١٨-١٢٤).

[٢] دربخ: طأطأ رأسه، وحنى ظهره، وله خضع، وذل، وإليه أصغى في تذلل (المعجم الوسيط، ج ١ / ص ٢٧٧).

[٣] واحترز بـ"غالب" من نحو "حوقل"، و"عثير"، و"أصبح"، و"موّت" بتشديد الواو فإنها لازمة (حل المعقود، ص ١٢٩).

[٤] تقدم بيان أوزنها في فصل المجرد والمزيد.

[٥] برهم: أدام النظر مع سكون طرفه (المعجم الوسيط، ج ١ / ص ٥٣).

الأول: "افتعل"، مثل: "احتقر، واكتسب" من المتعدي، و"اجتمع، واهتدى" من اللازم.

الثاني: "تَفَعَّلَ"، مثل: "تقسم، تسور"،[1] من المتعدي، و"تكلم، وتكسر" من اللازم.

الثالث: "تفاعل"، مثل: "تنازع، وتجاهل"[2] من المتعدي، و"تواضع، وتحالم[3]" من اللازم.[4]

وكذلك الفعل السداسي، مثل: "احمارّ، واطمأنّ"، فإن أوزانه كلها لازم إلا ما كان على وزن "استفعل"، و"افعنلى"، فوزن "استفعل" مشترك بين اللازم والمتعدي، فلا يختص باللزوم، مثل: "استخرج، واستغفر" من المتعدي و"استحجر، واستنوق"[5] من اللازم، وأما وزن "افعنلى" فإنه متعدٍ، مثل: "اسرندى" بمعنى غلب، و"اغرندى" بمعنى قهر.

(فصل في معاني صيغ الزوائد)[6]

ثم شرع الناظم في بيان بعض معاني صيغ الزوائد، فقال في بيان معاني صيغة "إفعال":

٠٦٨ لهمزِ إفْعالٍ معانٍ سَبْعَهْ

لهمزة وزن "إفعال" معانٍ ومدلولاتٌ سبعةٌ

---

[1] تسور الحائط أي علاه وتسلقه وفي القران الكريم: "إذ تسوروا المحرابَ" (المعجم الوسيط، ج ١ / ص ٤٦١).

[2] (تنازع) القوم: اختلفوا، ويقال: تنازعوا في الشيء. (تنازع) القومُ الشيءَ: تجاذبوه (المعجم الوسيط، ج ٢ / ص ٩١٤). (تجاهل) الأمرَ: أظهر الجهل، وعدم المبالاة به (راجع قاموس المنور بترجمة، ص ٢١٩).

[3] (تحالم): تظاهر بالحلم (المعجم الوسيط، ج ١ / ص ١٩٤).

[4] وفي المطلوب: أن في حصر المشترك -بين التعدي، واللزوم من الخماسي في هذه الأبواب الثلاثة- نظرا؛ لأن بعض أبواب الخماسي الملحقات بـ"تفعلل" من مزيد الرباعي متعد (حل المعقود، ص ١٣٠).

[5] استنوق الجمل: صار كالناقة في ذلها، ويقال لمن ذل بعد عز: "استنوق الجمل" (المعجم الوسيط، ج ٢ / ص ٩٦٤).

[6] والزوائد جمع الزائدة وهي –كما تقدم بيانه- إما أن تكون لإفادة معنى، كأكرم لإفادة التعدية، وإما أن تكون لغير ذلك كغرض لفظي لإلحاق كلمة بأخرى كإلحاق "قرددٍ" -اسم جبل- بجعفر، أو تكثير الحروف، مثل: "قبعثرى"، أصله: "قبعثر" بلا ياء، أو للنطق بالساكن كهمزة الوصل، أو للتعويض، مثل: "عدة" (راجع "عون المعبود"، ص ٦٥، و"شذا العرف"، ص ١٠٦).

تعديةٌ صيرورةٌ وكثْرَه

وهذه السبعة هي معنى "تعدية"، و"صيرورة"، و"كثرة"

٠٦٩ حَيْنونَةٌ إزالةٌ وِجْدانُ

و"حينونة"، و"إزالة"، و"وجدان"

كذاك تعريضٌ فَذا البيانُ

كذاك (كما ذُكِر من معاني همز "إفعال") معنى "تعريض"، فذا السبع بيان معاني همز "إفعال"

المعنى: أن همزة "أفْعَلَ" -الذي مصدره "إفعال"- تأتي زائدةً لسبعة معانٍ، وهي فيما يلي:

الأول: التعدية، وهي الإيصال، المراد بها هنا تصيير الاسم -الذي كان فاعلا في الأصل- مفعولًا، مثل: "أكرم زيد عمرا" والأصل: "كرُم عمرو"، فعمرو كان فاعلا في الأصل، فصار مفعولًا بعد زيادة الهمزة في فِعْلِ "كرُم". وهذا المعنى هو الأكثر.

فإذا كان أصل الفعل لازما صار متعديا لمفعول واحد كالمثال المتقدم، وإذا كان متعديا لمفعول واحد صار متعديا لمفعولين، مثل: "أفهم زيد عمرا المسألة"، أصله: "فَهِمَ عمرٌو المسألة"، وإذا كان متعديا لمفعولين صار متعديا لثلاثة مفاعيل، وهو من باب "أعلم وأرى، مثل: "أعلم زيد عمرا بكرا صالحا"، أصله: "علم عمرو بكرا صالحا" بمعنى "اعتقد"، ومثل: "أرى زيد عمرا الهلالَ طالعا"، أصله: "رأى عمرو الهلال طالعا".

الثاني: الصيرورة، وهي التحول من حال إلى حال آخر، المراد بها هنا صيرورةُ الفاعلِ صاحبَ شيءٍ هو مما اشْتُقَّ الفعلُ منه، مثل: "أَلَبَنَتْ الشاةُ" أي صارت الشاةُ ذاتَ لبنٍ، و"أفلس زيد" أي صار صاحبَ فلوسٍ.[١]

الثالث: الكثرة، وهي ضد القلة، المراد بها هنا كثرة أصلِ الفعل عند الفاعل، مثل: "أشجرَ المكان" أي كثُرَ شَجَرُ ذلك المكانِ، و"ألبن الرجل"[١] أي كثُر عند ذلك الرجلِ لبنٌ.

[١] فلوس: لغةً جمع: فلس، والفلس: ما ضُرب من المعادن من غير الذهب والفضة سكة يتعامل بها، وكان يقدَّر بسدس الدرهم، ويساوي الآن: جزءا من ألف من الدينار في العراق وغيره، ويساوي بالأوزان المعاصرة: جزءا من اثنين وسبعين جزءا من الحبة، وهو يساوي: ٠,٠٠٠٨٢ غرام (معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية للدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم الأزهري، دار الفصيلة بالقاهرة، بدون التاريخ، ج ٣ / ص ٥٣).

الرابع: الحينونة، وهي حضور أوان الشيء ووقته، المراد بها هنا أن يقرب الفاعلُ من الدخول في أصل الفعل، مثل: "أحصد الزرع" أي قرُبَ حصادُه و"أصرم النخل" أي قرُب صِرامُه.[٢]

الخامس: الإزالة، وتسمى أيضا بالسلب، وهو الإبعاد، والتنحية، المراد بها هنا أن يُزيل الفاعلُ عن المفعول أصلَ الفعل، وهو المتعدي، مثل: "أشكيتُ زيدا" أي أزلتُ شكواه، و"أعجمتُ الكتابَ" أي أَزَلْتُ عُجْمتَه بالنُقَط ونحوه أو أن يَزُول أصلُ الفعل عن الفاعل، وهو اللازم، مثل: "أقسط محمدٌ" أي زال عنه القَسْطُ[٣] وهو الجور.

السادس: الوِجْدان، ويسمى أيضا بالمصادفة والوجود على الصفة، ومعنى الوجدان هو الإدراك، المراد به هنا أن يجد الفاعلُ المفعولَ موصوفًا بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، مثل: "أبخلتُ عمرا" أي وجدتُه بخيلا"، و"أحمدتُ عمرا" أي وجدته محمودا.

السابع: التعريض، وهو خلاف التصريح، المراد به هنا جعْلُ شيءٍ عُرْضةً مُهيّأً لأمر، وهو أن يعَرِّض الفاعلُ المفعولَ لأصل معنى الفعل، مثل: "أَبَعْتُ المتاع" أي عرضْتُه للبيع، و"أرهنتُ الدار" أي عرضتها للرهن.

(زيادة): هناك معان أخرى لهمزة "إفعال" ومنها:

الثامن: الدخول في الزمان أو المكان، مثل: "أصبح زيد" و"أمسى زيد" أي دخل في الصباح، والمساء، و"أمصر زيد"، و"أعرق زيد" أي دخل في مصر والعراق.

التاسع: التمكين من الشيء، مثل: "أحفرتُ زيدا النهرَ أي مكّنْتُه من حفر ذلك النهر.

العاشر: الاستحقاق، مثل: "أزوجتْ المرأة" أي استحقتْ الزواج" و"أحصد الزرع" أي استحق الزرع الحصادَ.

---

[١] وبهذا يتبن أن "ألبن" يحتمل بين المعنين وهما: الصيرورة والكثرة.

[٢] الصرام: جني الثمر وأوان نضج الثمر (المعجم الوسيط، ج ١ / ص ٥١٣).

[٣] قسط فلانٌ قَسَطًا قِسْطًا: عدل، قسط قَسْطا، وقسوطا: جار، وعدل عن الحق (المرجع السابق، ج ٢ / ص ٧٣٤).

الحادي عشر: المطاوعة لـ"فَعّلَ" بالتشديد، مثل: "فطّرْتُ زيدا فأفطر" و"بشَّرتُه فأبشر".

الثاني عشر: البلوغ، مثل: "أوْمأتْ الدراهم" أي بلغت مائة.

الثالث عشر: أن يجيء "أفعل" كأصله "فعل" في المعنى وهو قليل، مثل: "سرَى وأسْرَى" أو أن يغني عن أصله أي أن يجيء من غير أن يكون له ثلاثي مجرد لعدم وروده، مثل: "أفلح زيد" أي فاز.[1]

ثم شرع الناظم في بيان معاني صيغة "استفعال"، فقال:

٠٧٠ لِسِيْنِ الِاسْتفعالِ جَا معانِي

جاء المعاني الستة لسين "استفعال"

لطلبٍ صيرورةٍ وِجْدانِ

وتلك المعاني هي ٠١ ل"طلب"، و٠٢ "صيرورة"، و٠٣ "وجدان"

٠٧١ كذا اعتقادٌ بعدَهُ التسليمُ

كذا (مثل المذكور من الطلب وغيره) ٠٤ "اعتقاد"، وبعده (بعد "اعتقاد") ٠٥ "التسليم"

سُؤالُهمْ كاسْتخْبَرَ[2] الكريمُ

٠٦ سؤال العرب (للسؤال)، مثل: "استخبر الكريم"

المعنى: أن سين "استفعل" -الذي مصدره "استفعال"- تأتي زائدةً لستة معانٍ، وهي فيما يلي:

الأول: الطلب، وهو أن يطلب الفاعل من المفعول أصلَ الفعل،[1] وهذا هو الأكثر على هذه الصيغة "استفعل"، وهو على قسمين:

---

[1] راجع تلك معاني همزة "أفعل" في "شذا العرف"، ص ٣٥ و٣٦، و"حل المعقود"، ص ١٣١ و١٣٢، و"دروس التصريف"، ص ٦٨-٧٠.

[2] "استخبر" بالباء، وفي نسخ كتب أخرى عبارة: "استخير" بالياء، وهذه العبارة عندي غير صواب؛ لأن الياء هنا ستقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولا يوجد سبب لبقاء الياء على حاله بلا إبدال، بخلاف لفظ "استور"، الواو هنا لا تنقلب ألفا؛ لأنه يختص بوزن يدل على المشاركة، وكل ما كان كذلك لا تقلب الواو فيه ألفا كما سيأتي بيانه إن شاء الله في شرح بيت ٠٨٠ واوًا اوْ يا حُرِّكَا اقْلبْ أَلِــفَا ۞ مِنْ بعْد فتحٍ كغزا الَّذي كفى.

١٠ الطلب حقيقةً، مثل: "استغفرت الله" أي طلبت طلبا متذللا من الله المغفرةَ، و"استشرْتُ العلماء" طلبت من العلماء المشورةَ.

٢٠ الطلب مجازا، وهو الممارسة، والإجتهاد في الحصول على أصل الفعل، لأن هذا يسمى طلبا مجازا، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي،[٢]مثل: "استخرجت الذهب من الأرض" أي مارست، واجتهدت في الحصول على إخراجه من المعدن، و"واستوقدْتُ النارَ" أي مارست، واجتهدت في الحصول على إيقاد النار.

الثاني: الصيرورة،[٣] وهي صيرورةُ وتحوُّل الفاعلِ من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الفعل. وهو على قسمين:

١٠ الصيرورة حقيقة، مثل: "استحجر الطين" أي صار حجرا، و"استخلَّ الخمر" أي صار الخمر خلا.

٢٠ الصيرورة مجازا، وهو صيرورة الفاعل من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الفعل لا على الحقيقة بل بطريق المجاز كوجود وجه الشبه بينهما، مثل: "استنسر البغاثُ"[٤] أي صار البغاثُ كالنسر[٥] في قوته وشدته، و"استظلم الفاجرُ المضِلُّ" أي صار كالظلام في عدم الاهتداء.

الثالث: الوجدان –وقد سبق بيان معناه-، مثل: "استجاد زيد الأمرَ" أي وجده جيدا، و"استعظمتُ شيئا" أي وجدته عظيما.

---

[١] تعريف آخر أن معنى الطلب هو نسبة الفعل إلى الفاعل للدلالة على إرادة تحصيل الحدث من المفعول (دروس التصريف، ص ٧٨).

[٢] راجع "شذا العرف"، ص ٣٩.

[٣] وهذه الصيرورة تفارق الصيرورة المتقدمة في معاني همزة "إفعال"، فالمراد بها صيرورةُ الفاعلِ صاحبَ شيءٍ هو مما اشْتُقَّ الفعلُ منه، مثل: "ألبنتْ الشاةُ" أي صارت الشاةُ ذاتَ لبنٍ.

[٤] استنسر البغاث: مَثَلٌ، وأصل معناه: أن البغاث –وهي من الطيور الضعيفة- قد تشبهت بالنسر في قوته وشدته، وقال: "إن البغاث بأرضنا تستنسر"، ويريد أن الضعيف يقوى عندنا: إما لأنه يعتزّ بنا، ويستنصر، وإما لأنه لا قدرة لنا على دفع أضعف الناس (دروس التصريف، ص ٧٨).

[٥] النسر: طائر من الجوارح حادُّ البصر قويٌّ من الفصيلة النسرية من رتبة الصقريات وهو أكبر الجوارح حجما (راجع المعجم الوسيط، ج ٢ / ص ٩١٧).

الرابع: الاعتقاد، وهو أن يعتقد الفاعلُ أن المفعولَ موصوف بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، مثل: "استكرم زيد عمرا"[1] أي اعتقد زيدٌ أن عمرا كريم، و"استصوبتُ الأمر" أي اعتقدْتُ أن الأمر صواب.

الخامس: التسليم، وهو عدم المعارضة، والطاعة، وتفويض الأمر للغير، ويسمى أيضا باختصار حكاية الشيء. والمراد هنا تسليم نفس الفاعل إلى الله وإذعانـها لأمـره –تعالى-، مثل: "استرجع القوم عند المصيبة" أي يسلّم القوم أنفسهم إلى الله –تعالى-، وقالوا: "إنا لله وإنا إليه راجعون".

السادس: السؤال، وهو أن يسأل الفاعل أصلَ الفعل، مثل: "استخبر زيد" أي سأل الخبرَ.

(زيادة): هناك معان أخرى لسين "استفعال"، ومنها:

السابع: مطاوعة "أفعل"، مثل: "أحكمتُ البناء، فاستحكم ذلك البناءُ"، و"أقمتُ الأمر، فاستقام".

الثامن: القوة، وهو ضد الضعف، المراد هنا بها أن يَقوَى أصلُ فعلِ الفاعل، مثل: "استكبر" أي قوي كِبْرُه، و"استهتر" أي قوي هُتْرُه[2].

التاسع: أن يكون لموافقة الثلاثي في المعنى، مثل: "استأنس" أي أَنِس، و"استغنى" أي غنِيَ، و"استقر" أي قرّ.

العاشر: أن يكون لموافقة "أفعل"، مثل"استجاب" أي أجاب، و"استيقن" أي أيقن.

الحادي عشر: أن يكون لموافقة "تفَعَّلَ" للتكلف، وهو أن يعانِي الفاعلُ لحصول أصل الفعل، مثل: "استكبر زيد" أي تكبر، معناه: أن يعاني زيد لحصول الكِبر، و"استعظم" أي تعظّم، معناه: أن يعاني لحصول العَظَمَة.

---

[1] وقد وضع صاحبا "شذا العرف" و"دروس التصريف" هذا المثالَ في معنى الوجدان الذي هو المصادفة، والوجود على الصفة، فكان معنى "استكرمت زيدا" أي وجدته كريما.

[2] الهتر: ذهاب العقل من مرض، أو كِبَر، أو حزن، أو نحوها (المعجم الوسيط، ج ٢ / ص ٩٧١).

الثاني عشر: أن يكون لموافقة "افتعل"، مثل: "استعصم" أي اعتصم، و"استسقى" أي استقى.

الثالث عشر: أن يجيء من غير أن يكون له فعل ثلاثي مجرد، فيكتفي بالمزيد، مثل: "استحيى" أي أخذه الحياءُ.

(أقسام الفعل من حيث الصحة والاعتلال)

(الفعل المعتل وأقسامه)

٠٧٢ حروفُ وَايْ هِيَ حروفُ العلّةِ

الحروف -التي هي الواو، والألف، والياء- هي تسمى بحروف العلة

والمدِّ ثم اللّينِ والزيادةِ

وحروف المد وحروف اللين وحروف الزيادة

المعنى: أن الحروف التي هي الواو والياء والألف تسمى بأربعة الأسماء، وهي:

٠١ حروف العلّة، سميت بها؛ لكثرة تغيُّرها من نقص، وزيادة، وقلب، وإبدال، كما أن العلة العرفية تارة تنقص، وتارة تزيد، وتارة تبدل بصحة، وتارة بعلة أخرى. وهي توجد في أنواع الكلمات: الاسم، مثل: "بيت، وثوب، ومال"، والفعل، مثل: "يغزو، ويرمي، وباع"، والحرف، مثل: "لوْ، وكيْ، وما".

٠٢ حروف المد، سميت به؛ لامتداد الصوت عند النطق بها بشرط أن تكون ساكنةً ومناسِبةً لحركة ما قبلها، مثل قولك: "جاء فيه نور"

٠٣ حروف اللين، سميت به؛ لخروجها من مخرجها بسهولة بدون مشقة بشرط أن تكون ساكنةً، سواء كانت مناسِبةً لحركة ما قبلها أو لا. فكل مد لين ولا عكس،[1] مثل قولك: "يبلى ثَوْبٌ لي".

٠٤ حروف الزيادة،[2] سميت بها؛ لأنها تزاد على أصل الكلمة، مثل قولك: "يتلألأ جوهران".

---

[1] والألف مد ولين أبدا؛ لسكونها، وانفتاح ما قبلها على التأبيد، والواو والياء تارة تكونان مدا ولينا إذا سكنتا، وجانسهما حركةُ ما قبلهما، كما في "يقول"، و"يبيع"، وتارة لينا فقط كما في "قول" و"بيع"، وتارة لا مدا ولا لينا، بل بمنزلة الحرف الصحيح، وذلك إذا تحركتا، نحو: "وعد" و"يسر". (حل المعقود، ص ١٣٤).

[2] وهذا لا ينافي ما تقدم من أن حروف الزيادة عشرة؛ لأن إطلاق العام على بعض أفراده لمزية لا ينافي عمومه.

وهذه الحروف الثلاثة إذا لحقت الفعلَ -سواء كانت في فائه أو عينه أو لامه- صار معتلا.

فالمعتل هو ما كان أحد أصوله –الفاء، أو العين، أو اللام- حرفا من حروف العلة، وله عدة أقسام يذكرها الناظم، وهي:

القسم الأول من أقسام المعتل: المثال، وهو ما كانت فاؤه حرفَ علة، فقال:

٠٧٣ فإنْ يكُنْ بِبَعْضِها الماضِي افْتَتَحْ

فإن يكن افتتح القارئُ الفعلَ الماضيَ ببعض حروف العلة "واي"

فسَمِّ مُعْتَلًّا مِثالًا كوَضَحْ

فسمّ ذلك الماضيَ معتلا مثالا كلفظ "وضح"

المعنى: أنه إذا افتُتِح الفعلُ الماضي ببعض حروف العلة سُمي مثالًا، مثل: "وضح"، و"يسر". وسمي بالمثال؛ لأن ماضيه مثلُ السالم في الصحة، وعدم الإعلال عند اتصال الضمائر به. ويكون بعضُ حروف العلة واوا أو ياءً ولا يمكن أن تكون ألفا[١] كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه عند ذلك، ولذلك ينقسم المثال إلى قسمين:

الأول: المثال الواوي، مثل: "وجِل، وجُه، وضَع، ورِث، ووعَد".[٢]

الثاني: المثال اليائي، مثل: "يئِس، وينَع[٣]، ويمَن، ويسر"[٤]

[١] لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لايقع ابتداءً، بخلاف الواوي والياء؛ فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وَقَعَا فاءً، أما الألف؛ فإنها تقع وسطا وآخرا، وإن لم تكن أصلية، نحو: "قال، وباع، وخاف، ورمى، وغزا، ودعا" (دروس التصريف، ص ١٤٠).

[٢] بهذه الأمثلة يُعرَف أنّ المثال الواوي جاء من خمسة أبواب: باب "علم يعلم" كـ"وجِل يوجَل"، وباب "كرُم يكرُم" كـ"وجُه يوجُه"، وباب "نفع ينفَع" كـ"وضع يضَع"، وباب "حسِب يحسِب" كـ"ورث يرِث"، وباب "ضرب يضرِب" كـ"وعد يعد"، ولم يجئ على باب "نصر ينصُر" إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر، وهي قولهم: "وجد يجُد" وكان حقهم أن يقولوا "يوجد"، حذفوا الواوَ شذوذا واستثقالا (راجع المرجع السابق، ص ١٤٠)، واللغة الفصيحة فتح عينه في الماضي، وكسرها في المضارع، ولهذا تُحْذَف الواوُ من "يجد" لوقوعها بين الياء والكسرة (راجع حل المعقود، ص ١٣٥).

[٣] جاء هذا الفعلُ من بابين: باب "نفع ينفَع"، وباب "ضرب يضرِب".

[٤] بهذه الأمثلة يُعرَف أن المثال اليائي جاء من أربعة أبواب: باب "علم يعلم" كـ"يئس ييأس"، وباب "نفع ينفَع" كـ"ينع يينع"، وباب "نصر ينصر" كـ"يمن ييمُن"، وباب "ضرب يضرب" كـ"يسر ييسر"، وكانت أمثلته في العربية قليلة جدا (راجع دروس التصريف، ص ١٤١).

القسم الثاني من أقسام المعتل: الناقص، وهو ما كانت لامه حرف علة، فقال:

٠٧٤ وناقصًا قُلْ كغَزَا إنِ اخْتُتِمْ

وقُلْ ناقصًا للماضي المشتمل على حرف العلة، كلفظ "غزا" إن اختُتِم الماضي

بِهِ ....

ببعض حروف العلة

المعنى: أنه إذا اختُتِم الفعلُ الماضي ببعض حروف العلة سمي ناقصا، مثل: "غزا"، و"رمى". وسمي به؛ لنقصان آخر حروفه بحذفه في بعض تصاريفه كحالة الجزم، نحو: "لم يغز، ولم يرم"، أو لنقصان الحركة منه حالة الرفع، نحو: "يغزُوْ ويرمِيْ". وهو -من حيث أصلُ حرف علته- ينقسم إلى قسمين:

الأول: الناقص الواوي، مثل: "رَخُوَ"، و"رضي"، أصله: "رضِوَ"،[١] و"غزا"، أصله: "غَزَوَ"[٢]

الثاني: الناقص اليائي، مثل: "رقِيَ"، و"رمى"، أصله: "رمَيَ"،[٣] و"نهُوَ"، أصله "نهُيَ".[٤]

القسم الثالث من أقسام المعتلّ: الأجوف، وهو ما كانت عينه حرفَ علةٍ، فقال:

٠٧٤ ....

... وإنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفَا عُلِمْ

وإن كان بعض حروف العلة في جوف الماضي ووسطه، عُلِمَ وسُمي الماضيْ الأجوفَ

---

[١] قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

[٢] قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[٣] قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[٤] قلبت الياء واوا لتطرفها وانضمام ما قبلها.

وبهذه الأمثلة الستة يُعرَف أن الناقص كانت أنواعه ستة؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله، وإما أن ينقلب ألفا، وإما أن تنقلب الواو ياء، أو الياء واوا. ويجيء الناقص على خمسة أبواب: باب "ضرب يضرب" كـ"مرى يمري"، ولا يكون إلا يائيا، وباب "نصر ينصر" كـ"دعا يدعو"، ولا يكون إلا واويا، وباب"فتح يفتح" وقد يكون واويا، مثل: "صغى يصغى"، وقد يكون يائيا، مثل: "نهى ينهى"، وباب "كرُم يكرُم كـ"سرو يسرو"، ولا يكون إلا واويا، وباب "علم يعلم" وقد يكون واويا، مثل: "حظي يحظى"، وقد يكون يائيا، مثل: "رقِيَ يرقى" (راجع دروس التصريف، ص ١٥٦).

المعنى: أن الفعل الماضي إذا كان بعضُ حروف العلة في وسطه –وهو عين الفعل-، سمي بالأجوف، مثل: "قال، وباع".وسمي به؛ لخلو جوفه أي وسطه من الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه. وهو -باعتبار أصل حرف علته- ينقسم إلى قسمين:

الأول: الأجوف الواوي، مثل: "عَوِرَ"، و"تقاوَل"، و"صام"، أصله: "صَوَمَ"،[١] و"أقام"، أصله: "أقْوَمَ".[٢]

الثاني: الأجوف اليائي، مثل: "حَيِدَ"، و"تبايع"، و"جاء"، أصله: "جيَأ"[٣]، و"استخار"، أصله: "استخْيَرَ"[٤].

القسم الرابع من أقسام المعتلّ: اللفيف، وهو ما اجتمع فيه حرفان من حروف العلة، وهو على قسمين:

الأول: اللفيف المقرون، وهو ما كانت عينه ولامه حرفين من أحرف العلة، فقال:

٠٧٥ وبِلفيفٍ ذِي اقْترانٍ سمٍّ إنْ

سمّ الماضيَ بلفيف صاحب اقتران (لفيف مقرون) إنْ

عينٌ لهُ منها كلامٍ تسْتَبِنْ

تستبنْ عينٌ كائنةٌ للماضي كاللام من حروف العلة

المعنى: أن الماضي إن كانت عينه ولامه من حروف العلة سمي لفيفا مقرونا، مثل: "طوى، ونوى". وسمي باللفيف لالتفاف أحد حرفي العلة فيه بالآخر، أو من اللف بمعنى

---

[١] قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[٢] نقلت حركة الواو إلى ما قبلها لتحركها وسكون حرف صحيح قبلها دفعا للثقل، فصار: "أقَوْم"، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فصار: "أقام".

[٣] قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[٤] نقلت حركة الياء إلى ما قبلها، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

وبهذه الأمثلة يُعْرَف أن الأجوف كانت أنواعه أربعة؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله، وإما أن ينقلب ألفا. ويجيء الأجوف على ثلاثة أبواب: باب "علم يعلم"، وقد يكون واويا، مثل: "خاف يخاف"، و"عور يعور"، وقد يكون يائيا، مثل: "هاب يهاب"، و"غيد يغيَد"، وباب "نصر ينصر"، مثل: "ذاب يذوب"، ولا يكون إلا واويا، وباب "ضرب يضرب"، مثل: "طاب يطيب"، ولا يكون إلا يائيا. (راجع دروس التصريف، ص ١٤٥ و١٤٦).

الخلْط لخلط الحرف الصحيح بحرف العلة، وسمي بالمقرون لاقتران أحد حرفي العلة بالآخر فيه، مثال آخر: "حوى"، أصله: "حوَوَ"،[1] و"قوِي"، أصله: "قوِوَ"،[2] و"هوِيَ"، و"شوى"، أصله: "شوَيَ"،[3] و"حيِيَ، وعيِيَ"[4].

الثاني: اللفيف المفروق، وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العلة، فقال:

٠٧٦ وإنْ تكنْ فاءٌ له ولامُ

وإن تكنْ فاء للماضي ولام له كائنتين من حروف العلة

فذُو افْتِراقٍ كوَفى الغلامُ

فالماضي صاحب افتراق (اللفيف المفروق) كلفظ "وَفَى" في قولك: "وفى الغلام"

المعنى: أن الماضي إن كانت فاؤه ولامه من حروف العلة سمي لفيفا مفروقًا، مثل: "وفى، ووقى". وسمي بالمفروق لافتراق حرفي العلة فيه بحرف صحيح، مثال آخر: "يدِيَ"،[5] و"وحى"، أصله: "وحَيَ"،[6] و"ولِيَ".[7]

---

[1] قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[2] قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

[3] قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[4] وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلا، وليس فيه عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين، هما: "حيِيَ، وعيِيَ"، وليس فيه عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلا. (دروس التصريف، ص ١٦٩).

وبهذه الأمثلة يُعرَف أن اللفيف المقرون كانت أنواعه خمسة، وهي ٠١ ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفا، مثل: "حوى"، و٠٢ ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء، مثل: "قوي"، و٠٣ ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها، مثل: "هوِيَ"، و٠٤ ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفا، مثل: "شوى"، و٠٥ ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها ، مثل: "حيِيَ، وعيِيَ". ويجيء اللفيف المقرون على بابين: باب "ضرب يضرب"، مثل: "حوى" وباب "علم يعلم" ، مثل "قوي". (المرجع السابق، ص ١٦٩ و١٧٠).

[5] يدِيَ: ضعف، يدِيَ من يده: ذهبت يده ويبست وشلت (المعجم الوسيط، ج ٢ / ١٠٦٣).

[6] قلبت الياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

[7] وبهذه الأمثلة يعرف أن اللفيف المفروق كانت أنواعه ثلاثة وهي ٠١ ما فاؤه ياء ولامه ياء باقية على حالها، مثل: "يدِي"، ولا يوجد منه ما فاؤه ياء إلا هذا المثال، و٠٢ ما فاؤه واو وأصل لامه الياء وقد انقلبت ألفا، مثل: "وحى"، و٠٣ ما فاؤه واو ولامه ياء باقية على حالها، مثل "وَلِيَ". ويجيء اللفيف المفروق على ثلاثة أبواب: باب "ضرب يضرب"، مثل: "وعى يعي"، وباب "علم يعلم"، مثل: "وجِي يوجى"، وباب "حسِبَ يحسِب"، مثل: "ولِيَ يلِي". (دروس التصريف، ص ١٦٦).

(الفعل الصحيح وأقسامه)

ثم شرع الناظم في بيان الفعل الصحيح وأقسامه. والفعل الصحيح هو ما خلا من أحرف العلة، مثل: "فتح، وأمِنَ، وعزّ، وزلزل"، وله ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول من أقسام الصحيح: المضاعف، وهو على نوعين: المضاعف الثلاثي، والمضاعف الرباعي.

فالمضاعف الثلاثي هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، فقال:

٠٧٧ وادْغِمْ لِمِثْلَيْ نَحْوِ يَا زَيْدُ اكْفُفَا

وأَدغِمْ لِحرفين مثْلين لنحو لفظ "اكفف" في قولك: "يا زيدُ اكففنْ"

فكُفَّ قُلْ وسَمِّه المُضاعَفَا

فقلْ بعد إدغامه "كُفّ"،[1] وسمّ ذلك الفعلَ مضاعفا

المعنى: أن الفعل -الذي عينه ولامه حرفان متماثلان أي من جنس واحد- يدغم له أوّلُهما في ثانيهما فرارا من الثقل، واختيارا للخفة المقصودة من الإعلال، مثل: "كفّ، وقرّ، وعضّ"،[2] أصلها: "كفَفَ، وقرَرَ، وعضَض"،[3] ويسمى هذا الفعلُ بالمضاعف، أو المضعّف لتكرير أحد حروفه وجعْله ضِعْفين.

(زيادة): لم يذكر الناظم النوعَ الثاني من المضاعف، وهو المضاعف الرباعي. فالمضاعف الرباعي هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، مثل: "زلزل، ودمدم[4]، وعسعس[1]"، وكان هذا الفعل مثل السالم في جميع أحكامه.

---

[1] نقلت حركة الفاء الأولى للكاف، واستغني عن همزة الوصل، وأدغمت الفاء الأولى في الثانية، ففتحت الثانية تخفيفا، أو ضمت إتباعا أي لعين الفعل، أو كسرت تخلصا من الساكنين، فصار: "كُفّ" (حل المعقود، ص ١٣٩).

[2] "عضّ" أصله: "عضض"، حذفت حركةُ الضاد الأولى لأجل الإدغام، فصار: "عضْضَ"، ثم أدغمت الضاد الأولى في الثانية، فصار: "عضّ"، فقِسْ عليه ما قبله.

[3] يجيء المضاعف من ثلاثة أبواب، وهي باب "نصر ينصر"، مثل: "كفّ يكُف، وشدّ يشُدّ"، وباب "ضرب يضرب"، مثل: "قر يقر، وفر يفر"، وباب "فتح يفتح"، مثل: "عض يعض، وحس يحس". (راجع حل المعقود، ص ١٤٠).

[4] دمدم عَلَيْهِ: غضب، وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز: {فدمدم عَلَيْهِم رَبهم بذنبهم}، وَدمدم الْقَوْمَ، وَعَلَيْهِم: طحنهم، فأهلكهم. وَدمدم الشَّيْء: أهلكه مستأصلا، وَدمدم عَليه الْقَبْر وَمَا أشبهه: سوّى أَو أطبق (المعجم الوسيط، ج ١ / ص ٢٩٦).

القسم الثاني من أقسام الصحيح: المهموز، وهو ما كان في أحد أصوله همزة، فقال:

٠٧٨ مهموزٌ الذي على الهمْز اشْتَمَلْ

الفعل الذي اشتمل على الهمزة هو مهموز

نحوُ قَرَا سَأَلَ قبل ما أَفَلْ[٢]

نحو قولك: "قرأ سأل قبل ما أفل" ("قرأ" مهموز اللام، و"سأل" مهموز العين، و"أفل" مهموز الفاء)

المعنى: أن الفعل إن كانت في أحد أصوله همزة سمي مهموزا، مثل: "أفل، وسأل، وقرأ". وسمي به لاشتماله على حرف الهمزة، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مهموز الفاء، مثل: "أفل، وأبَق، وأهَب، وأمِن، وأسُل".[٣]

الثاني: مهموز العين، مثل: "سأل، ويئِس، ولؤُم"[٤]

الثالث: مهموز اللام، مثل: "قرأ، وهنأ، وخطِئَ، وجرُؤ، وبرأ".[٥]

---

[١] عسعس الليلُ: أقبل بظلامه، وعَسْعَسَ الذئبُ: طاف بالليل. عَسْعَسَ السَّحابُ: دنا من الأرض ليلاً، وعَسْعَسَ الأمرَ: عَماه لبَّسَه. عَسْعَسَ الشيءَ: حرَّكَهُ (المعجم الوسيط، ج ٢ / ٦٠٠).

[٢] وهو من بابي "ضرب يضرب"، و"قعد يقعد"، أفل النَّجْم أَفلا وأفولا: غَابَ فَهُوَ آفل (ج) أفل، وأفول. وَفِي الْقُرْآن: {فَلَمَّا أفل قَالَ لَا أحب الآفلين (المرجع السابق، ج ١ / ص ٢١].

[٣] (أسل) أسالة: ملس واستوى فهو أسيل، يقال: خد أسيل، وكف أسيلة الأصابع (المرجع السابق، ج ١ / ص ١٨). يقال: رجل أسيل الخد، أي لين الخد طويله (دروس التصريف، ص ١٣٦).

ويجيء مهموز الفاء على خمسة أبواب: باب "نصر ينصر" ، مثل: "أفل يأفل"، وباب "ضرب يضرب"، مثل: "أبق يأبق"، وباب "فتح يفتح"، مثل: "أهب يأهب"، وباب "علم يعلم"، مثل: "أمن يأمن"، وباب "حسُن يحسُن"، مثل: "أسُل يأسُل" (راجع حل المعقود، ص ١٤٢، ودروس التصريف، ص ١٣٦).

[٤] ويجيء مهموز العين على ثلاثة أبواب: باب "فتح يفتح"، مثل: "سأل يسأل"، وباب "علم يعلم"، مثل: "يئس ييأس"، وباب "حسُن يحسُن"، مثل: "لؤم يلؤم" (دروس التصريف، ص ١٣٦).

[٥] وجاء هذا الفعل أي "برأ" على مثال فتَح، وكرُم، وفرِح (المرجع السابق، ص ١٣٧).

ويجيء مهموز اللام على خمسة أبواب: باب "فتح يفتح"، مثل: قرأ يقرأ"، وباب "ضرب يضرب"، مثل: هنأ يهنئ"، وباب علم يعلم"، مثل: "خطئ يخطأ"، وباب "حسن يحسن"، مثل: "جرُؤَ يجرؤ"، وباب "نصر ينصر"، مثل: "برأ يبرؤ". (المرجع السابق، ص ١٣٦ و١٣٧).

القسم الثالث من أقسام الصحيح: السالم، وهو ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة، فقال:

٠٧٩ ثمَّ الصحيحُ ما عدا الذي ذُكِرْ

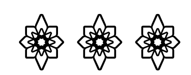
ثم الصحيح (السالم) هو الفعل الذي عدا (سوى) الذي ذُكِرَ من الأقسام الستة (المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف، والمضاعف، والمهموز)

كاغْفِرْ لنا ربِّي كمَنْ له غُفِرْ

كلفظ "اغفر" في قولك "اغفِرْ لنا يا ربي كغفْرانك لمن غُفِر له"

المعنى: أن الفعل إذا كان غير ما ذُكِرَ من الأقسام المذكورة من المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف، والمضاعف، والمهموز –وهو ما ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة- سمي صحيحا عند الناظم، والذي استقر عليه الاصطلاح أن هذا الفعل سمي بالسالم لسلامة حروفه الأصلية من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة كما هو مشهور، وهو من أقسام الصحيح، مثل:"غفر".

فتحصّل لنا أن أنواع الفعل –صحيحه، ومعتله- ثمانية، وهي السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المقرون، واللفيف المفروق.



﴿باب المعتلات والمضاعف والمهموز﴾

ثم شرع الناظم في بيان تصريف الأفعالِ: المعتلات من المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف، والفعلِ المضاعف، والفعلِ المهموز، فقال:

٠٨٠ واوًا اوْ يا حُرِّكَا اقْلبْ أَلِفَا

اقلبْ واوا أو ياءً محرَّكتين ألفا

مِنْ بعْد فتحٍ كغزا الَّذي كفى

إن كانت تلك الواو والياء من بعد فتح، كقولك "غزا الشخصُ الذي كفى" ("غزا" أصله غزو و"كفى" أصله كفيَ)

المعنى: أن الواو أو الياء إذا كانتا متحركتين وانْفَتَحَ ما قبلهما تُقلَب ألفا، مثل: "غزا، وكفى،[١] وقال، وباع"، أصلها: "غزَوَ، وكفيَ، وقوَل، وبيَع"[٢].

(زيادة): هناك شروط لا بد منها لهذه القاعدة الإعلالية، وهي:

الأول: أن تتحركا، خرج به مثلُ: "القوْل والبَيْع"؛ لسكونهما.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية، خرج به مثلُ: "جَيَلٌ وتوَم" مخفَّفي جيْأل وتوأم، وقوله –تعالى-: {اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ}، و{لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ}، {وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ}.

الثالث: أن يفتح ما قبلهما، خرج به مثلُ: "العِوَض، والحِيَل، والسُوَر".

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة، أي في كلمتيهما، خرج به قولك: "إن عمر وجد يزيد".

الخامس: أن يكون اتصالهما أصليا، خرج به مثلُ ما لو بُنِيَ مِثْلُ "عَلَبِط" من الغَزْوِ، والرّمْي، فيقال: "الغَزَوِ، والرَمَيِ" منقوصا، ولا تقلب الواو والياء ألفا؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل: "غزاوِيْ، ورمايي"، لأن "علبطا" أصله: "علابط".

---

[١] الفرق بين المثالين -مما حروفه ثلاثة- واضح، لأن ما أصله واو يكتب ألفا على هيئة الألف القائمة، وأما ما أصله ياء يكتب ألفا على هيئة الياء.

[٢] قلب حرف العلة منها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: "غزا، وكفى، وقال، وباع".

السادس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف، ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، خرج به "بيان، وطويل، وغيور، وخورْنق"، لأن ما بعدهما ساكن، وهما عينان، وخرج به "رميَا وغزَوَا، وفتيَان، وعصَوَان"، لأنه يليهما ألف، وخرج به "علويّ، وفتويّ"، لأنه يليهما ياء مشددة، وهما لامان.

السابع: أن لا تكون إحداهما عينا لماضي "فَعِل" الذي الوصفُ منه على "أَفْعَل"، فلا تقلبان في مثل "حوِلَ، وغيِدَ"، والوصف منهما "أَعْوَر، وأَغْيَد".

الثامن: أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل، فلا تقلبان في مثل: "الغيَد، والحوَل".

التاسع: –وهو مختص بالواو- أن لا يكون عينا لماضي "افتعل" الدال على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية والمفعولية، فلا تقلب في مثل: "اجتوروا، واشتوروا"، بمعنى "تجاوروا، وتشاوروا".

العاشر: أن لا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعتلال، فلا تقلبان في مثل: "الحوى" مصدر "حوى" إذا اسودّ، أصله: "حوَوٌ"، ومثل: "الحيا" للغيث، أصله: "حيَيٌ"، ومثل: "الهوى"، أصله: "هوَيٌ". فلا تقلب عينُ فعلِها من هذه الأمثلة.

الحادي عشر: أن لا تكون عينا لِمَا آخرُه زيادة تخص الأسماء، فلا تقلبان في مثل: "جوَلان، وسيَلان".[١]

(الفعل الناقص)

ثم شرع الناظم في بيان الفعل المعتل الناقص فيما كان مسندا للجمع المذكر الغائب، وللمثنى المؤنث الغائب، وللمفرد المؤنث الغائب، ثم لجمع الإناث، وللمثنى المذكر الغائب، ولضمير الرفع المتحرك، فقال:

٠٨١ ثمّ غزَوْا وغزَتَا كذَا غزَتْ

ثم لفظ "غزوا" (أصله غَزَوُوْا)، و"غزتا" (أصله غَزَوَتَا)، وكما ذُكر من غزوا وغزتا لفظُ "غزتْ" (أصله غزوَتْ)

وألِفٌ للساكنين حُذِفَتْ

وألف مبدلة من واو أو ياء في تلك الكلمات حُذِفت لدفع التقاء الساكنين

---

[١] راجع شرح الأشموني لألفية ابن مالك ج ٤ / ص ١١٥-١١٩.

المعنى: أن المعتل الناقص –سواء كان واويا أو يائيا- إذا كان مسندا للجمع المذكر الغائب، قلبت واوه أو ياؤه ألفا، ثم حذفت الألف دفعًا لالتقاء الساكنين، مثل: "غزَوْا، وكفَوْا"[١]، أصلهما: "غزوُوا، وكفيُوا"، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاحِ ما قبلهما، فصارا: "غزَاوْا، وكفَاوْا"، فاجتمع الساكنان على غير حده، وهما الألفُ المبدلة من الواو والياء، وواوُ الجمع، فحذفت الألف دفعا لالتقاء الساكنين، فصارا: "غزَوْا، وكفَوْا".[٢]

وأنه إذا كان مسندا للمثنى المؤنث الغائب أُجْرِيَ عليه مثلُ ما أجري على الناقص المسند للجمع المذكر الغائب، مثل: "غزَتَا، وكفَتَا"[٣]، أصلهما: "غزوَتا، وكفوَتا"، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فصارا: "غزاتَا، وكفاتا"، فاجتمع الساكنان على غير حده، وهما الألف المبدلة من الواو والياء، وتاءُ التأنيث في الأصل[٤]، فحذفت الألف دفعا لالتقاء الساكنين، فصارا: "غزَتا، وكفَتَا".[٥]

وأنه إذا كان مسندا للمفرد المؤنث الغائب، أُجْرِيَ عليه مثلُ ما أجري على الناقص المسند للجمع المذكر الغائب، والمثنى المؤنث الغائب، مثل: "غزَتْ، وكفَتْ" أصلهما: "غزوَتْ وكفَيَتْ"، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فصارا: "غزاتْ، وكفاتْ"، فاجتمع الساكنان على غير حده، وهما الألف المبدلة من الواو والياء، وتاء التأنيث، فحذفت الألفُ دفعا لالتقاء الساكنين، فصارا: "غزَتْ، وكفَتْ".

---

[١] الواو هنا ضمير الجمع، والألف فارقة بين واو الجمع، وواو العطف.

[٢] وإنما حذفت الألف دون الواو؛ لأنها ضمير الفاعل، ولم يوجد شيء يدل عليها لَمَا حذفت، بخلاف الألف؛ فإنها حرف، وتدل عليها الفتحة قبلها، ولم يقلبوا الفتحة ضمة مجانسة للواو لتدل على الألف المحذوفة (حل المعقود، ص ١٤٨).

[٣] التاء هنا علامة التأنيث لا الضمير كما زعم بعضهم، والألف ضمير التثنية.

[٤] وتاء التأنيث ساكنة في أصل الوضع، وإنما حُرِّكت هنا؛ لاتصالها بألف التثنية؛ لأنها لو لم تتحرك لزم حذف أحدهما لاجتماع الساكنين، ولا يجوز حذف التاء؛ لأنها علامة المؤنث، ولا الألف؛ لأنها ضمير التثنية، فحركة التاء عارضة، والعارض كالعدم. (حل المعقود، ص ١٤٨).

[٥] وإنما كانت الألف أولى بالحذف من التاء؛ لأن التاء علامة، والعلامة لا تحذف، ومع أن هذه الفتحة التي قبل الألف تدل عليها، ولم يوجد شيء يدل على التاء لَما خذفت (راجع المرجع السابق).

٠٨٢ والقلْبُ في جمْعِ الإناثِ مُنْتَفِي

والقلب -لواو الناقص ويائه ألفا في الفعل المسند لجمع الإناث- منتفٍ

وغزوَا كذا غزَوْتُ فاقْتَفِيْ

والقلب منتف أيضا في مثل "غزَوَا" (الناقص المسند لضمير المثنى المذكر)،

وكذا (مثل مَا ذُكِر من جمع الإناث والمثنى المذكر) لفظُ "غزوتُ" (الناقص المسند لضمير الرفع المتحرك)،

فاقْتَفِ واتَّبِعْ القومَ فيما قالوه

المعنى: أن الواو والياء في الفعل الناقص المسند لجمع الإناث لا تقلبان ألفا، مثل: "غزَوْن، وكَفَيْنَ"؛ لأنهما ساكنتان، واشترط في قلبهما ألفا أن تكونا متحركتين في الأصل.[1]

وكذلك الفعل الناقص المسند للمثنى المذكر الغائب، فلا تقلبان ألفا، مثل: "غزوَا، وكفيَا"؛ لأنهما لو قلبتا ألفا لزم اجتماع الساكنين على غير حده، وهما الألف المبدلة من الواو والياء، وألفُ التثنية، فيلزم حذف أحدهما، وبالحذف يلتبس المثنى بالمفرد.

وكذلك الفعل الناقص المسند لضمير الرفع المتحرك، سواء كان للمخاطب مفردا، أو مثنى، أو جمعا، مثل: "غزوتَ، وغزوتما، وغزوتم، وكفيتَ، وكفيتما، وكفيتم"، أو للمخاطبة، للمخاطب مفردة أو مثناة أو جمعا، مثل: "غزوتِ، وغزوتما، وغزوتنّ، وكفيتِ، وكفيتما، وكفيتنّ"، أو للمتكلم وحده أو مع الغير، مثل: "غزوتُ، وغزونا، وكفيتُ، وكفينا"، فلا تقلبان ألفا؛ لأنهما غير متحركتين.

(الفعل الأجوف)

ثم شرع الناظم في بيان الفعل المعتل الأحوف، فقال:

٠٨٣ وانْسُبْ[2] لِأَجْوَفَ كقَالَ كَالَ ما

وانسُبْ للفعل الأجوف واويا، مثل: "قال" ويائيا، مثل: "كال" ما كان من الإعلال

[1] والواو والياء الساكنتان لا تقلبان ألفا إلا في موضع يكون فيه سكونهما غير أصلي بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما، نحو: "أقام، ويهاب"، أصلهما: "أقوم، ويهيب" بسكون ما قبلهما، نقلت حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما، وقلبتا ألفا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال، فصار: "أقام، ويهاب" فلذلك حذفت الألف المقلوبة من الواو والياء لما أسند لجمع الإناث، مثل: "أقمن ويهبْن"؛ لأن الواو والياء متحركتان في الأصل. (راجع حل المعقود، ص ١٤٩).

[2] (وانسُب) بضم السين المهملة أمر من "نسب" من باب "قتل" أي اعز (المرجع السابق، ص ١٥٠).

لِكَغزَا ثُمَّ كَفى قَدِ انْتَمَى

لمثل "غزا" (ناقص واوي)، و"كفى" (ناقص يائي) من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما بعد فتح، فقد انتمى وانتسب هذا الإعلالُ (ما كان لكغزا وكفى من الإعلال)

٨٤. كغَزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ

كحذف ألف "غزت" المبدلة من واوه، احذفْ ألفا من "قلن" (الأجوف الواوي المسند لنون الإناث) أو

كِلْنَ بِضَمٍّ فَا وكسْرِها رَوَوْا

مِنْ كِلْنَ (الأجوف اليائي المسند لنون الإناث)،

روى الصرفيّون عن العرب هذين المثالين بضم فاء "قلن"، وكسر فاء "كلن"

المعنى: أن الواو والياء في الفعل الأجوف تقلبان ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، مثل: "قال، وكال"، أصلهما: "قوَلَ، وكَيَل"،[1] كما قلبتا ألفا في الناقص، مثل: "غزا، وكفى".

وكما حُذِفَتْ الألف المبدلة من الواو والياء في الناقص المسند للمفرد المؤنث الغائبة دفعا لالتقاء الساكنين، مثل: "غزَتْ"، حذفت الألف المبدلة من الواو والياء في الأجوف المسند لنون الإناث وغيرها من ضمير الرفع المتحرك دفعا لالتقاء الساكنين، مثل: "قُلْنَ[2]، وقلتَ، وقلتما، وقلتم، وقلتِ، وقلتما، وقلتن، وقلتُ، وقلنا، وكِلْنَ[3]، وكلتَ، وكلتما، وكلتم، وكلتِ، وكلتما، وكلتن، وكلتُ، وكلنا"، أصلهما: "قَوَلْنَ، وقولتَ، وقولْتما،

---

[1] قلبت الواو والياء ألفا، فصارا: "قال وكال"

[2] "قُلْنَ" أصله: "قَوَلْنا"، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: "قالْنَ"، فاجتمع الساكنان، وهما الألف المبدلة من الواو واللام، فحذفت الألف دفعا لالتقاء الساكنين، فصار: "قَلْنَ"، ثم أبدلت فتحة القاف ضمة لتدل على الواو المحذوفة بعد إبدالها ألفا، فصار: "قُلْنَ"، وقسْ على هذا الإعلال ما بعده من الأمثلة.

وهذا ما عليه صاحب الأصل، وقال بعضهم بضم الواو؛ لأن "فعَل" بفتح العين من الأجوف إذا كان واويا ينقل إلى "فعُل" بضم العين إذا اتصل به ضمير نون الإناث وغيرها من ضمير الرفع المتحرك بعد سكون اللام؛ ليكون إعلال الواو بالحذف بعد نقل حركتها إلى ما قبلها المسكن فرارا من توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لتكون دليلا عليها، فصار: "قلن" بضم القاف (راجع حل المعقود، ص ١٥٠ و١٥١).

[3] "كِلْنَ" أصله كَيَلْن، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: "كالْنَ"، فاجتمع الساكنان، وهما الألف المبدلة من الياء واللام، فحذفت الألف دفعا لالتقاء الساكنين، فصار: "كَلْنَ"، ثم أبدلت فتحة القاف كسرة لتدل على الياء المحذوفة بعد إبدالها ألفا، فصار: "كِلْنَ"، وقسْ على هذا الإعلال ما بعده من الأمثلة (راجع المرجع السابق، ص ١٥١).

وقولتم، وقولتِ، وقولتما، وقولتن، وقولتُ، وقولنا، وكَيِلْنَ، وكيلتَ، وكيلتما، وكيلتم، وكيلتِ، وكيلتما، وكيلتن، وكيلتُ، وكيلنا".

ولفظ "قُلن" بضم فائه للدلالة على الواو المحذوفة، و"كِلْن" بكسرها للدلالة على الياء المحذوفة.

ثم شرع الناظم في بيان إبقاء الياء إذا انكسر الحرف الذي قبلها، فقال:

٠٨٥ والياءُ إنْ ما قبلَها قد انْكسَرْ

والياء الساكنة أو المفتوحة إن انكسر الحرفُ الذي قبلها

فابْقِ مثالُه خَشِيتَ للضرَرْ

فابْقِ واتْرُكْ الياء على حالها، مثاله: خشِيْتَ الضررَ

المعنى: أن الياء إذا انكسر الحرفُ الذي قبلها تبقى على حالها، وذلك فيما إذا كانت الياء ساكنة، مثل: "خشِيْت"، أو مفتوحة، مثل: "خَشِيَ"؛ لعدم ما يوجب التغيير في هذين الحالين، ولعدم ثِقَلِ الفتحة على الياء.

وأما إذا كانت الياء مضمومة وما قبلها مكسور فهي تتحرك بالسكون للثقل -والكلمة من المنقوص-، مثل: "يمرِيْ"، أصله: "يمرِيُ"، وأما إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح فهي تقلب ألفا، مثل: "يخشى"، أصله يخشيُ[1]، أو تقلب ألفا ثم تحذف لاستثقال الضمة، مثل: "يخشون"، أصله: "يخشيُوْن"،[2] وهو كما سبق بيانه.

(فصل: قلب الياء واوا وقلب الواو ياء)

ثم شرع الناظم في بيان قلب الياء واوا، وقلب الواو ياء، فقال:

٠٨٦ أَوْ ضُمَّ مَعْ سُكُوْنِها فَصَيِّرِ

أو الياء إن ضمَّ الحرفُ قبلها مع سكونها فصيّرْ تلك الياء

واوًا فَقُلْ يُوسِرُ فِيْ كَيُيْسِرِ

واوا، فقلْ: "يُوْسِر" في مثل: "يُيْسِر"

[1] قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: "يخشى".

[2] قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: "يخشاوْن"، فاجتمع الساكنان، وهما الألف المبدلة من الياء، وضمير الجمع، فحذفت الألف المبدلة من الياء دفعا لالتقاء الساكنين، فصار: "يخشون".

المعنى: أن الياء إذا كانت ساكنة وما قبلها مضموم تُقْلَبُ واوا، مثل: "يُوسِر"،[1] أصله: يُيْسِر"[2]، قلبت الياء واوا. ففُعِل بالأمثلة ما فُعِلَ بـ"يُوْسِر"، وهي مثل: "مُوْسِر، ويوقظ، ومُوقِظ".[3]

(زيادة): هناك الحالات الأخرى التي تقلب فيها الياءُ واوا، وهي:

الأولى: أن تكون الياء لامَ وزن "فَعُل" الذي يقصد به التعجب، مثل: "نَهُوَ، ورَمُوَ"، أصلهما: "نهى، ورمى"، والألف فيهما مبدلة من الياء.

الثانية: أن تكون الياء في كلمة مختومة بتاء بنيت هذه الكلمةُ عليها كأن يُصاغ من "الرمْي" مثلُ "مقدُرة"، فصار: "مرْمُوَة".

الثالثة: أن تكون الياء لامَ اسمٍ خُتِمَ بألف ونون مزيدتين، كأن يصاغ من "الرمي" مثلُ "سَبُعان" بفتح السين وضم الباء اسم موضع، فصار: "رمُوان"

الرابعة: أن تكون الياء لاما لـ"فَعْلى" اسما لا صفة، كـ"تقوى، وفتوى"، أصلهما: "تقْيا، وفتْيا".

الخامسة: أن تكون الياء عينا لـ"فُعْلَى" اسما كـ"طوبى"، أو صفة جارية مجرى الأسماء وكانت مؤنثَ "أفعل"، كـ"طوبى، وكوسى، وخورى"، أصلها: "طُيْبى، وكيسى، وخُيْرى" مؤنثات "أطيب، وأكيس، وأخير".[4]

٠٨٧ وواوٌ اثْرَ كَسْرٍ انْ تسْكُنْ تَصِرْ

والواو عَقِبَ كسرٍ إن كانت ساكنةً، تصرْ تلك الواوُ

[1] من ماضي "أيسر" أي صار ذا غنى.

[2] قلبت الياء واوا لسكونها عقب ضم؛ لأنه أقوى الحركات، والياء أضعف الحروف؛ لكونها حرف علة لينة بالسكون، فاستدعى الضم القوي قلبها إلى مجانسة وهو الواو.

[3] وزاد صاحب شذا العرف شرطين، وهما أن تكون الياء مفردة، فخرج به نحو "حُيَّض" جمع "حائض"، وأن تكون في غير جمع، فخرج به ما إذا كانت الياء في جمع، مثل: "بيض، وهِيم"، أصلهما: "بُيْض، وهُيْم" جمعي "أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء"، ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة (انظر شذا العرف، ص ١١٨).

[4] راجع المرجع السابق، ص ١١٨ و١١٩.

ياءً كجِيْرَ بعْد نقْلٍ في جُوِرْ

ياءً كلفظ "جِيْر" بعد نقل حركة العين إلى الفاء في "جُوِرَ" الذي هو أصل "جِيْرَ"

المعنى: أن الواو إذا كانت ساكنة وما قبلها مكسور تقلب ياءً، مثل: "جِيْرَ"، أصله "جُوِرَ"، فاستثقلت ضمة الجيم قبل كسر الواو، فأسكنت الجيم، ونقلت حركة الواو إلى الجيم، فصار: "جِوْرَ" بكسر الجيم وسكون الواو، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: "جِيْرَ"[١]، ومثال آخر: "خيف"، أصله "خُوِف"، ففُعِلَ به مثل ما فُعِلَ بـ"جير" من الإعلال.

٠٨٨ وإنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لامُ كِلْمَه

وإن تحركْ الواو مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وهي لام الكلمة مطلقا

كذا فقُلْ غَبِيْ من الغَباوَه

كما ذُكِرَ من الواو المتقدمة في كونها عقبَ كسرٍ، فقل "غَبِيَ" من مصدر الغباوة بقلب الواو ياءً (أصله: "غَبِوَ")

المعنى: أن الواو -إذا تحركت بالفتحة أو بالكسرة أو بالضمة حال كونها متطرفةً في آخر الكلمة مطلقا[٢] وانكسر ما قبلها- تقلب ياءً، مثل: "غَبِيَ"، أصله: "غَبِوَ"، قلبت الواو ياء؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: "غَبِيَ"[٣]، ومثل: "رُضِيَ، ورأيت الراضِيَ، ومررت بالراضِيْ، وجاء الراضِيْ"، أصلها: "رُضِوَ، ورأيت الراضِوَ، ومررت بالراضِوِ[٤]، وجاء الراضِوُ[١]".

---

[١] وفيه ثلاث لغات: الأولى: "جير" بكسر الجيم وسكون الياء كما سبق بيانه، والثانية: "جُوْرَ" بضم الجيم وسكون الواو، ووجْهُها أنه لما ثقلت الكسرة على الواو عقب الضم حذفت الكسرة، فسكنت الواو، وبقيت الجيم على حالها، وهذه لغة ضعيفة لكراهتهم اجتماع الضمة والواو، والثالثة: أن تُشمّ الجيم الضمة، وصفته أن تهيّء الشفتين للتلفظ بالضم ولا تتلفظ به بحيث يدركه البصير لا غير بلا تسكين الواو ليدل على ضم ما قبله في الأصل، وهي أفصح من الأولى. (راجع حل المعقود، ص ١٥٤).

[٢] سواء كانت تلك الكلمة اسما، مفردا أو مثنى أو جمعا، مذكرا أو مؤنثا، فعلا معتلا، مفردا أو مثنى أو جمعا، معلوما أو مجهولا، ماضيا أو مضارعا ثلاثيا أو مزيدا، رباعيا أو خماسيا أو سداسيا، لازما أو متعديا أو مضاعفا غير مدغم، أو لفيفا (المرجع السابق، ص ١٥٤).

[٣] وإنما قلبت الواو ياء؛ لضعفها؛ لأنها حرف علة، واستدعاء حركة ما قبلها ما يجانسها، وقيل: لكراهتهم إبقاءها في الطرف على حالها، وللزوم الثقل بالخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية (المرجع السابق، ص ١٥٥).

[٤] قلبت الواو ياء؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: "القاضِيِ"، ثم سكنت الياء؛ لاستثقال الكسرة عليها، فصار: "القاضيْ".

ثم شرع الناظم في بيان نقل الحركة إلى ما قبلها، فقال:

٠٨٩ حركةٌ لِيَا كواوٍ إنْ عَقِبْ

حركة للياء كحركة الواو إن كانتا عقِبَ

ما صحَّ ساكنا فنقلُها يَجِبْ

الحرفِ الذي صحّ ساكنا (الحرف الصحيح الساكن)،

فنقْلُ الحركةِ من الياء أو الواو إلى ذلك الساكن الصحيح يجبُ

٠٩٠ مثالُ ذا يقولُ أَوْ يَكِيْلُ ثُمْ

مثال المذكور من نقل حركة الياء والواو إلى الساكن الصحيح: لفظُ "يقُول"، أو "يكِيْلُ" ثم

يَخَافُ والأَلِفُ عَنْ واوٍ تَقُمْ

لفظ "يخاف"، والألف من لفظ "يخاف" تقوم وتنقلب عن الواو

المعنى: أن الياء والواو إذا كانتا متحركتين، وما قبلهما حرف صحيح ساكن، تُنْقَلُ حركتهما إلى ذلك الحرف الصحيح وجوبًا، مثل: "يقُوْل، ويكِيْلُ، ويخافُ"، أصلها: "يقْوُلُ، ويكْيِلُ، ويخْوَفُ"، نقلت حركة الواو في "يقْوُل، ويخْوَف"، والياء في "يكْيِلُ" إلى ما قبلها[٢]، فصار: "يقُوْل، ويكِيْل، ويخَوْف"، ثم قلبت الواو في "يخَوْف" ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فصار: "يخاف"، فالألف هنا منقلبة عن الواو.

ثم شرع الناظم في بيان إسكان الواو أو الياء المتحركتين في الطرَف، فقال:

٠٩١ وإنْ هما محرَّكَينِ في طَرَفْ

وإنْ كان الواو والياء محركين في طرفِ (آخر كلمة)

مضارِعٍ لَمْ يَنْتَصبْ سَكِّنْ تُحَفْ

مضارعٍ لم ينتصب (بأن كان مرفوعا)، فاقرأْ بالسكون الواوَ والياءَ، تُحَفْ (تُعْطَ) ما تريد

٠٩٢ نحوُ الَّذِيْ جَا مِنْ رَمَى أَوْ مِنْ عَفَا

ذلك نحو الفعل المضارع الذي جاء وصِيْغَ من لفظ "رمى" (يرمي) أو من "عفا" (يعْفُوْ)

---

[١] قلبت الواو ياء؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: "القاضِيُ"، ثم سكنت الياء؛ لاستثقال الضمة عليها، فصار: "القاضيْ".

[٢] وذلك؛ لاستثقال الضمة والفتحة على الواو والكسرة على الياء، وإن كانت من جنسها؛ لأنها حرف علة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة مع أن ما قبله ساكن صحيح يقوى على تحمل الحركة (راجع حل المعقود، ص ١٥٧).

أَوْ مِنْ خَشِيْ ويَاءَ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا

أو من "خشِيَ" (يَخْشَى)، واقلبْ ياءَ هذا اللفظ (يخشى) ألفًا

المعنى: أن الواو والياء إذا كانتا متحركتين متطرفتين في الفعل المضارع الذي لم ينتصب[1] بأن كان مرفوعا،[2] يجب تسكينهما، مثل: "يَرْمِيْ، ويعفُوْ، ويخشَى"، من ماضي "رمى، وعفا، وخشي"، أصلها: "يرمِيُ، ويعفُوُ، ويخشَيُ"، سكنت الواو في "يعفُوُ" والياء في "يرمِيُ، ويخشَيُ"؛ لاستثقال الضمة على الواو والياء، فصارت: "يَرْمِيْ، ويعفُوْ، ويخشَيْ"، ثم قلبت الياء في "يخشيْ" ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فصار: "يخشى". والألف هنا منقلبة عن الياء.

٠٩٣ واحْذِفْهما في جمْعِهِ لا التثْنِيَه

واحذفْ الواو والياء المحركتين في حال جمع المضارع المختوم بهما لا في حال تثنيته

وما كتَغْزِيْنَ بِذَا مُسْتَوِيَه

والأمثلة التي هي مثل "تغزين" (المسند لياء المخاطبة) مستويةٌ بذلك الجمع ومماثِلةٌ له في حذف لام الفعل للساكنين

المعنى: أن الواو أو الياء في المضارع المسند لواو جمع المذكر تحذف دفعا لالتقاء الساكنين بعد تسكينها؛ للثقل، مثل: "يغْزُوْنَ، ويرمُوْن، ويخشَوْن"، أصلها: "يغزُوُوْنَ، ويرمِيُوْنَ، ويخْشَيُوْن"، فسكنت الواو الأولى في "يغزُوُوْنَ"، والياء في "ويرمِيُوْنَ، ويخْشَيُوْن"؛ لاستثقال الضمة عليهما، ولوقوعهما لاما للفعل، فصارت: "يغزُوْوْنَ، ويرمِيْوْنَ، ويخْشَيْوْنَ"، ثم قلبت الياء في " يخْشَيْوْن" ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فصار: "يخْشَاوْن"، فاجتمع الساكنان، وهما الواو الأولى، وواو الجمع في"يغزُوْوْنَ"، والياء وواو الجمع في "يرمِيْوْنَ"، والألف المبدلة من الياء وواو الجمع في"يخْشَاوْن"، فحذفت ما كان قبل واو الجمع؛ دفعا لالتقاء الساكنين، فصارت: "يغْزُوْنَ، ويرمِوْن،

[1] ومفهوم هذا القيد (لم ينتصب) أن المضارع المنصوب الذي في طرفه ياء، أو واو محركة تحرَّك ياؤه أو واوه بالفتحة لخفتها (راجع حل المعقود، ص ١٥٨).

[2] ولا يشمل المضارعَ المجزومَ؛ لأنه لا وجود للواو والياء في طرفه لحذفهما بالجازم (المرجع السابق، ص ١٥٧).

ويخشَوْن"[1]، وضمت الميم في "يرمِوْن"؛ لتصح واو الجمع وتسلم من التغيير؛ لأنه لو لم تضم الميم لقلبت واو الجمع ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. وأما الواو أو الياء في المضارع المسند لألف التثنية فهي لا تحذف بل تبقى على حالها محركة، مثل: "يغزُوَان، ويرمُيان، ويخشَيَان".[2]

والواو أو الياء في المضارع المسند لضمير ياء المخاطبة تحذف كما تحذف في المضارع المسند لواو جمع المذكر؛ دفعا لالتقاء الساكنين، مثل: "تَغْزِيْنَ، وترمِيْن"، أصلهما: "تغْزُوِيْنَ، وترْمِيِيْنَ"، فسكنت الزاي في "تغْزُوِيْنَ"، والميم في "ترْمِيِيْنَ"؛ لاستثقال حركة ما قبل الواو والياء مكسورتين، فصارت: "تغْزْوِيْنَ، وترْمْيِيْنَ"، فنقلت كسرة الواو والياء إلى ما قبلهما، فصارت: "تغْزِوْيْنَ، وترْمِيْيْنَ"، فاجتمع الساكنان، وهما الواو وياء المخاطبة في "تغْزِوْيْنَ"، والياء وياء المخاطبة في "ترْمِيْيْنَ"، فحذفت الواو في "تغْزِوْيْنَ"، والياء في "ترْمِيْيْنَ"؛ دفعا لالتقاء الساكنين، فصارا: "تَغْزِيْنَ، وترمِيْن"، ومثل"يخشَيْنَ"، أصله: "يخشَيِيْنَ"، أسكنت الياء؛ لاستثقال الكسرة عليها، فصار: "تخشَيْيْنَ، فاجتمع الساكنان، وهما ياء المثال وياء المخاطبة، فحذفت الياء الأولى؛ دفعا لالتقاء الساكنين، فصار: "يخشَيْنَ".[3]

ثم شرع الناظم في بيان وزن اسم الفاعل من الفعل الأجوف، فقال:

٠٩٤ وفِيْ اسْمِ فاعلِ اجْوفٍ قُلْ قائِلا

وقلْ في اسم فاعل من أجوف لفظَ "قائل"

بألِفِ زيدٍ وهمْزِ ما تَلَا

بألف زيد وقلبِ الحرفِ -الذي تلا ذلك الألفَ الزائدَ (الواو)- همزًا

[1] وإنما حذفت ما قبل واو الجمع دون واو الجمع؛ لأنها فاعل، فحذفها مخل بالمقصود (راجع المرجع السابق، ص ١٥٩).

[2] وإنما لم تقلب الواو والياء ألفا في هذه الأمثلة بنقل حركتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته في "يرميان، ويغزوان" وبدونه في "يخشيان"؛ لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده، ولم يجز حذف أحدهما ولا إبقاءهما (حل المعقود، ص ١٥٩).

[3] وإنما لم تحذف ياء المخاطبة؛ لأنها ضمير الفاعلة عند الجمهور، وعند الأخفش؛ لأنها علامة الخطاب، والعلامة لا تحذف؛ لفوات المقصود بحذفها كالفاعل (المرجع السابق).

المعنى: أن اسم الفاعل من الفعل الأجوف يكون على وزن "فائل"[1] بزيادة الألف،[2] وقلب عين الفعل –التي هي حرف علة- همزةً، مثل: "قائل، وكائل"، أصلهما: "قاوِل، وكايِل"، قلبت الواو والياء ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وهو القاف في "قاول"، والكاف في "كايل"، ولم يعتدّ بالألف؛ لأنها حاجزة غير حصينة بسبب سكونها، فصارا: "قاال، وكاال"، فاجتمع الألفان، الأولى: ألف اسم الفاعل الزائدة، والثانية: الألف المنقلبة من عين الفعل، فقلبت الثانية همزةً؛ لوقوعها بعد ألف زائد مجاور في الطرف كما في "كساء"، أصله: "كساو"، فصارا: "قائل، وكائل".

ثم شرع الناظم في بيان وزن اسم الفاعل من الفعل الناقص، فقال:

٠٩٥ في ناقصٍ قُلْ غازٍ إنْ لمْ ينتَصِبْ

قلْ "غازٍ" في اسم فاعل من فعل ناقص، إن لم ينتصب ذلك اسم الفاعلُ (بأن كان مرفوعا أو مجرورا)

ولا بِألْ وحذْفُ يائِه يجِبْ

وأن لا يقترن ذلك اسمُ الفاعلِ بأل، وحذفُ ياءِ "غاز" ونحوه يجب

المعنى: أن اسم الفاعل من الفعل الناقص يكون على وزن "فاعٍ"، مثل: "غازٍ"، أصله: "غازيٌ" بحذف يائه وجوبًا، وذلك إذا كان غيرَ منصوب بأن كان في حالة الرفع والجر، وغيرَ مقترنٍ بأل. فـ"غازٍ" أصله: "غازوٌ"، قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: "غازيٌ"، فأسكنت الياء؛ لاستثقال الضمة في حالة الرفع أو الكسرة في حالة الجر عليها، فصار: "غازِيٌْ"،[3] فاجتمع الساكنان، وهما: الياء والتنوين، فحذفت الياء؛ دفعا

[1] قلت: إنما ذكرت هذا الوزن مع أنه يخالف ما في الميزان الصرفي المشهور من الضوابط؛ تيسيرا لنا المبتدئين؛ لأن فيه الإعلالَ بالقلب، وهو مما لا يعتد به في الميزان، وكذلك ما في مبحث اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي، وهو على وزن "مَفُوْل"، و من الفعل الأجوف اليائي، وهو على وزن "مَفِيل". راجع الضوابط للميزان الصرفي في "شذا العرف"، ص ٢٠ و٢١، و"دروس التصريف"، ص ٣٠ - ٣٢.

[2] ذلك أن اسم الفاعل على وزن "فاعل" يكون مشتقا من الفعل المضارع المبني للمعلوم، فيحذف منه حرف المضارعة، ثم تزاد الألف عليه بين فاء الفعل وعين الفعل، فكانت هذه الألف زائدة على بنية المضارع (راجع حل المعقود، ص ١٦٠).

[3] ولأن العرب كرهوا إبقاءهما على الحرف الضعيف بخلاف الفتحة كما سيأتي (عون المعبود، ص ٨١).

لالتقاء الساكنين، وبقي التنوين[١]، فنُقِلَ التنوينُ إلى ما قبلها، وهو حرف الزاي، فصار: "غازٍ"،[٢] وفُعِلَ بـ"رامٍ" –وهو ناقص يائي- ما فُعِلَ بـ"غاز" –وهو ناقص واوي-.

وأما في حالة النصب فلا تحذف منه الياءُ، مثل: "رأيت راميًا وغازيًا"، أصله: غازِوًا، قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: "غازيًا" فلا تحذف منه الياء، وتبقى على حالها؛ لخفة الفتحة عليها[٣]. وكذلك لا تحذف منه الياءُ فيما إذا اقترن الفعل بـ"أل"، فسقط التنوينُ، وعادت الياءُ ساكنةً في حالة الرفع والجر،[٤]مثل: "جاء الغازيْ، والراميْ، ومررْتُ بالغازيْ وبالراميْ.[٥]

ثم شرع الناظم في بيان وزن اسم المفعول من الفعل الأجوف، فقال:

٠٩٦ وكمقُوْلٍ اسْمَ مفعولٍ خُذَا

خذْ ومَثِّلْ اسمَ مفعولٍ من الأجوف كلفظ "مقُوْل"، أصله: "مقْوُوْل"

بالنَّقْلِ كالمَكِيْلِ واكْسِرْ فاءَ ذَا

بنقل الضمة من الواو المعتلة إلى القاف الساكنة الصحيحة قبلها

كلفظ "مكِيْل"، أصله: "مكْيُوْل" (بنقل ضم الياء إلى الكاف وحذف الواو للساكنين)، واكسِرْ فاء "مكِيْل" (كافه)

المعنى: أن اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي يكون على وزن "مفول" بنقل الضمة من الواو المعتلة إلى فاء الفعل، وبحذف واو اسم المفعول؛ للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: "مَقُوْل"، أصله: "مقْوُول"، نقلت حركة الواو المعتلة –وهي الضمة- إلى ما

---

[١] لأن الياء حرف علة يكثر تغييره والتنوين يدل على الحرف المحذوف من آخر الكلمة، فكأنه قائم مقامه (حل المعقود، ص ١٦١).

[٢] وهذا التنوين ليس تنوين العوض عن الحرف كما زعم بعضهم؛ لأن مِن شروط تنوين العوض عن الحرف أن يكون الاسم غير منصرف، مثل: "جَوارٍ"، أصله: "جواريُ" بلا تنوين، فحذفت الياء، وعُوّض عنه بالتنوين بخلاف لفظ "غاز"، أصله: "غازيٌ"، فتنوينه أصلي -يسمى بتنوين التمكين أو بتنوين الصرف- ليس عوضا عن الحرف المحذوف.

[٣] وذلك سواء كان اسم الفاعل مفردا أو مثنى، مذكرا أو مؤنثا أو مجموعا للمؤنث، نحو: "رأيت غازيا، وراميا، وغازيين، وراميين، وغازية، ورامية، وغازيتين، وراميتين، وغازيات، وراميات". وأما جمع المذكر فتحذف منه الياء، نحو: "غازين، ورامين" (راجع حل المعقود، ص ١٦١).

[٤] وذلك؛ لأن بينهما تضادا؛ لأن "أل" تقتضي التعريفَ، والتنوين يقتضي التنكير (المرجع السابق).

[٥] وذلك؛ لأن علة حذفها زالت بدخول "أل"، ولم تحرك الياء بالضمة والكسرة؛ لثقلهما عليها. وأما الفتحة فتظهر عليها حالة النصب؛ لخفتها عليها. (المرجع السابق).

قبلها –وهي القاف-؛ لاستثقال الضمة عليها، فصار: "مقُوْوْل"، فاجتمع الساكنان، وهما واو الأجوف وواو اسم المفعول، فحذفت واو اسم المفعول؛ -لأنها زائدة-[1] للتخلص من التقاء الساكنين، فصار: "مقُوْل".

وكذلك اسم المفعول من الأجوف اليائي، يكون على وزن "مفيل" بنقل الضمة من الياء المعتلة إلى فاء الفعل، وبحذف واو اسم المفعول؛ للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: "مكِيْل"، أصله: "مكيُوْل"، نقلت حركة الياء المعتلة –وهي الضمة- إلى ما قبلها، –وهي الكاف-؛ لاستثقال الضمة عليها، فصار: "مكُيْوْل"، فاجتمع الساكنان، وهما ياء الأجوف، وواو اسم المفعول، فحذفت واو اسم المفعول؛ -لأنها زائدة-[2] للتخلص من التقاء الساكنين، فصار: "مكُيْل"، فكسرت فاء الفعل –وهي الكاف-؛ لتسلم الياء من قلبها واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار: "مكِيْل".

ثم شرع الناظم في بيان وزن اسم المفعول من الفعل الناقص، فقال:

٠٩٧ ومِثْلَي المَغْزُوِّ حتْمًا أَدْغِمَا

وأَدْغِمْ حتْمًا (وجوبا) الحرفين المتماثلين جنسًا من لفظ "المغزوّ" (وهما الواوان)

كذاك مَخْشِيْ بعدَ قَلْبٍ قُدِّمَا

كذاك (مثلُ "المغزوّ" في وجوب الإدغامِ) لفظُ "مَخْشِيّ"، أصله: "مخشُوْي"

بعد قلب واوه ياءً، قُدِّم ذلك القلبُ على الإدغام في إعلاله

المعنى: أن اسم المفعول من الفعل الناقص الواوي يجتمع فيه الحرفان المتماثلان، وهما الواوان، الأولى ساكنة –وهي واو المفعول-، والثانية متحركة –وهي واو

---

[1] وعند سيبويه وأصحابه إنما حذفت واو اسم المفعول؛ لأنها زائدة، وهي أولى بالحذف من الأصل، وهو عين الكلمة -التي هي واو الأجوف-، وعند الأخفش حذفت الواو التي هي عين الكلمة؛ لأن واو اسم المفعول علامة، والعلامة لا تحذف لفوات المقصود بحذفها، وجوابه أن محل ذلك إذا لم توجد علامة أخرى، وقد وجدت هنا علامة أخرى، وهي الميم (راجع حل المعقود، ص ١٦٢).

[2] وهذا على مذهب سيبويه، حذفت واو اسم المفعول؛ لالتقاء الساكنين، وكسرت الكاف؛ لتسلم الياء من قلبها واوا؛ لسكونها إثر ضم، وأما على مذهب الأخفش، فحذفت الياء؛ لاجتماع الساكنين، وكسرت الكاف؛ لتدل على الياء المحذوفة، فقلبت واو مفعول ياءً لسكونها إثر كسر (المرجع السابق).

الناقص التي هي لام الفعل- فأن الأولى تدغم في الثانية وجوبا؛ للتخفيف[١]، مثل: "مغزُوّ"، أصله: "مغزُوْوٌ"، فاجتمع فيه الحرفان من حنس واحد، وهما الواوان، الأولى ساكنة –وهي واو المفعول-، والثانية متحركة –وهي واو الناقص-، فأُدغِمَتْ الأولى في الثانية وجوبا؛ للتخفيف، فصار: "مغزُوّ".

وكذلك اسم المفعول من الفعل الناقص اليائي، يجتمع فيه واو المفعول وياء الناقص، فقلبت الواو ياءً،[٢] وأدغمت في الياء، وأبدلت ضمة عين الفعل بالكسرة؛ لتسلم الياءُ من قلبها واوا؛ لسكونها في الأصل وانضمام ما قبلها، مثل: "مخشِيّ"، أصله: "مخْشُوْيٌ"، قلبت الواو ياء، فصار: "مخشُيْيٌ"، ثم أدغمت في الياء الثانية، فصار: "مخشُيٌّ"، ثم أبدلت ضمة الشين بالكسرة؛ لتسلم الياءُ من قلبها واوا؛ لسكونها في الأصل وانضمام ما قبلها، فصار: "مخْشِيّ".

ثم شرع الناظم في بيان وزن أمر الغائب من الفعل الأجوف، فقال:

٠٩٨ وأمرُ غائبٍ أتى مِنْ أجْوَفِ

وفعل أمر للغائب أتى ووَرَدَ عن العرب من أجوف

كَلِيَقُلْ وأصلُه غيرُ خَفِيْ

حال كونه مثل لفظ "ليقل"، وأصله ظاهر غير خفي (وهو لفظ "ليَقْوُلْ)

المعنى: أن فعل الأمر للغائب من الفعل الأجوف الواوي يكون بنقل حركة الواو المعتلة إلى ما قبلها، وبحذفها؛ للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: "لِيَقُلْ"، أصله: "ليَقْوُلْ"، نقلت حركة واو الأجوف –وهي الضمة- إلى ما قبلها –وهو القاف الساكنة الصحيحة-؛ لاستثقال الضمة عليها، فصار: "ليَقُوْلْ"، فاجتمع الساكنان، وهما واو الأجوف واللام التي هي لام الفعل، فحذفت الواو؛ للتخلص من التقاء الساكنين، فصار: "ليَقُلْ".

---

[١] وبهذ البيان يعرف أن من شروط الإدغام أن يلتقي حرفان متماثلان، أوَّلهما ساكن، وثانيهما متحرك، فيدغم الأول في الثاني.

[٢] هذا موافق لقاعدة إعلالية، وهي إذا اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وتبدل الضمة بكسرة؛ لتسلم الياء من رجوعها واوا. (راجع حل المعقود، ص ١٦٣).

وكذلك فعل الأمر للغائب من الفعل الأجوف اليائي يكون بنقل حركة الياء المعتلة إلى ما قبلها، وبحذفها؛ للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: "ليكِلْ "، أصله: "ليَكْيِلْ"، نقلت حركة ياء الأجوف –وهي الكسرة- إلى ما قبلها –وهو الكاف الساكنة الصحيحة-؛ لاستثقال الكسرة عليها، فصار: "ليكِيْلْ"، فاجتمع الساكنان، وهما ياء الأجوف واللام التي هي لام الفعل، فحذفت الياء؛ للتخلص من التقاء الساكنين، فصار: "ليكِلْ".

ثم شرع الناظم في بيان وزن الأمر للمخاطب من الفعل الأجوف، فقال:

٠٩٩ مُخاطَبٌ منهُ كَقُلْ بالنَّقْلِ

وفعل أمر للمخاطب من الأجوف أتى كـ"قُلْ"، أصله: "اقْوُلْ" بنقل حركة الواو للقاف

وحَذْفِ هَمْزِهِ وعَيْنِ الأَصْلِ

وبحذف همزِ وصلِ "قل"، وبحذف عين الأصل له، وهي واو الأجوف

المعنى: أن فعل الأمر للمخاطب من الفعل الأجوف الواوي يكون بنقل حركة الواو المعتلة إلى ما قبلها، وبحذف همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، وبحذف الواو -التي هي عين الفعل-؛ للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: "قُلْ"، أصله: "اقْوُلْ"، نقلت حركة واو الأجوف –وهي الضمة- إلى ما قبلها –وهو القاف الساكنة الصحيحة-؛ لاستثقال الضمة عليها، فصار: "اقُوْلْ"، فحذفت همزة الوصل؛ لتحرك القاف وعدم الاحتياج إليها، فصار: "قُوْلْ"، فاجتمع الساكنان، وهما واو الأجوف واللام التي هي لام الفعل، فحذفت الواو؛ للتخلص من التقاء الساكنين، فصار: "قُلْ".

وكذلك فعل الأمر للمخاطب من الفعل الأجوف اليائي يكون بنقل حركة الياء المعتلة إلى ما قبلها، وبحذف همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، وبحذف الياء -التي هي عين الفعل-؛ للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: "كِلْ"، أصله: "اكْيِلْ"، نقلت حركة ياء الأجوف –وهي الكسرة- إلى ما قبلها –وهو الكاف الساكنة الصحيحة-؛ لاستثقال الكسرة عليها، فصار: "اكِيْلْ"، فحذفت همزة الوصل؛ لتحرك الكاف وعدم الاحتياج إليها، فصار: "كِيْلْ"، فاجتمع الساكنان، وهما ياء الأجوف واللام التي هي لام الفعل، فحذفت الياء؛ للتخلص من التقاء الساكنين، فصار: "كِلْ".

ثم شرع الناظم في بيان وزن الأمر للمخاطبَيْنِ من الفعل الأجوف، ووزن أمر الغائب، وأمر المخاطب من الفعل الناقص، فقال:

١٠٠. وَثَنِّهِ عَلَى كَقُوْلَا والْتَزِمْ

واجعلْ تثنية "قل" على مثل "قولا. والتزمْ -حال كون أمر الغائب والمخاطب

مِنْ نَاقِصٍ فِيْ ذَيْنِ حَذْفًا لِلْمُتِمْ

من مضارع ناقص في هذين أمر الغائب وأمر المخاطب- حذفًا للحرف للمتمّ لصيغة الأمر (وذلك الحرف المحذوف هو الواو أو الياء)

المعنى: أن فعل الأمر للمخاطبَيْنِ من الفعل الأجوف الواوي يكون بنقل حركة الواو المعتلة إلى ما قبلها، وبحذف همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، مثل: "قُولا"، وهو تثنية "قلْ"، أصله: "اقْوُلَا"، نقلت حركة واو الأجوف –وهي الضمة- إلى ما قبلها –وهو القاف الساكنة الصحيحة-؛ لاستثقال الضمة عليها، فصار: "اقُوْلا"، فحذفت همزة الوصل؛ لتحرك القاف وعدم الاحتياج إليها، فصار: "قُوْلا"[1]. وكذلك فعل الأمر للمخاطبَيْنِ من الفعل الأجوف اليائي يكون بنقل حركة الياء المعتلة إلى ما قبلها، وبحذف همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، مثل: "كِيْلا"، أصله: "اكْيِلا"، نقلت حركة ياء الأجوف –وهي الكسرة- إلى ما قبلها –وهو الكاف الساكنة الصحيحة-؛ لاستثقال الكسرة عليها، فصار: "اكِيْلا"، فحذفت همزة الوصل؛ لتحرك الكاف وعدم الاحتياج إليها، فصار: "كِيْلا".

وأما فعل الأمر للغائب وللمخاطب من الفعل الناقص –سواء كان واويا أو يائيًا- يكون بحذف حرف علته، وهو الواو أو الياء، مثل: "ليَغْزُ هو، وليرْمِ هو" للغائب، و"اغزُ أنت، وارْمِ أنت" للمخاطب، أصلها: "ليغزُوْ، وليرمِيْ، واغْزُوْ، وارْمِيْ"، حذفت الواو والياء في الغائب؛ للجزم بلام الأمر، فصار: "ليغزُ، وليرمِ"، وحذفت الواو والياء في المخاطب؛ لأن فعل الأمر للمخاطب يُبنى على ما يجزم به مضارعه، وهو حذف حرف العلة، فصار: "اغزُ، وارْمِ".

---

[1] ولا تحذف منه الواو؛ لعدم اجتماع الساكنين الذي هو سبب حذف أحدهما كما في "قل".

ثم شرع الناظم في بيان حذف الواو في الفعل المضارع، والأمر، والنهي من الفعل المثال، فقال:

١٠١ وحَذْفُ فَا المعْتَلِّ[1] فِيْ مُسْتَقْبَلِ

وحذفُ فاءِ المعتل (الفعل المثال الواوي) في المضارع

وأمْرٍ اوْ نهْيٍ متى تُعْلَمْ جَلِيْ

وفي الأمر -للغائب أو للحاضر-، والنهي -للغائب أو للحاضر-

متى تُعلَم تلك الثلاثةُ (تبنى للمعلوم)، ذلك الحذف جلي وظاهر

١٠٢ ببابِ ما كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا

بباب الفعل الذي كـ"وهب" (مفتوح العين في الماضي والمضارع)

أو كـ"وعد" (مفتوح العين في الماضي، وكسرها في المضارع)

وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا

زدْ -على ما كـ"وهب"، وكـ"وعد"- مثلَ "ورِث" (مكسور العين في الماضي والمضارع)،

وقلَّ باب قد ورد عن العرب سوى ما ذكر (وهو باب "فعِلَ-يفعَل")

المعنى: أن المعتل المثال تحذف فاؤه في المضارع والأمر والنهي؛ للثقل[2] إذا كانت هذه الثلاثة –وهي المضارع والأمر والنهي- مبنيةً للمعلوم، وفاؤه واوا من ثلاثة أبواب، وهي:

الأول: "فعَل يفعَل" بفتح العين في الماضي والمضارع، مثل: "وهَب يهَبُ".

فالمضارع منه: "يهبُ"، أصله: "يوهِب"، بكسر الهاء، حذفت الواو -الذي هو فاء المعتل-؛ لوقوعها بين عَدُوَّتَيْها الياء والكسرة، ثم فتحت الهاء؛ لأنها حرف الحلق، وهو ثقيل، والفتحة خفيفة، فصار: "يهَب".[1]

---

[1] المراد به الفعل المعتل الذي فاؤه واو، وهو المثال الواوي؛ لقرينة ما بعده من قول الناظم: "كوهب او كوعد ورث..."، وأما المثال اليائي فلا تحذف منه الياء إلا ما شذّ من قول بعضهم: "يَسَرَ يَسِرُ" كـ"وعد يعد"، والأصل: "يَيْسِرُ". (راجع كتاب تقريرات نظم المقصود للقسم الأول الثانوي بالمدرسة الغزالية الشافعية، سارانج – رمبانج، بدون الطبع وتاريخه، ص ٥٣).

[2] أي فحذفت الواو التي هي فاء المعتل؛ لئلا يثقل على اللسان؛ لأن الواو خلاف الياء في الجنسية مع ثقل الفعل وما يعرض عليه (راجع حل المعقود، ص ١٦٧).

والأمر منه: "ليَهَبْ، وهَبْ"، أصله: "ليَوْهَب، واوْهَبْ"، حذفت الواو؛ تبعا لمضارعه، فصار:"اهَبْ"، فحذفت همزة الوصل؛ لتحرك الهاء وللاستعناء عنها، فصار: "هَبْ".

والنهي منه: "لا يهَبْ، ولا تَهَبْ"، أصله: "لا يوهَبْ، ولا توهَبْ"، حذفت الواو؛ لِمَا مرّ.[2]

الثاني: "فعَل يفعِل" بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، مثل: "وعد يعِدُ".

فالمضارع منه: "يعِدُ"، أصله: "يوْعِد"، بكسر العين، حذفت الواو -الذي هو فاء المعتل-؛ لوقوعها بين عَدُوَّتَيْها الياء والكسرة، فصار: "يعِدُ".

والأمر منه: "ليَعِدْ، وعِدْ"، أصله: "ليوعِدْ، واوْعِدْ"، حذفت الواو؛ تبعا لمضارعه، فصار:"اعِدْ"، فحذفت همزة الوصل؛ لتحرك العين وللاستعناء عنها، فصار: "عِدْ".

والنهي منه: "لا يعِدْ، ولا تَعِدْ"، أصله: "لا يوعِدْ، ولا توعِدْ"، حذفت الواو؛ لِمَا مرّ.

الثالث: "فَعِل يَفْعِل" بكسر العين في الماضي والمضارع، مثل: "ورِثَ يرِثُ".

فالمضارع منه: "يرِثُ"، أصله: "يوْرِثُ"، بكسر الراء، حذفت الواو -الذي هو فاء المعتل-؛ لوقوعها بين عَدُوَّتَيْها الياء والكسرة، فصار: "يرِثُ".

والأمر منه: "ليَرِثْ، ورِثْ"، أصله: "ليورِثْ، واوْرِثْ"، حذفت الواو؛ تبعا لمضارعه، فصار:"ارِثْ"، فحذفت همزة الوصل؛ لتحرك الراء وللاستعناء عنها، فصار: "رِثْ"

والنهي منه: "لا يرِثْ، ولا تَرِثْ"، أصله: "لا يَورِثْ، ولا تورِثْ"، حذفت الواو؛ لِمَا مرّ.

وأما ما ورد عن العرب سوى هذه الأوزان الثلاثة فهو قليل، مثل ما ورد من باب "فعِل يفعَل" كـ"وطِئ يطأ، ووسِعَ يسَع".[1]

---

[1] وهذا كما في حل المعقود، ص ١٦٧، وفي عون المعبود عبارة: "حذفت الواو؛ لثقلها بين الياء وحرف الحلق الهاء، فلم يذكر أن أصله: "يوهِب" بكسر الهاء (راجع عون المعبود، ص ٨٥).

[2] لم يذكر الماضي واسم الفاعل والمفعول؛ لأن الواو لا تحذف منها؛ لانتفاء الموجب فيها (حل المعقود، ص ١٦٩).

ثم شرع الناظم في بيان حكم لام الفعل اللفيف في كونها مثلَ لام الفعل الناقص، فقال:

١٠٣. ثمَّ اللفيفُ لا بِقَيْدٍ قدْ حُكِمْ

ثم اللفيف -الذي لا يقيّد بقيد (مقرونا أو مفروقا)- قد حُكِمَ

للامِهِ بمَا لِناقِصٍ عُلِمْ

للام ذلك اللفيفِ بالحكم الذي عُلِمَ للفعل الناقص من الإعلال وعدمه

المعنى: أن الفعل اللفيف مطلقا -سواء كان مقرونا أو مفروقا- تكون لامُه مثلَ لامِ الفعل الناقص في جميع أحكامه من الإعلال وعدمه.

أما الإعلال فهو يكون بما يلي:

الأول: حذف لامه[٢]، مثل: "لم يَطْوِ، واطْوِ، وطَوَوْا"، أصلها: "لم يطوِي، واطْوي، وطوَيُوْا"، فهو مثل: "لم يرْمِ، وارْمِ، ورمَوْا"، أصلها: "لم يرْمِيْ، وارْمِيْ، ورمَيُوْا" من الفعل الناقص.

الثاني: قلب لامه ألفا[٣] أو ياءً، مثل: "طوى"، أصله: "طوَيَ"، فهو مثل: "رمى"، أصله: "رمَيَ" من الفعل الناقص، ومثل: "قوِيَ"، أصله: "قوِوَ"، فهو مثل: "غبِيَ"، أصله: "غبِوَ" من الفعل الناقص.

الثالث: حذف الحركة[٤]، مثل: "يطويْ"، أصله: "يطوِيُ"، فهو مثل: "يرمي"، أصله "يرمِيُ" من الفعل الناقص.

وأما عدم الإعلال فهو يكون بما يلي:

---

[١] وسع بكسر السين وضمها معناه: صار واسعًا، وبفتحها من الفعل المتعدي (قاموس المنور، ص ١٥٥٨).

إن "وطئ يطأ، ووسع يسع" ليسا من باب "فعِل يفعَل" بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، بل الأمر بالعكس بأن كان ماضيهما مفتوح العين ومضارعهما مكسورها، ومنه "وضع يضع، ووقع يقع"، فوقعت الواو فيها كلها بين ياء وكسرة، وحذفت، ثم فتحت عينُ مضارعها كلها؛ لأجل حرف الحلق (راجع حل المعقود، ص ١٦٨).

[٢] ذلك إما أن يكون علامة للجزم كـ"لم يطو"، وإما أن يكون للبناء على ما يجزم به مضارعه، وهو حذف حرف العلة كـ"اطو"، وإما أن يكون للتخلص من التقاء الساكنين، كـ"طووا".

[٣] قلب لامه ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كـ"طوى"، وقلبها ياء في الواوي؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها كـ"قوِي".

[٤] وذلك في موضع تكون حركته فيه ضمةً كـ"يطوي".

الأول: عدم وجود سبب الإعلال فيه، مثل: "روِيَ"، فهو مثل: "زكِيَ" من الفعل الناقص.

الثاني: عدم اجتماع الساكنين فيه، مثل: "طَوَيَا"، فهو مثل: "رَمَيَا" من الفعل الناقص.

ثم شرع الناظم في بيان حكم عين اللفيف المقرون في كونها مثل عين الفعل الصحيح، وحكم فاء اللفيف المفروق في كونها مثل فاء الفعل المثال، فقال:

١٠٤. وكالصحيحِ احْكُمْ لِعَيْنِ ما قُرِنْ

احكمْ لعين اللفيف المقرون حُكْمًا كعين الفعل الصحيح (السالم)

وفاءِ مفروقٍ كمُعتَلٍّ زُكِنْ

واحكمْ لفاء اللفيف المفروق حُكْمًا كفاء المعتل (المثال)، زُكِن (عُلم) ذلك المعتلُّ

المعنى: أن الفعل اللفيف المقرون تكون عينُه مثلَ عينِ الفعل الصحيح –والمراد به الفعل السالم[1]- في جميع أحكامه، فلا تتغير عينُه بالنقل، ولا بالقلب، ولا بالحذف،[2] مثل: "طوى يطوي"، فلا تتغير واوه -التي هي عين الفعل- مثلَ عين الفعل الصحيح.

وأما اللفيف المفروف تكون فاؤه مثل فاء الفعل المعتل فاؤه –وهو الفعل المثال- في جميع أحكامه، فتحذف فاؤه إذا كانت واوا في موضع تحذف فيه واوُ المثال، مثل: "وقى يقِيْ"، أصله: "يوْقِي" فهو مثل : "وعد يعِدُ"، أصله: "يوعِدُ" من المثال الواوي، حذفت الواو –وهي فاء الفعل-؛ لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، فصار: "يعِد". وتثْبُتُ ولا تحذف فاؤه إذا كانت ياءً أو واوا في موضع لا تحذف فيه واو المثال، مثل: "يدِيَ[3] يَيْدَى، ووَجِيَ يَوْجَى"، فهو مثل: "يبِسَ ييْبَس، ووجِلَ يوْجَل" من الفعل المثال.

---

[1] وهو ما ليس معتلا ولا مهموزا ولا مضاعفا.

[2] لأنه لو أُعِلَّ بحسب ما يقتضيه بأحد هذه الإعلالات الثلاثة، وأعلّ لامه، لزم اجتماع إعلالين في حرفين متواليين في كلمة واحدة، وهو غير جائز ولأن اللفيف أشد تغيرا من الصحيح، فيلزم نقص البناء منهما، فلم تعلّ فعله (حل المعقود، ١٧٠). وإنما تعل لامه لا عينه؛ لأن لامه أولى بالتغيير من عينه؛ لأنها في الطرف، وهو محل التغيير. (عون المعبود، ص ٨٦).

[3] يدِيَ: ضعف، يدِيَ من يده: ذهبت يده ويبست وشلت (المعجم الوسيط، ج ٢ / ١٠٦٣).

ثم شرع الناظم في بيان أوزان فعل الأمر من الفعل اللفيف المفروق، فقال:

١٠٥ ـ وأمرُ ذَا للفَرْدِ قِهْ وَقِيْ قِيَا

وفعل أمر اللفيف المفروق هو مثل لفظ "قِهْ" للمفرد المذكر، و"قِيْ"للمفرد المؤنث، و"قِيَا"

لِاثْنَيْنِ قُوْا وقِيْنَ لِلْجَمْعِ ائْتِيَا

لاثنين مذكرين أو مؤنثين، قُوْا للجمع المذكر، و"قِيْنَ" للجمع المؤنث، ائتِيَنْ صيغة هذا الأمر

المعنى: أن فعل الأمر من اللفيف المفروق يكون على الأوزان التالية:

الأول: "عِهْ" للمفرد المذكر مثل: "قِهْ"، أصله: "اوْقِيْ"، حذفت الواو؛ تبعا لمضارعه، فصار: "اقِيْ" فحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فصار: "قِيْ"، ثم حذفت الياء؛ لأن فعل الأمر للمخاطب يُبنى على ما يجزم به مضارعه، وهو حذف حرف العلة، فصار: "قِ"[١]، فزيدت هاءُ السكت؛ توصلا لبقاء الكسرة[٢]، فصار: "قِهْ".

الثاني: "عِيْ" للمفرد المؤنث، مثل: "قِيْ"، أصله: "اوْقِيِيْ"، حذفت الواو؛ تبعا لمضارعه، فصار: "اقِيِيْ" فحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فصار: "قِيِيْ"، ثم سكنت الياء الأولى؛ لاستثقال الكسرة عليها، فصار: "قيْيْ"، فاجتمع الساكنان، وهما الياءان، فحذفت الياء الأولى؛ دفعا لالتقاء الساكنين، فصار: "قِيْ".

الثالث: "عِلَا" للمثنى مذكرا أو مؤنثا، مثل: "قِيَا"، أصله: "اوْقِيَا"، حذفت الواو؛ تبعا لمضارعه، فصار: "اقِيَا"، فحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فصار: "قِيَا".

الرابع: "عُوْا" للجمع المذكر، مثل: "قوا"، أصله: "اوْقِيُوْا"، حذفت الواو؛ تبعا لمضارعه، فصار: "اقِيُوْا"، فحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فصار: "قِيُوْا"، ثم سكنت الياء الأولى؛ لاستثقال الضمة عليها ولوقوعها لاما للفعل، فصار: "قِيْوْا"، فاجتمع الساكنان، وهما الياء والواو، فحذفت الياء؛ دفعا لالتقاء الساكنين، فصار: "قِوْا"، فضمت

[١] فبقيت القاف مكسورة؛ لتدل على الياء المحذوفة (حل المعقود، ص ١٧٠).

[٢] وذلك؛ لئلا يلزم الابتداء بساكن لو وقف على حرف واحد، ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد (المرجع السابق).

القاف؛ لتصح واو الجمع، وتسلم من التغيير؛ لأنه لو لم تضم القاف لقُلبت واو الجمع ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: "قُوا".

الخامس: "عِلْنَ" للجمع المؤنث، مثل: "قِيْنَ"، أصله: "اوْقِيْنَ"، حذفت الواو؛ تبعا لمضارعه، فصار: "اقِيْنَ"، فحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فصار: "قِيْنَ".

(فصل المضاعف)

ثم شرع الناظم في بيان المضاعف الثلاثي وما يحصل له من الإعلال، فقال في بيان وجوب الإدغام في المضاعف:

١٠٦ وما كَمَدٍّ مصْدَرًا أو مدَّ مِنْ

والللفظ الذي كلفظ "مدٍّ" حال كونه مصدرًا أو كلفظ "مدّ" ماضيًا مِنْ

مضاعَفٍ فَهْوَ بإدْغامٍ قَمِنْ[1]

فعل مضاعف فهذا اللفظ قَمِنٌ (جدير) بإدغامٍ

المعنى: أن المضاعف إذا كانت عينه ساكنة ولامه متحركةً كـ"مدٍّ" –وهو مصدر- أو كانت عينه ولامه متحركتين كـ"مدَّ" –وهو الفعل الماضي- فالإدغام لازم واجب؛ لدفع الثقل،[2] مثل: "مدّ يمُدُّ مدًّا"، فـ"مدَّ" أصله: "مَدَدَ"، سكنت الدال الأولى لأجل الإدغام[3]، فصار: "مدْدَ"، فأدغمت الدال الأولى في الثانية، فصار: "مدَّ"، و"يمُدُّ" أصله: "يمْدُدُ"، نقلت حركة الدال الأولى إلى الميم؛ لاستثقال الضمة عليها، فسكنت الدال الأولى، فصار: "يمُدْدُ"، فأدغمت الدال الأولى في الثانية، فصار: "يمُدُّ"،

و"مدٌّ" أصله: "مدْدٌ"، أدغمت الدال الأولى في الثانية، فصار: "مدٌّ".

---

[1] المراد بالقمن هنا هو الواجب كما سيذكر في الشرح ولمفهوم التمثيل الذي أورده الناظم بقوله "كمد مصدرا أو مدَّ".

[2] أي لدفع الثقل اللازم من العود إلى التلفظ بالحرف بعد التلفظ به كأن ذلك إعادة الحديث مرتين، وهو ثقيل، فطلبوا الخفة بالإدغام (راجع حل المعقود، ص ١٧٢).

[3] لأن من شروط الإدغام أن يكون الحرف الأول ساكنا والثاني متحركا.

ثم شرع الناظم في بيان امتناع الإدغام وجوازه في المضاعف، فقال:

١٠٧ - أَوْ كمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنا[1] فاظْهِرِ

أو ما كان من مضاعف كـ"مددْنَ" (المسند لنون الإناث)

أو كـ"مددْنا" (المسند لضير المتكلم مع الغير) فأَظْهِرْ أولَ مثليهما ولا تُدغِمْ

وفيْ كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ

وفي مثل قولك "لم يمدّ" جوِّزْ الإدغامَ (لا وجوب فيه) كلفظ "افْرِرْ" (بعدم الإدغام)

المعنى: أن المضاعف إذا كانت عينه متحركة ولامه ساكنة سكونا لازما فالإدغام ممتنع، والإظهار لازم واجب. وذلك إذا كان مسندا إلى ضمير الرفع المتحرك، مثل: "مددْنَ، ومددْتَ، ومددْتما، ومددْتم، ومددْتِ، ومددْتما، ومددْتن، ومددْتُ، ومددنا"، أسكنت الدال الثانية؛ لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فكان سكونها لازما؛ لشدة اتصال الضمير بذلك اللفظ؛ لما مرّ.

وأن المضاعف إذا كانت لامه ساكنةً للجزم، مثل: "لم يمدُدْ" أو لبنائه على السكون، مثل: "امدُدْ، وافْرِرْ" يجوز فيه الإدغام،[2] مثل: "لم يمدُدْ"، نقلت حركة الدال الأولى إلى الميم؛ لأجل الإدغام، ولكون الميم ساكنةً، فصار: "لم يمُدْدْ"، فبقيت الدالان ساكنتين، فحركت الثانية -لأجل الإدغام- بالضم؛ إتباعًا للعين، أو بالكسر؛ لأن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر، أو بالفتح؛ لأنه أخف الحركات –وهو المختار-، فصار: "لم يمُدْدَ"، ثم أدغمت الدال الأولى في الثانية، فصار: "لم يمُدَّ".[3]

وكذلك مثل:"امْدُدْ"، نقلت حركة الدال الأولى إلى الميم؛ لأجل الإدغام ولكون الميم ساكنة، فصار: "امُدْدْ"، فحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فصار: "مُدْدْ"، فبقيت الدالان ساكنتين، فحركت الثانية -لأجل الإدغام- بالضم؛ إتباعًا للعين، أو بالكسر؛

---

[1] وأشار الناظم بهذين المثالين "مددن، ومددنا" إلى أن المراد به المضاعف المسند إلى ضمير الرفع المتحرك.

[2] أي يجوز فيه الإدغام؛ نظرا إلى تحركه في الأصل، وعدمُه نظرا إلى سكونه في الحال (حل المعقود، ص ١٧٥).

[3] الفك وعدم الإدغام هو لغة الحجازيين، والإدغام لغة بني تميم (شذا العرف، ص ١٢٦).

لأن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر، أو بالفتح؛ لأنه أخف الحركات –وهو المختار-، فصار: "مُدْدَ"، ثم أدغمت الدال الأولى في الثانية، فصار: "مُدَّ".[1]

يتلخص مما ذكر أن الإدغام له ثلاثة الأحكام، وهي:

الأول: الوجوب، مثل: "مدَّ يمُدُّ مدًّا".

الثاني: الامتناع، مثل: "مددْن، ومددْنا"

الثالث: الجواز، مثل: "لم يمدَّ، ومُدَّ".

(زيادة): وقيس على هذا المضاعف ما يأتي من الخماسي، مثل: "تمادّ"، أصله: "تمادَدَ"، والسداسي، مثل: "استعدّ"، أصله: "استعْدَدَ".

(الفعل المهموز)

ثم شرع الناظم في بيان الفعل المهموز وما يحصل له من الإعلال، فقال في بيان حكم جواز إبدال همزة الفعل المهموز:

١٠٨. مهموزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ

الفعلُ المهموزُ أبْدِلْ همزَه متى سكنَ ذلك الهمزُ

بِمُقْتَضَى حركةٍ[2] أَو اتْرُكَنْ

بحرف علةٍ مجانسٍ لحركة حرفٍ قبل الهمز، أو اتركْ الهمزَ على حاله بلا إبدال.

١٠٩. كياكُلُ ايْذَنْ يُومِنُوا ....

وذلك مثل "ياكل" أصله: "يأكل"، و"ايْذَنْ" أصله: "ائْذَنْ"، و"يومنوا" أصله: "يؤمنوا"

المعنى: أن المهموز إن كان همزه ساكنا،[3] والحرف قبله[4] متحركا، يجوز فيه أمران: الأول: إبدال همزٍ بحرف علة مجانس لحركة ما قبله، والثاني: ترك إبداله، وإبقائه على

---

[1] انظر أقسام الإدغام وشروطها ومستثنياتها تفصيلا في "شذا العرف"، ص ١٢٥-١٢٧.

[2] أي بحرف علة تقتضيه حركة ما قبله.

[3] ولا يكون الهمز الساكن في أول الكلمة؛ لتعسر أو لتعذر الابتداء بالساكن (راجع حل المعقود، ص ١٧٧).

[4] وذلك سواء كان الحرف قبل الهمز حرفا صحيحا، مثل: "بئر"، أو حرفَ علةٍ، مثل: "يؤمن"، أو همزًا مثله، مثل: "ائذَنْ"، سواء كانت الكلمة اسما، مثل: "ائمان"، أو فعلا، مثل: "يأكل" (راجع حل المعقود، ١٧٧ و١٧٨).

حاله. فالأول إن كانت حركة ما قبله فتحة قُلِب الهمزُ ألفا؛ لأنها مجانِسة للفتحة، مثل: "ياكل"، أصله: "يأكل"، أبدلت الهمزة ألفا للتخفيف.[١] وإن كانت حركة ما قبله كسرة قُلِب الهمزُ ياءً؛ لأنها مجانِسة للكسرة، مثل: "ايْذَنْ" فعل أمر من "أذِنَ"، أصله: "ائْذَنْ"، أبدلت الهمزة ياء؛ للتخفيف. وإن كانت حركة ما قبله ضمةً قُلِب الهمزُ واوا؛ لأنها مجانِسة للضمة، مثل: "يومنوا"، أصله: "يؤمنوا"، أبدلت الهمزة واوا؛ للتخفيف. والثاني إن شئنا حقّقْنا الهمزَ من تلك الأمثلة، وأبقيناه على حاله بدون إبدال، مثل: "يأكل، وائْذَنْ، ويؤمنوا".[٢]

ثم شرع الناظم في بيان حكم تحقيق همزة الفعل المهموز وعدم تغييره، فقال:

١٠٩. .... وَاتْرُكْ مَتَى

واتركْ همزه على حاله

حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى

متى حرّكتَ ذلك الهمزَ، وكان حرفٌ سابقٌ على الهمز أتى مثلَ ذلك الهمز في التحرك

١١٠. نحوُ قَرَا ....

نحو قرأ

المعنى: أن الهمز في المهموز إن كان متحركا، والحرف قبله متحركا أيضا، فإنه يُتْرَكُ على حاله ولايغيَّر كما يغيرّ فيما سبق، مثل: "قرأ"، وهذا إن لم تكن حركةُ الهمز فتحةً، وحركةُ ما قبله كسرةً أو ضمةً. وإن كانت كذلك، قُلِبَ ياءً بعد الكسرة؛ للتخفيف[٣]، مثل: "مِيَرٌ"، أصله: "مِئَرٌ"،[٤] أو قُلِبَ واوا بعد الضمة؛ للتخفيف، مثل: "مُوَنٌ"، أصله: "مُؤَنٌ".[١]

[١] هذه العلة -التي هي التخفيف- إنما فُهمت من عبارة حل المعقود "وإن شئت خففت الهمز.. " (انظر حل المعقود، ص ١٧٧).

[٢] وإنما جاز تركها في مثل هذه الأمثلة على حالها؛ لحصول الخفة بالسكون في الجملة بالنسبة للثقل الحاصل في حال كونها متحركة؛ لكونها حرفا شديدا، وملحقا بحرف العلة الذي تثقل الحركة عليه في بعض الأحكام، ومنها التسكين للتخفيف (المرجع السابق، ص ١٧٨).

[٣] وإنما خفف كذلك؛ لأن الفتحة كالسكون في اللين، وأما فتحة همزة "سأل"؛ فإنها قوية؛ لفتح ما قبلها (راجع حل المعقود، ص ١٨٠).

[٤] "المِئْرَة": الثأر، والعداوة، والنميمة، جمعه: "مِئَر" (المعجم الوسيط، ج ٢ / ص ٨٥١).

ثم شرع الناظم في بيان حكم جواز نقل حركة همزة الفعل المهموز وتركها على حالها، فقال:

١١٠. .... وَإِنْ يُحَرَّكْ هُوْ فقَطْ

وإنْ يحرّكْ الهمز هو فقط (دون الحرف السابق عليه وهو ساكن)

كاسْألْ كَذَا وَسَلْ أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ

فأجِزْ مثل ١. "اسأل" و٢. "سَلْ" كذا (كـ"اسأل" في الإجازة) كالذي انضبط وحُفِظ

١١١. وحذْفُ همْزِ خُذْ ومُرْ كُلْ لا تقِسْ

وحذفُ همزِ لفظ "خُذْ"، و"مُرْ"، و"كُلْ" لا تقِسْ فيه على تلك الألفاظ غيرَها

المعنى: أن الهمز في المهموز إن كان متحركا وحده، والحرف قبله ساكنا، يجوز فيه أمران: الأول تركه على حاله؛ لحصول الخفة بسكون ما قبله، مثل: "اسأَلْ"، والثاني نقل حركة الهمزة إلى ما قبله؛ للتخفيف، مثل: "سَلْ"، أصله: "اسألْ"، نقلت حركة الهمزة إلى السين؛ للتخفيف، فصار: "اسَأْلْ"، فحذفت همزة الوصل؛ لتحرك السين وللاستغناء عنها، فصار: "سَأْلْ"، فاجتمع الساكنان، وهما الهمزة واللام، فحذفت الهمزة؛ دفعا لالتقاء الساكنين، فصار: "سَلْ".

وشذّ تخفيف الهمزتين بالحذف معًا في مثل: "خذْ، ومُرْ، وكُلْ" فعل أمر من الأخذ، والأمر، والأكل ، أصله: "اؤْخُذْ، واؤْمُرْ، واؤْكُلْ "، فهي لا يقاس عليها غيرُه، وكان القياس بالقلب، لا بالحذف؛ لِمَا مرّ من أن الهمز إن كان ساكنا، وما قبله متحركا، يُقلَب بحرف مجانِس لحركة ما قبله، فصارت تلك الكلمات بهذه القاعدة: "اوْخُذْ، اوْمُرْ، واوْكُل.[٢]

---

[١] "المُؤْنَة": القوت، جمعه: "مُؤَنٌ" (المرجع السابق، ج ٢ / ص ٨٥٢).

[٢] أي فصارت تلك الكلمات على ما عليه القياس إلا أن العرب حذفت الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل؛ تخفيفا بالحذف فيما كثُر استعمالُه، فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحرك ما بعدها، وهي عين الفعل، فحذفوها، فبقي "خذ، وكل، ومر"، والتزموا هذا الحذف فيها لكثرة الاستعمال، وهو حذف شاذ (حل المعقود، ص ١٨٢).

ثم شرع الناظم في بيان قياس تصاريف غير الصحيح، فقال:

١١١. ....

وكالصحيحِ[1] غيرَهُ صَرِّفْ وقِسْ

وصرّفْ تصريفا كتصريف الفعل الصحيح غيرَ ذلك الصحيحِ

وقِسْ غيرَ الصحيح على الصحيح في جميع الوجوه المتقدمة في بابه

من تصريفه لماض، ومضارع، واسم الفاعل، والمفعول، وغير ذلك

المعنى: أن الناظم قد ذكر الفعل الصحيح –والمراد به السالم- مع تصاريفه اللغوية من الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، وغير ذلك، وأما غير الصحيح فإنه يقاس على الصحيح في جميع الوجوه التي ذُكِرَتْ في باب الصحيح من تصاريفه من الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، وغيرها، مثل: "خشي، ورضي، ووجئ"، فإنها تقاس على مثل "علِم" ماضيا، ومضارعا، وأمرا، ونهيا، وغيرها، فإن وُجِدَ في تصاريف غير الصحيح ما يُوجِب إبدالَ حرْفٍ، أو نقلا، أو إسكانا، أو حذفًا، فُعِلَ بقواعدَ ذَكَرَها الناظم في بابه إلا ما يخالف القياس، مثل: "خذ"، والقياس: "اوخُذْ" كما سبق بيانه.

والله –سبحانه وتعالى- أعلم بالصواب.

١١٢. **قَدْ تَمَّ مَا رُمْنَا مِنَ الْمَقْصُوْدِ**

قد تمّ وكمُل النظم الذي رمناه وطلبناه حال كونه مأخوذا من الكتاب المسمى بـ"المقصود"

فَاعْذِرْ حَدِيْثَ السِّنِّ يَا ذَا الْجُوْدِ

فاعذرْ عُذْرًا لشخصٍ ناظمٍ لمعاني كتاب المقصود؛ لحدوث سنه يا صاحبَ الجودِ والكرمِ

١١٣. **وَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى**

وأحمد الله وأثني عليه؛ للتوفيق لإتمام هذا النظم حال كوني مصليا وطالبا منه رحمتَه المقرونة بالتعظيم

مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَمَنْ تَلَا

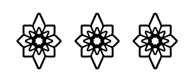
على سيدنا محمد، وعلى آله، وعلى من تلا وتبع النبي –ﷺ فيما جاء به

[1] المراد بالصحيح هنا السالم كما سبق بيانه.

المعنى: قد تمت هذه المنظومة التي طلبها الناظم الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي –رحمه الله-، وأخذ معانيَها من الكتاب المسمي بـ"المقصود"،[1] ثم اعتذر إن حصل منه خطأ وتقصير في نظمه لمعاني كتاب المقصود.

ثم اختتم الناظم بحمد الله، وبالصلاة على سيدنا محمد، وعلى آله، ومن تبعه فيما جاء به من الرسالة.

يقول جامع هذا الكتيّب الفقير محمد نفيس بن محمد فتح الرحمن الطالب في المعهد الديني الأنوار-سارنج رمبانج إندونيسيا، ثم في الأزهر الشريف الآن: "هذا آخر ما سهّل الله –تعالى- لنا بعونه من شرح كتاب "نظم المقصود في علم الصرف"، وتمّ هذا الشرح مسوَّدًا يوم الاثنين المبارك قبيل الظهر بالعباسية - القاهرة في ٢٠ ذي الحجة ١٤٤١هـ / ١٠ أغسطس ٢٠٢٠م، واللهَ نسأل أن ينفعنا به، وأن يودّنا، وأن يغفر لنا، ولوالدينا، ولمشايخنا، وأساتذتنا، ولجميع المسلمين، والمسلمات، وللمؤمنين، والمؤمنات (آمين). وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله، وسلم تسليما كثيرا، والحمد لله رب العالمين".



[1] نُسِبَ هذا الكتابُ لأبي حنيفة –رحمه الله-، وكانت هذه النسبة لا تصح لأبي حنيفة؛ لأن علم الصرف لم يكن آنذاك قد تحددت مسائله هذا التحديد المذكور في الكتاب (راجع عون المعبود، ص ٩١).

أهم المصادر والمراجع

١. أسانيد المصريين للشيخ أسامة السيد الأزهري، دار الفقيه، ط ١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٢. الأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

٣. الإفادة التصريفية على الأمثلة التصريفية لبعض الأساتذة والطلبة بالمدرسة الغزالية الشافعية، المكتبة الأنوارية بسارانج-رمبانج، بدون الطبع وتاريخه.

٤. ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن مالك، دار السلام بالقاهرة، ط ٨، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.

٥. الأمثلة التصريفية للشيخ محمد معصوم بن علي، مكتبة الشيخ سالم بن سعد نبهان، بدون التاريخ.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بدون التاريخ.

٧. التفسير الواضح لمحمد محمود حجازي الأزهري، دار الجيل الجديد-بيروت، ط ١٠، ١٤١٤هـ.

٨. جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية بصيدا-بيروت، ط ٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠. حاشية على شرح السلم للملوي لمحمد بن علي الصبان، دار البصائر، ط ١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١١. حل المعقود من نظم المقصود في علم الصرف للشيخ عليش، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ٢٠١٠م.

١٢. دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال لمحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع بالقاهرة، ٢٠٠٩م.

١٣. رياضة أفكار الرجال في أمثلة قواعد الإعلال للمدرسة الغزالية الشافعية، سارنج-رمبانج، بدون الطبع وتاريخه.

١٤. سبب وضع العربية للسيوطي، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة ببيروت/دمسق، ط ١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

١٥. سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦. الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مكتبة المكية بمكة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٧. الشافية الكافية لفهم الأمثلة التصريفية لمجلس الطلبة بالمدرسة الغزالية الشافعية بسارنج-رمبانج، بدون الطبع وتاريخه.

١٨. شَذَا العَرْف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي، تحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة ابن سينا بالقاهرة، ٢٠١٠م.

١٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢١. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٢٢. شرح عنوان الظرف في علم الصرف للشيخ محمد هارون وأبو الفضل محمد هارون، مكتبة النور الإسلامية، ط ١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٢٣. عنوان الظرف في علم الصرف للشيخ هارون عبد الرزاق الأزهري المصري، دار الطلائع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٧ م.

٢٤. عون المعبود في شرح نظم المقصود لإبراهيم بن محمد السريحي، مكتبة أبي سهيل دار السلام تنزانيا، ط ١، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

٢٥. الفلاح شرح المراح لابن كمال باشا، دار الكتب العلمية ببيروت-لبنان بدون التاريخ.

٢٦. القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢٧. قاموس المنور لأحمد ورصان منور، تحقيق: الشيخ علي معصوم، والشيخ زين العابدين منور، بوستاكا بروغيسيف، ط ٢، ١٩٩٧م.

٢٨. قواعد الصرف للقسم السادس الابتدائي بالمدرسة الغزالية الشافعية بسارانج-رمبانج، بدون الطبع وتاريخه.

٢٩. كتاب تقريرات نظم المقصود للقسم الأول الثانوي بالمدرسة الغزالية الشافعية، سارانج – رمبانج، بدون الطبع وتاريخه.

٣٠. كشف الغيوم عن رسالة مبادئ العلوم للشيخ نووي الجاوي لمصطفى رضا الأزهري، دار الرافعي بالقاهرة، ط ٤، ٢٠٠٩م.

٣١. الكواكب الدرية على متممة الآجرومية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، مكتبة الهدْي بالقاهرة، ط٢، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٦م.

٣٢. لسان العرب لابن منظور، دار صادر ببيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

٣٣. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ببيروت، دار إحياء التراث العربي ببيروت، بدون التاريخ.

٣٤. المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى وآخرين)، دار الدعوة، بدون التاريخ.

٣٥. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية للدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم الأزهري، دار الفصيلة بالقاهرة، بدون التاريخ.

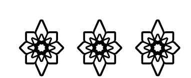
٣٦. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر-دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

٣٧. موسوعة النحو والصرف والإعراب للدكتور راميْل بَديع يعقوب، بدون الطبع وتاريخه.

٣٨. نيل الرجاء بشرح سفينة النجا للسيد أحمد بن عمر الشاطري العلوي، ضبطه، وعلق عليه علوي أبو بكر محمد السقاف، دار الكتب الإسلامية، ط ١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٣٩. الوافية نظم الشافية للنيساري، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مكتبة المكية بمكة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٠. هداية القول المفيد في علم تجويد القران المجيد للشيخ محمد مكي نصر الجِريسي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط ٤، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.



فهرس الموضوعات